مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٩٨

الأربعاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيدة هامبيسا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة ريغنر
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيدة روسينول
	كازاخستان	السيدة أبيلكاسيموفا
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الاتجار بالبشر في حالات النزاع: العمل القسري والرق والممارسات الأخرى المماثلة

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2017/198)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الاتجار بالبشر في حالات النزاع: العمل القسري والرق والممارسات الأخرى المماثلة

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2017/198)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وبالوزراء وغيرهم من الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية وكل الوزراء وجميع المتكلمين الآخرين على مرونتهم إذ اضطررنا لتأجيل موعد المناقشة من الأمس إلى اليوم بسبب العاصفة الثلجية. وإنني في غاية الامتنان أيضاً للأمانة العامة ولأعضاء فريقي على تخطيطهم المبتكر.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، رومانيا، سلوفاكيا، العراق، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا واليونان.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ السيدة إلواد علمان، مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان (الصومال)؛ وكيفن هايلند، المفوض المستقل المعني بمكافحة الرق (المملكة المتحدة).

ينضم السيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا، وكذلك السيدة علمان عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيدة أورميلا بهولا، المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، وسعادة السيدة مادينا جاربوسينوفا، الممثلة الخاصة والمنسقة المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وسعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد إيمانويل رو، الممثل الخاص للإنتربول لدى الأمم المتحدة؛ والسيد هوتان هومايونبور، كبير الأخصائيين المعني بالعمل القسري في منظمة العمل الدولية؛ والسيد أشرف النور، مدير مكتب المنظمة البحرية الدولية لدى الأمم المتحدة.

وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد، اقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/207/198 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التي تستند إلى القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن الاتجار المتعلق باستهداف البشر في حالات الصراع. واسمحوا لي أن أبدأ بتأمل شخصي قصير.

إنني أنتمي إلى بلد انخرط لقرون في الاتجار الوحشي بالبشر. وهو جزء من تاريخنا لن نسمح بأن ينسى. وبطبيعة الحال، عملت البرتغال في نهاية المطاف على تحريم الرق في القرن التاسع عشر، وأرست قاعدة عالمية ضده منذ فترة طويلة. وبالفعل، فإن ذلك الانتهاك الشائن للكرامة البشرية قد شكّل ضمير الأمم المتحدة ذاته.

أتمنى أن يكون بوسعي القول بأن الاتجار بالبشر أضحى شيئا من الماضي. للأسف، ليس ذلك هو الحال. لقد أخذت شبكات الاتجار بعدا عالميا. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يمكن أن يجد المرء الضحايا في ١٠٦ بلدان. تفيد منظمة العمل الدولية بأن ٢١ مليون شخص يتواجدون في شتى أنحاء العالم اضحوا ضحايا العمل بالسخرة والاستغلال الشديد. وتقدر الأرباح السنوية التي تُجنى من ذلك بمبلغ ١٥٠ مليار دولار. إلى جانب هذه الأرقام توجد خسائر بشرية، فحياة الناس تُختصر وتُمزق الأسر والمجتمعات، وتُرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن الاتجار بالبشر يأخذ أشكالا عديدة. ويجري مرة أخرى استهداف النساء والفتيات بصفة خاصة. ونشهد استغلالا جنسيا وحشيا، بما في ذلك البغاء القسري، والزواج القسري والاسترقاق الجنسي. ونشهد الاتجار المروع بالأعضاء البشرية. ولنتذكر أيضا بأن مظاهر العبودية الحديثة ربما تمسنا بتورطينا جميعا. إذ أن سلاسل الإمداد العالمية قد غيرت حياة الكثيرين نحو الأفضل، ولكنها لا تجيئ دائما من دون تكلفة. وفي بعض الحالات نجد أن الملابس والغذاء والهواتف الذكية والمجوهرات والسلع الاستهلاكية الأخرى قد تشهد عن قصد، أو عن غير قصد، على آثار الاستغلال. إن ناطحات السحاب الجديدة ربما تدين في بريقها إلى عرق العمال الخاضعين إلى عمل السخرة.

إن الاتجار بالبشر يزدهر حيثما تضعف سيادة القانون أو عندما تغيب. وتشكل حالات الصراع المسلح بشكل خاص تربة خبيثة خصبة للاتجار بالبشر. ونواجه وفي بعض الصراعات الحالية جماعات مسلحة ليست فقط منخرطة علنا في ممارسة الاسترقاق والسخرة، ولكنها تُحاج بأنها ممارسة قانونية. وفي سورية، نظمت داعش أسواقا للرقيق حتى أنها نشرت دليلا إرشاديا يتضمن تعليمات لمقاتليها عن كيفية اصطياد النساء والفتيات بغرض الرقيق والسيطرة عليهن والاتجار بهن. ويُحاج قادة بوكو حرام أيضا بالقول بأن الرق قانوني. وفي صراعات أخرى، تقوم جماعات أخرى بإخضاع الرجال والنساء والأطفال بالقوة إلى سيطرتها للعمل في ظروف غير آمنة من الألغام، كحمالين وعمال خدمة منزلية، وفي الخطوط الأمامية.

من الجدير بالذكر أن الفارين من هذه التهديدات واللاجئين والمشردين يواجهون تهديدات جديدة. بينما يمضي

الناس في سبيلهم، يستغل المفترسون الظروف. وكثيرا ما يقوم المهربون بإرغام الأفراد والتلاعب بهم لجني الربح وجعلهم ضحايا للجنس أو الاتجار باليد العاملة. ويستخدم الإرهابيون والمتطرفون العنيفون الاسترقاق الجنسي كأداة للتوظيف. ويستخدم تجار المخدرات الاختطاف والفدية لتمويل عملياتهم، وتعمل العصابات الإجرامية على إرغام الأطفال غير المصحوبين بذويهم على اتباع حياة الجرائم البسيطة.

علاوة على ذلك، يسود الإفلات من العقاب. وحسب التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي اصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا توجد أي إدانات للجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر في حالات النزاع أو في مكان آخر. وانعدام التحقيقات والمحاكمات القوية ما من شأنه إلا زيادة الظلم، وتمكين الجناة من العمل من دون وجل، وتغذية الفساد وتفشي الشعور بخيبة الأمل. واسمحوا لي بتأمل شخصي آخر في هذا الصدد.

أتذكر أنني عندما عملت في حكومة بلدي، لم أتوقع قط أن ولدي الاثنين سيصبحان من ضحايا الاتجار بالبشر، ولكن كان ينتابني شعور بالخوف من آثار المخدرات على حياتهما. وأعتقد أن ذلك هو الحال نفسه لدى معظم القادة السياسيين في جميع أنحاء العالم. إذ أن معظم القادة السياسيين يخشون آثار المخدرات على أسرهم، لكن لا يتبادر إلى أذهانهم أن من المرجح أن أسرهم ستتأثر بالاتجار بالبشر. وربما بسبب ذلك شهدنا إعطاء أولوية أعلى لمكافحة المتجرين بالمخدرات من الأولية التي تُعطي لمكافحة المتجرين بالبشر. وبطبيعة الحال، يشكل الاتجار بالمخدرات جريمة مروعة، ولكن الاتجار بالبشر أسوأ بكثير. وأعتقد أن من واجبنا أن نلتزم بأن نعمل كل ما في وسعنا لجعل هذه المسألة أولوية واضحة لجميع الحكومات في جميع أشكال التعاون الدولي.

هناك الكثير مما يمكننا فعله معا لمعاقبة الاتجار بالبشر ومنعه في المقام الأول. ويوجد إطار معياري، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص. إن اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تكمل البروتوكول وتشكل أيضا أجزاء رئيسية للصورة. هذه جميعها ترتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبموجب نظام روما الأساسي، يشكل الاسترقاق جريمة ضد الإنسانية.

لا بد من مساءلة الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في الأمم المتحدة وفقا لهذه المعايير. وما زلت أعمل على اتخاذ خطوات لتعزيز جهودنا لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يُرتَكبان تحت راية الأمم المتحدة. وبما أن الاتجار بالبشر لا يحترم حدودا، فإنه يتعين على الدول الأعضاء تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون، وإجراء التحقيقات وتبادل المعلومات الاستخباراتية. ونحن أيضا علينا تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط التجارية، وكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى معالجة جوانب الضعف الكامنة التي تغذي هذه الظاهرة، على سبيل المثال، من خلال تمكين الفتيات عن طريق التعليم، وباحترام حقوق الأقليات، وإنشاء قنوات الهجرة الآمنة والقانونية.

ويمكن لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن تساعدنا على تحطيم سلاسل الاستغلال. وهناك ثلاثة أهداف تتناول بوضوع مسألة الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالجنس والعمل القسري، وعمل الأطفال، والتجنيد واستخدام الأطفال الجنود. وبإشراكنا القطاع الخاص باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، علينا أن نكفل بأن يتحمل ذلك القطاع قدرا أكبر من المسؤولية عندما يستقي

مصادره من مناطق الصراع. إذن، الحصول على بيانات أفضل أمر حيوي. والتمويل أمر بالغ الأهمية. كذلك لا تلتزم الأمم المتحدة بدعم الضحايا فقط، بل بإدراج أصواتهم وآرائهم في الوقت الذي نعمل فيه على تنفيذ مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر.

وأخيرا، في وقت يتسم بالانقسامات في العديد من المجالات، ينبغي أن تكون هذه من المسائل التي يمكن أن توحدنا. فلنتفق معا على المسائل الرئيسية المتمثلة في المقاضاة والحماية والمنع، وبالتالي بناء مستقبل خال من الاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القوية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجلس الأمن ورئاسة المملكة المتحدة على الاهتمام المتواصل بجريمة الاتجار بالبشر في حالات النزاع.

لا نزال نشهد استغلال المجرمين والإرهابيين لحالات عدم الاستقرار والضعف. وكما ذكر الأمين العام للتو، فإن الاتجار بالبشر يزدهر حيثما تكون سيادة القانون ضعيفة أو غير موجودة. والجماعات المسلحة تشارك في الاتجار بالبشر، وتختطف الفتيات والفتيان وتجبرهم على الاستعباد الجنسي أو تقوم باستخدامهم كأطفال جنود. وتتربص شبكات الجريمة المنظمة بالآلاف من الأشخاص النازحين.

ويؤكد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن المهاجرين من البلدان المتأثرة بالنزاعات أو تلك التي يرتفع فيها مستوى الجريمة المنظمة، هم أكثر عرضة للاتجار، فضلا عن العنف والاعتداء وغير ذلك من أشكال الاستغلال. وبينما يشرد النزاع أعداد كبيرة جدا من الناس، وبينما تنهار سيادة القانون، وبينما يتداعى التعاون بين البلدان، فإن المجرمين يرون في ذلك فرصة تجارية واضحة. وبالنسبة لشبكات الجريمة المنظمة، فالاتجار بالبشر عمل إجرامي منخفض المخاطر وعالي العوائد – وهو تصور تعززه التقارير التي لا تزال ترد من جميع أنحاء العالم عن معدلات الإدانة المنخفضة بشكل فادح. ويمكن للدول، بل يجب عليها، بذل المزيد من الجهود لمنع الناس من الوقوع ضحايا للمتّجرين بالبشر. ولحماية من يتم استغلالهم ومحاسبة المجرمين، يمكنها اتخاذ بعض الخطوات الملموسة والفورية.

أولا، هناك حاجة واضحة إلى جعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أكثر قابلية للتنفيذ. وهذا يعني وضع أطر قانونية شاملة لتشجيع وتيسير التعاون عبر الحدود والتصدي للاتجار بالبشر والجريمة المنظمة التي تديمها. كما يعني وضع آلية تسمح باستعراض تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها.

ثانيا، قد تنطبق القوانين الوطنية لبعض البلدان على أفعال مواطنيها في الخارج، بما في ذلك في مناطق النزاع، مما يمكن استخدامه لتقديم الجناة إلى العدالة.

ثالثا، ينبغي ألا تقتصر قوانين مكافحة الاتجار بالبشر على تجريم الاتجار فحسب، بل أيضا على توفير الحماية والدعم للضحايا.

رابعا، يجب على البلدان أن تكرس المزيد من الموارد لتحديد الضحايا ومساعدتهم، بما يوازي التحديات القائمة في مناطق النزاع والتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

خامسا، يجب علينا مواصلة بناء القدرات لتحسين الإجراءات وتدابير التصدي التي تتخذها أجهزة العدالة الجنائية لكشف حالات الاتجار بالبشر والتحقيق فيها والنجاح في مقاضاتها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستقيّم الدول الأعضاء خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي ذكرها الأمين العام واعتمدتها الجمعية العامة عام ٢٠١٠، لدعم تنفيذ البروتوكول وتنسيق الاستجابات الوطنية. وتتيح هذه المناسبة الفرصة لمناقشة وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار في حالات النزاع، وآمل أن تغتنم الدول الأعضاء تلك الفرصة. كما آمل أن تساعدنا الدول الأعضاء والقطاع الخاص وجميع المعنيين في توفير مستوى أعلى بكثير من المساعدة المباشرة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وهو مرفق أنشئ بموجب خطة العمل العالمية.

وكما هو الحال دائما، لا يزال المكتب منخرطا في دعم الأعضاء من أجل تحسين التصدي للاتجار بالبشر. ونحن نساعد بتحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم من بين اللاجئين والمشردين. ونساعد على بناء القدرات لتعطيل الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، بما في ذلك من خلال تبادل الاستخبارات والتحقيقات المالية والتنسيق داخل الحدود وعبرها. ونحن نعمل مع شركائنا في الأمم المتحدة، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام، لدمج التصدي للاتجار بالبشر في صلب الجهود الرامية إلى معالجة دورة النزاع. وعلاوة على ذلك، يسعى المكتب إلى تعزيز تنسيق الأمم المتحدة من خلال فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وسينظم المكتب وشركاؤه إحاطة إعلامية يقدمها الفريق إلى الدول الأعضاء في نيويورك يوم الجمعة، وآمل أن يحضر الأعضاء.

ومن الواضح أن الاستجابات الدولية للاتجار بالبشر لا تزال قاصرة، ولا يمكننا قبول الوضع الراهن. وأفضل طريقة يمكننا أن نحسن بها بسرعة إجراءات مكافحة الاتجار وحماية الضعفاء هي التنفيذ الكامل لأطر عملنا والاستفادة منها، وهي التي عملنا جاهدين لبنائها، وزيادة فعالية نشر الأدوات التي لدينا والتي صممناها بكد للتصدي للاتجار بالبشر بجميع أشكاله. وكما ذكر الأمين العام ببلاغة يمكن لهذه مسألة، بل ينبغي لها، أن توحدنا إن دعم مجلس الأمن المستمر لأفغانستان أمر ضروري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة علمان.

السيدة علمان (تكلمت بالإنكليزية): إن حجم الاتجار بالبشر في الصومال مدمر. ومما يثير القلق أنه رغم انتشار استعباد الناس بصورة عامة، فإنه لا يشكل جريمة ضد شخص أو جريمة ضد الإنسانية في بلدي. بل إنه يُطبّع بحكم الظروف. فالسخرة في النزاع نادرا ما تعتبر استعبادا، والفهم الانتقائي لأشكال الرق المعاصر هو الذي يخلق حيزا لازدهار هذه الجريمة، والسبب وراء إدراجه في أدنى قائمة الأولويات أثناء الأزمات الإنسانية على الصعيد العالمي.

إن العالم يواجه أكبر أزمة إنسانية في الوقت الحاضر، إذ يتعرض أكثر من ٢٠ مليون شخص في أربعة بلدان لخطر المجاعة، والصومال أحدها. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى الصومال الأمين العام الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية للتخفيف من الحالة، نلاحظ أن هناك احتمالا كبير جدا من تكرار المجاعة التي تسببت في تجويع أكثر ٢٦٠ ٠٠٠ حتى الموت في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١١. وأخشى أننا لم نتعلم الكثير منذ ذلك الحين. ولم نستعد ولم نضع الخطط. ولذلك، ها نحن نشهد هذه الحالة مرة أخرى.

وبنفس الطريقة التي كنا نتعامى بها عن علامات الجفاف والمجاعة التي تتكشف أمامنا، لا نزال نغفل عما تفعله السياقات المخجلة لهذا اليأس بالسكان المتضررين. ففي عام ٢٠١١، كان

غالبية أولئك الذين تساعدهم منظمتي من المشردين داخليا الذين يعيشون في أكواخ بمخيمات مؤقتة في مقديشو وضواحيها، وأساسا من النساء مع أطفالهن، أو أسر معيشية يعيلها أطفال – وهم أشخاص ساروا على الأقدام لمدة أيام ليصلوا إلى العاصمة كي يتلقوا نوعا من المعونة الإنسانية. وعندما وصلوا وعلى الطريق، تعرضوا للاعتداء الجنسي والتعذيب والابتزاز للحصول على ما كان في حوزتهم على ضآلته. وبعض أفراد أسرهم لم يصلوا قط، إذ إنهم ماتوا في الطريق.

وقد تفشى الاعتداء الجنسي في مخيمات المشردين داخليا بمقديشو، وخلقت ثقافة الإفلات من العقاب فرصا لكي يظل متفشيا. وتم إجبار النساء والفتيات على العمل بمقابل، مثل الجنس مقابل الغذاء أو الجنس مقابل الحصول على المعونة الطبية، والجنس مقابل الحماية، والجنس مقابل اجتياز نقاط التفتيش للوصول إلى مواقع التوزيع. وانتهى المطاف بإحدى اللاجئات اليمنيات البالغة من العمر ١٤ عاما في مخيم للمشردين داخليا في مقديشو، بالإضافة إلى والدها الطاعن في السن وإخوتها وأخواتها الأصغر منها، حيث يقيمون حاليا في أحد البيوت الآمنة التابعة لنا بعد الهروب من زواج قسري – وهو ما تم عرضه كحل للفقر المدقع الذي كانت تعيش أسرتها تحت نيره. وغدا مهرها القليل البالغ ٢٠ دولار، شريان حياة لبقية الأسرة. إنها لم تترك أسرتها لتصبح زوجة، إنما عوملت كرقيق جنسي. وأصبح المترل بيتا للدعارة. وعلى مدى ثلاثة أشهر، تلقى والدها ٢٠ دولار من الرجل الذي قدمها إليه دون أي اتصال مع ابنته. وهو لم يعلم أن الرجل كان يتقاضى النقود من الرجال الآخرين لقاء ممارسة الجنس مع ابنته، أو أن الأموال التي كان يتلقاها كانت نتاجا لاستعبادها.

واستمر الاعتداء على الفتاة لمدة تسعة أشهر قبل أن تهرب. إن الاتجار بالبشر يتفاقم بشدة في حالات النزاع والجماعات المتطرفة مثل حركة الشباب وتنظيم داعش وجماعة بوكو حرام تعتمد في معيشتها على استغلال المدنيين، الذين يعيشون في خضم الفوضى الناجمة عن النزاعات، في العمل القسري والعبودية المترلية والاسترقاق الجنسي.

في الشهر الماضي، احتفلت في الجمعية العامة هنا في نيويورك بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال في حالات النزاع المسلح. وتكلمت عما تم تحقيقه خلال العقدين الماضيين. وفي الأسبوع الماضي، اجتمعت مع والد أحد الأطفال المشاركين في برنامجنا والذي نخطط بالاشتراك معه لاستراتيجية لخروج ابنه. وكانت حركة الشباب قد جندت ابنه قسرا. وبعد أن اعتقلته قوات الأمن على الخطوط الأمامية، تم تسليمه لرعايتنا حيث أُدرج في برنامجنا الخاص بالأطفال الذين أمكن فصلهم عن الجماعات المسلحة. وابنه موجود في رعايتنا منذ قرابة العام حتى الآن. وتوسل والده إلينا لإبقاء ابنه في مأمن لأن مسلحين من حركة الشباب ذهبوا إلى مترله قبل أيام من اجتماعنا معه وطالبوه بتسليم ابنه المتبقي البالغ من العمر ١٠ سنوات. وعندما ناشدهم الأب ترك ابنه، قيل له إنه سيتعين عليه إما أن يسلم ابنه أو أن يزودهم بالأسلحة أو أن يدفع رسما شهريا قدره ٣٠ دولارا. ولكن هل توجد خيارات أخرى أمام سكان المجتمعات المحلية الذين يعيشون في أتون الكوارث والفقر المدقع والقمع والصراع سوى تزويد الإرهابيين أو المنظمات الإجرامية بالعمالة؟ إن الأب يعيشن في ظروف استرقاق أجبرته على خدمة الجماعة المسلحة بغية إنقاذ ابنه.

ونفس الأطفال الذين يُجبرون على الانضمام للجماعات المسلحة ويتمكنون من الهرب ويستسلمون لقوات الأمن الحكومية يجري إجبارهم بعد ذلك على العمل مرة أخرى، حيث تستخدمهم قوات الأمن الحكومية كمخبرين. وجميع أطراف النزاع في الصومال مذنبة بممارسة العمل القسري والاسترقاق بطريقة ما. وخلال عملي مع ضحايا العنف الجنسي

والجنساني، أعرف أن النساء والفتيات يُنظر إليهن أساسا، في ما يتعلق بالاتجار بالبشر في حالات النزاع، باعتبارهن ضحايا، أي غنائم حرب متاحة للزواج القسري المؤقت والاسترقاق الجنسي والحمل بواسطة المقاتلين ثم التخلي عنهن أو نبذهن من جانب مجتمعاتهن المحلية، وهي أمور متفشية للغاية جميعها. ويفرض ذلك العديد من القيود الجنسانية في سياق عملية إعادة إدماج النساء والفتيات عندما تخف حدة الصراع.

وثمة دور آخر للمرأة في الاتجار بالبشر يتمثل في ارتكاب وتنظيم الاتجار والتعبئة له، وهو دور غالبا ما يتم تجاهله. وقد عملنا لكشف العديد من العمليات الصغيرة المنظمة التي تقودها نساء والتي تتصيد أكثر شرائح المجتمع عوزا، مثل أولئك الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليا، حيث يذهب أفراد هذه العمليات إلى تجمعات المشردين داخليا بوعود بتوفير العمل والطعام والملابس وأي شيء آخر يجتذبون به اليائسين. والجانب الأكثر إثارة للقلق من جوانب الاتجار بالبشر في الصومال يتمثل في أن الناس بسبب الصراع لا يدركون حتى الخطر الحقيقي ولا كيفية حماية أنفسهم وأطفالهم منه. وبسبب ضعف الإدارة الحكومية، يجري استخدام المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال الآن كطرق عبور للاتجار الدولي، في حين تمثل مناطق أخرى من البلد مناطق مقصد وعبور ومنشأ لضحايا الاتجار الدولي بالبشر، فضلا عن الاتجار على الصعيد المحلي بين المناطق.

ويضر الاتجار والعمل القسري على الصعيد المحلي في الغالب بالنساء والفتيات في الصومال في قطاع الخدمة المترلية. والضحايا هم أساسا من النساء والأطفال صغار السن، والذين يجري الاتجار بمعظمهم لأغراض الخدمة المترلية والبغاء القسري بل وحتى، وكما تبين تقارير وردت مؤخرا، لغرض نزع الأعضاء البشرية. إن الصراع وانعدام الأمن يولدان اليأس ويقدم المتجرون أنفسهم بوصفهم وسيلة للخلاص من كل ذلك. و لم تكلل محاولات تفكيك عمليات شبكات الاتجار في الصومال بالنجاح في معظمها، حيث تركز غالبية التدخلات على الإنقاذ وإجراء مفاوضات لإطلاق سراح الضحايا وتتبنى نُهج رد الفعل، وليس الوقاية. ولكن بالإمكان الوصول إلى الشبكات المنظمة. ويمكن تعقب الأشخاص الذين تستخدمهم هذه الشبكات كجهات اتصال، ويشهد على ذلك أن صبيا عمره ١٧ عاما أو فتاة عمرها ١٦ عاما يعرفان بالضبط الشخص الذي يمكنهما الاتصال به لإيجاد سبيل للخروج من الصومال عبر رحلة محفوفة بالمخاطر ييسرها أحد المُتجرين والذي ينقلهما عن طريق البحر وإلى ليبيا بوعد الوصول إلى أوروبا أو إلى أي مكان آخر يوما ما.

والمعلومات عن الاتجار بالبشر في النزاع متوفرة ولكن النية والموارد والاستراتيجية اللازمة لإنهائه ليست على مستوى مناسب. ولا يجري توعية المجتمعات المحلية بالقدر الكافي لكي تدرك أن المتجرين الذين يتخفون في ثوب مقدمي فرص العمل يقودونها نحو الهلاك. وفي أغلب الأحيان، يتم استدراج أولئك الذين يُجبرون على الاسترقاق الجنسي بوعود كاذبة بالحصول على عمل في الخارج ثم يستمر استغلالهم من خلال استعباد المدينين وفي أشكال العمل القسري الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، اتسع نطاق هذا الاستغلال ليشمل أيضا الخدمة العسكرية.

إنني أحث مجلس الأمن وأعضاءه على استخدام سلطة وشرعية المجلس في إدانة الاتجار بالبشر في حالات النزاع، وتعزيز القواعد العالمية لمكافحته وفي التصدي للخطاب الناشئ الذي يضفي مظهرا طبيعيا على الاسترقاق في النزاعات، وتشجيع المساءلة. وأحث مجلس الأمن وأعضاءه على تقديم تقارير عن الجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ الآليات القائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص عموما، وعدم الاقتصار على حالات النزاع. وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد

على ضرورة تعزيز قدرة المسؤولين المعنيين الذين يحتمل أن يصادفوا ويحددوا الضحايا المحتملين للاتجار بالأشخاص، وذلك بمشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة علمان على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايلند.

السيد هايلند (تكلم بالإنكليزية): بصفتي أول مفوض مستقل معني بمكافحة الرق في المملكة المتحدة، فإن دوري يتمثل في قيادة جهود المملكة المتحدة الرامية إلى التصدي للرق المعاصر على الصعيدين المحلي والدولي. إننا هنا اليوم، اعترافا بحقيقة أن التزاع قد أصبح محركا رئيسيا للرق المعاصر في جميع أنحاء العالم. إن المنظمات الإرهابية تدعو علنا إلى الرق باعتباره أسلوب حرب. ويستهدف تنظيم داعش الأقليات لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي. وقد أنشأ أسواقا للرقيق، حيث تباع النساء والأطفال مقابل المال.

كما تنتج عن التزاع بيئة مواتية لازدهار الرق المعاصر. ويُمكن تآكل سيادة القانون شبكات الاتجار عبر الوطنية من التصرف مع الإفلات من العقاب. ويؤدي التزاع إلى تشرد الأشخاص الضعفاء والذين يصبحون بعد ذلك أهدافا للمتجرين. والحروب في سورية وأفغانستان والصومال هي وحدها المسؤولة عن أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم. وقد ارتفع عدد المشردين إلى ٦٥ مليون شخص، وهو أكبر عدد مسجل على الإطلاق. والرجال والنساء والأطفال الهاربون من التزاع معرضون بشدة للعديد من أشكال الرق المعاصر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل القسري وحتى الاتجار بالأعضاء. وقد أكد مكتب الشرطة الأوروبي أن المتجرين يستهدفون بصورة متزايدة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي. وما يقرب من نصف جميع اللاجئين أطفال، والكثيرون منهم هم من الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ومن ثم فإنهم معرضون للخطر بدرجة أكبر.

قابلت سارة، وهي فتاة إريترية عمرها ١٥ عاما، في مخيم للاستقبال في لامبيدوسا. لقد اختطفت سارة وجرى احتجازها لمدة ثلاثة أشهر في ليبيا داخل واحد من تلك البيوت التي تُسمى ”بيوت الاتصال“، حيث كان يجري استغلالها جنسياً عدة مرات كل يوم. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع المهاجرين الذين انتقلوا من شمال أفريقيا إلى أوروبا تعرضوا للاستغلال والاتجار بالبشر، ولا سيما في ليبيا. إن تجارة الرق المعاصر تزدهر الآن في ليبيا. وقد أوجدت الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية بيئة يزدهر فيها المتجرون بالبشر.

ويجبر أفراد الميليشيات المهاجرين على العمل القسري والاستغلال الجنسي في مراكز الاحتجاز لحين سداد الفدية للسماح لهم بالعبور إلى أوروبا. إن هذه المراكز هي معسكرات للعمل القسري، أنشئت للتربح من الاستغلال المنظم للمهاجرين. كما تستغل جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تمارس نشاطها منذ أمد بعيد فراغ السلطة الناجم عن التزاع في زيادة عمليات الاتجار التي تقوم بها. وعلى سبيل المثال، فإن المتجرين بالبشر عبر الحدود الوطنية يعملون منذ عقود في جنوب نيجيريا، حيث يخدعون الضحايا بوعود كاذبة بحياة أفضل في أوروبا. ولكن ما كان مجرد مشكلة محدودة أصبح الآن طوفانا. ويستغل هؤلاء المجرمون حالات التزاع وعدم الاستقرار في حوض بحيرة تشاد وليبيا ويوسعون بدرجة هائلة من عملياتهم للاتجار بالبشر من خلال استخدام تلك الطرق التي أصبحت الآن غير خاضعة للسيطرة الحكومية.

وفي عام ٢٠١٦، وصل ما يزيد بقليل على ١١ ٠٠٠ امرأة نيجيرية إلى إيطاليا قادمات من ليبيا. وهذا يشكل زيادة

بمقدار ثماني مرات مقارنة بعدد الوافدات في عام ٢٠١٤. وتعتقد المنظمة الدولية للهجرة أن ٨٠ في المائة من ضحايا الاتجار ينتهي بهن الحال إلى بيوت الدعارة في جميع أنحاء أوروبا. وقد زرت ولاية إيدو، وهي المنطقة الرئيسية التي يجد فيها المتجرون بالبشر ضحاياهم. وهذا الاتجار وحشي للغاية بطابعه. إنه يجري تقييد النساء اللاتي يصررن على رفض العمل كبغايا في وضع يسمى ”التمساح“. حيث يجري ربط أيديهن بأقدامهن مع تركهن دون طعام أو ماء لأيام. ويُترك بعضهن هكذا حتى الموت كعبرة للأخريات.

أعلنت حكومة المملكة المتحدة مؤخرا عن تخصيص ما لا يقل عن ٥ ملايين جنيه استرليني للعمل في شراكة مع نيجيريا للمساعدة على التصدي لهذا الاتجار عند المنبع. وقد ألزمت رئيسة الوزراء تيريزا ماي المملكة المتحدة بالقيادة على الصعيد الدولي في مجال مكافحة أشكال الرق المعاصرة. وما لم تتم ملاحقة أولئك الذين يقفون وراء هذا الاتجار بالبشر ومعاقبتهم، سيستمر استخدام الفئات الضعيفة والاعتداء عليها واستبدالها ومعاملتها كمجرد سلع. ولذلك، أحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وخاصة وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات، على إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة التعاون عبر الحدود للتحقيق وتعطيل وتفكيك شبكات الاتجار بالبشر، التي تستفيد من النزاعات والمعاناة الإنسانية.

ونحتاج إلى إدانات بارزة للمنظمين لكي تشكل رادعا للآخرين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة استخدام أفرقة التحقيق المشتركة، والمحاكمات المتعددة الأطراف وتبادل البيانات والمعلومات الاستخباراتية. ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر ذكاء في استقاء المعلومات من الضحايا وتبادل هذه المعلومات بعناية مع أجهزة إنفاذ القانون ووكالات دعم الضحايا، لتوجيه كل من جهود تعطيل الاتجار وحماية الضحايا. ورغبت كل الناجيات النيجيريات اللائي التقيتهن في تعريفي بهوية المتجرين وأساليبهم والطرق التي يسلكونها. وللأسف، لا يجري جمع هذه المعلومات بشكل منتظم أو تحليلها أو اتخاذ إجراءات بناء عليها. ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لحماية الضعفاء.

إنني أرحب بشدة بالقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي دعا إلى أن يتم بصورة منهجية إدماج استجابات استباقية للحماية من الرق والاتجار في الاستجابات الإنسانية للنزاعات وحالات الطوارئ المتصلة بها. وهذا أمر ملح. وعندما قمت بزيارات إلى مراكز الاستقبال، شاهدت كيف يؤدي غياب الحماية المتكاملة حاليا إلى عدم تحديد الضحايا المحتملين. ويعتبر المتجرون مخيمات اللاجئين مصدرا غنيا لإيقاع ضحايا جدد. وشهدت الأثر الإيجابي المترتب عن نشر خبراء متخصصين، بما في ذلك الوسطاء الثقافيين. لكن، للأسف، فإن ذلك يشكل الاستثناء لا القاعدة في الوقت الحاضر. وأود أيضا أن أشجع على التدريب المناسب لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لأنهم غالبا ما سيعملون عبر مسارات معروف أن المتجرين يستخدمونها، في أماكن مثل مالي والسودان.

ونحن بحاجة إلى استجابة استراتيجية وكلية على نحو أكبر. ولن يتم التصدي للمتجرين وحماية الضعفاء، إلا عن طريق استخدام جميع الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي. وهذا يعني استخدام تأثير الأمم المتحدة من خلال الجهود الإنمائية والإنسانية، وبناء القدرات في مجال العدالة الجنائية، والعمل السياسي وعمليات حفظ السلام.

ويعكس إدماج مكافحة أشكال الرق المعاصرة في أهداف التنمية المستدامة، والهدف ٨,٧ بصفة خاصة، التزام الدول الأعضاء بالتصدي بصورة كلية لهذه الجريمة. وإنني أرحب ترحيبا كبيرا بقيادة الأمين العام بشأن هذه المسألة، وأنا أعرف أنه سيقدم تقريرا في نهاية السنة بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

وريثما يتم التوصل إلى استجابة دولية استراتيجية بدرجة أكبر، فلا يخامرن الشك أحدا في أن أزمة الرق المعاصر هذه، التي تغذيها النزاعات العالمية، لن تزداد إلا سوءا مع كل يوم يمر. يحقق المتجرون، الذين يعملون عبر الحدود، أرباحا هائلة على حساب المعاناة الإنسانية. يتعين على المجتمع الدولي التحرك الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هايلند على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن، وأذكّرهم بأن لكل منهم خمس دقائق لإلقاء بياناتهم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لورونس روسينول، وزيرة الأسرة والطفل وحقوق المرأة في فرنسا.

السيدة روسينول (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الأمين العام، والسيد كيفن هايلند، والسيد يوري فيدوتوف، والسيدة إلواد علمان على بياناتهم وشهاداتهم.

إنّ فرنسا تؤيّد البيان الذي سيُلقيه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تشكل الأعمال التي يرتكبها تنظيم داعش في الشرق الأوسط أو جماعة بوكو حرام في أفريقيا، مثالين مأساويين على الصلات القائمة اليوم بين التهديد للسلم والأمن الدوليين والاتجار بالبشر. على الصعيد العالمي، يعد الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات والتزوير، من بين الجرائم الأكثر ربحا. حيث تقدر أرباحها السنوية بمبلغ ٣٢ بليون دولار. وهي أوسع أشكال الاتجار نطاقا. الاستغلال الجنسي والسخرة والاسترقاق والاختطاف لأغراض البغاء القسري والاغتصاب، وقائمة الفظائع المرتكبة في النزاعات المسلحة طويلة للأسف. وإذ يستفيدون من البشر، ويعتبرونهم سلعة، فإن المتجرين، فضلا عن المستهلكين، المستخدمين، وزبائن الاستغلال الجنسي ينتهكون بوضوح ووحشية حقوق الإنسان الخاصة بالضحايا ويزيدون من تأجيج أسباب النزاع.

لقد استثمر المجتمع الدولي بكثافة في هذه المشكلة منذ بداية هذا القرن، لكن يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل التصدي لآفة الاتجار بالبشر. ولذلك، فإنني أرحب بمبادرة المملكة المتحدة خلال رئاستها لمجلس الأمن وأشكرها على إعطائنا هذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن هذا الموضوع الهام للغاية.

بالنسبة لفرنسا، تكتسي مسألة الاتجار بالبشر والرق، ولا سيما فيما يخص النساء والأطفال، أهمية كبيرة. والأرقام، للأسف، معروفة جيدا، لكن علينا دائما الإشارة إليها: ٨٠ في المائة من ضحايا الاتجار هم من النساء والأطفال. والتحديات أيضا معروفة بشكل جيد وتتمثل في كون تحديد هوية الضحايا لا يزال في مراحله الأولى؛ وتختلف الآليات المنظمة للتصدي للاتجار، اختلافا كبيرا بين البلدان. وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ بدء نفاذ بروتوكولات باليرمو بشأن الاتجار بالبشر، لا تزال ثمة محاكمات قليلة لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر. ولا يتمسك الضحايا أنفسهم دائما بحقوقهم، وهم غير محميون بما يكفي في الغالب. وفي هذا السياق، يجب تكثيف التعاون الدولي لزيادة التغطية الجغرافية للتشريعات التي توفر حماية فعالة ضد الشبكات، وكذلك لتحسين التعاون الدولي لتفكيك هذه الشبكات. ويشكل المنع والحماية ومكافحة الإفلات من العقاب، الأولويات الثلاث للدبلوماسية الفرنسية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وبما أن الاتجار بالبشر يمثل الآن جزءا لا يتجزأ من استراتيجية بعض الجماعات الإرهابية ويغذي الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن مكافحة هذه الآفة. لقد شكل اعتماد القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) في

شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، بمبادرة من إسبانيا، خطوة كبيرة إلى الأمام من أجل تحسين معالجة الصلة بين الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والإرهاب. وتتطلع فرنسا بشغف إلى التقرير الذي سيعده الأمين العام بحلول نهاية العام.

لدينا إطار قانوني دولي قوي وأدوات مناسبة. وأنا أفكر بشكل خاص في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يقوم بعمل ممتاز في هذا المجال.

في اليوم الدولي لحقوق المرأة، أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية كذلك، أن فرنسا سوف تقترح بروتوكولا إضافيا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. من شأن هذا البروتوكول التصدي لأعمال العنف ضد المرأة، بغية تكملة الإطار الدولي القائم. ولكن يجب علينا أن نضمن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذا الإطار القانوني تنفيذا فعالا. وقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال.

وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن فرنسا ستواصل الاضطلاع بدورها كاملا في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون المرأة والطفل في إثيوبيا.

السيدة هامبيسا (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري لرئاسة المملكة المتحدة لعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات التراع. وأود أيضا أن أشكر السيد غوتيريش، وباقي مقدمي الإحاطات الإعلامية، على عروضهم بشأن موضوع مناقشتنا اليوم.

تؤيد إثيوبيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

من الملائم تماما أن نناقش هذه المسألة الهامة في وقت تنعقد فيه الدورة الحادية والستون للجنة وضع المرأة هنا في مقر الأمم المتحدة. والواقع أن النساء والأطفال واللاجئين، هم أضعف ضحايا الاتجار بالبشر في حالات التراع. وكما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2017/198) بحق، يتجلى ذلك من خلال تعرض الأطفال، للزواج المبكر والقسري، والاستغلال في العمل المترلي، والعنف الجنسي والممارسات الأخرى المماثلة.

وسواء تعلق الأمر بجماعة بوكو حرام في نيجيريا، أو بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو تنظيم داعش في سورية والعراق، فلا شك في تورط مختلف الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية، في هذه الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويقع العديد من الأفارقة، بمن فيهم النساء والأطفال الذين يهربون من الاضطهاد و/أو يبحثون عن حياة أفضل في أوروبا والشرق الأوسط، ضحايا لأولئك الإرهابيين والمجرمين. وأصبح الاختطاف طلبا للفدية وسيلة نموذجية للاستغلال، وبعض هؤلاء الإرهابيين والمجرمين يزداد مهارة في استخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النُظم المتنقلة لتحويل الأموال، لجمع الفديات وتنسيق أنشطتهم الإجرامية.

إن قصص الضحايا المروعة وما يتعرضون له من صدمات وتعذيب وموت على أيدي هؤلاء الإرهابيين والمجرمين هي تذكرة صارخة لنا بضرورة مواجهة هذا التحدي فرديا وجماعيا. ووضع الإطار السياساتي والتشريعي والمؤسسي السليم على الصعيد الوطني وتعزيز الوعي بالاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومساعدتهم يشكل ضرورة مطلقة. وفي هذا السياق، نحاول نحن في إثيوبيا اتخاذ تدابير مختلفة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك بالمصادقة على الأطر القانونية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر

الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

وعلاوة على ما يمكن، بل يجب على كل منا أن يفعله على الصعيد الوطني، هناك بالتأكيد حاجة إلى تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد فيما يتعلق بتحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة لهم وحمايتهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. ولهذا السبب، وعلى سبيل المثال، تكتسي صكوك مثل خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والأطفال، المتفق عليها بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أهمية. كما إننا نحيط علما بالتعاون على الصعيد دون الإقليمي، عبر وسائل من بينها عمليتا الخرطوم والرباط للتصدي للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

إن ما نود تسليط الضوء عليه، في هذا الصدد، هو ضرورة توفير المزيد من الدعم الإنساني والإنمائي للبلدان المضيفة للاجئين والبلدان الأصلية وبلدان المرور العابر في ضوء التحديات الهائلة التي تواجهها. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن اللاجئين، بمن فيهم القصر غير المصحوبين، يواصلون الانخراط في تحركات ثانوية خطرة بحثا عن حياة أفضل في أوروبا وفي أماكن أخرى. وذلك يزيد من خطر وقوع هؤلاء اللاجئين في أيدي الإرهابيين والجماعات المسلحة وشبكات الاتجار. ولذلك السبب، فإن دعم المجتمع الدولي لتعزيز قدرات كبرى البلدان المضيفة للاجئين على الحماية والمساعدة، ولا سيما في مجال سبل العيش والاعتماد على الذات للاجئي المخيمات والمناطق الحضرية، أمر بالغ الأهمية. كما ينبغي تشجيع التوسع في استخدام إعادة التوطين كأداة للحماية الدولية للاجئين الأكثر ضعفا.

وأخيرا، فإن عدم إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا واللاجئين، ولا سيما النساء والأطفال، يزيد بلا شك من تعرضهم للاتجار بالبشر. ولذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية للتراع هي التي ستحدث فارقا كبيرا في مكافحة الاتجار بالبشر في نهاية المطاف. وهذا هو السياق الذي يصبح فيه دور المجلس أكثر أهمية وبروزا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون الأطفال والمسنين والمساواة بين الجنسين في السويد.

السيدة رغنير (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد السويد البيانين اللذين سيدلي بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل النرويج، باسم بلدان الشمال الأوروبي.

يجب أن تشكل مكافحة الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان متمثلة في الاتجار بالبشر أولوية بالنسبة لنا جميعا. فهي مسؤوليتنا المشتركة. وستظل السويد ملتزمة التزاما قويا بالقضاء على جميع أشكال الاتجار بالبشر. ولذلك، فإننا نهنئ المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الوزارية المفتوحة.

إن مناقشة اليوم هامة للعديد من الأسباب. أولا، نحن بحاجة إلى ضمان أن تظل هذه المسألة مدرجة في جدول الأعمال العالمي. وتستفيد مناقشة اليوم من الزخم الذي تولد في ظل الرئاسة الإسبانية للمجلس. ثانيا، نحن بحاجة إلى المضي قدما في اتخاذ إجراءات تتماشى مع القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). وأخيرا، فإن الاتجار بالبشر هو تهديد عبر وطني يتطلب استجابة عبر وطنية. وتوفر الأمم المتحدة منتدى فريدا لتحقيق هذا الهدف.

والاتجار بالبشر ومختلف أشكال الرق آخذة في الازدهار. ويعزى هذا إلى التراعات الجارية والتشريد الجماعي للسكان المدنيين، مثل الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي زارها المجلس قبل أسبوعين. وهو يزدهر لأن هناك من لا يتورعون عن استغلال غيرهم ممن هم في أوضاع بائسة استغلالا وحشيا. وأكثر السبل فعالية لإنهاء الاتجار بالبشر هو معالجة

أسبابه الجذرية. والسبب الجذري هو الطلب. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن هناك من هم على استعداد لشراء الخدمات الجنسية – ومعظمهم من الرجال – فلن يوجد اتجار لأغراض الاستغلال الجنسي.

ويتمثل سبب جذري آخر، بطبيعة الحال، في النزاع والتشرد. وإننا بحاجة إلى منعهما، كما سمعنا، ولا سيما في الإحاطة الإعلامية الممتازة بشأن الصومال. وعلينا منعهما قبل حدوثهما، وعلينا أن نستثمر في تحقيق تنمية مستدامة منصفة للجميع. إن هذه تدابير هامة لمكافحة الاتجار بالبشر. ويجب تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة المتعلقة بالاتجار بالبشر والسخرة تنفيذا كاملا.

وللمجلس دور هام في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال جدول أعمال الحفاظ على السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات السلام الصادر بها تكليف عن المجلس يجب أن تدرك الدور الذي تقوم به الجماعات الإجرامية المنظمة، وكذلك الجماعات الإرهابية، في إدامة أوضاع عدم الاستقرار والنزاعات التي تؤدي إلى الاتجار بالبشر، وفي الاتجار بالبشر ذاته. ويمكن أن يعزز العمل على أرض الواقع لبناء مؤسسات قابلة للمساءلة وفعالة في قطاع الأمن قدرة الدول الأعضاء على التصدي لهذه الجماعات.

وكما بين الأمين العام سابقا، فإن هناك صلة واضحة بين العنف الجنسي المرتبط بحالات النزاع وما بعد النزاع والاتجار بالبشر، مثل الاسترقاق الجنسي والسخرة وانتزاع الأعضاء. والقائمة طويلة. غير أنني سأركز على الاستغلال الجنسي الذي غالبا ما يستهدف النساء والفتيات والفتيان.

إن آثار الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي تختلف عن الضرر الناجم عن الاتجار لأغراض الاستغلال الأخرى. ولذلك، فإن التسليم بأن للاتجار بالبشر بعد جنساني واضح أمر ضروري. وينبغي أن تتبع جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار نهجا جنسانيا.

وتريد السويد التشديد على أهمية عدم خلق أسواق قانونية للمتاجرين بالبشر. فهناك نقاش جار داخل الأمم المتحدة وغيرها عما إذا كان ينبغي النظر إلى البغاء على أنه مهنة. وغالبا ما يستخدم مصطلح ”المشتغلين بالجنس“ في هذه النقاشات. إن السياسة السويدية بشأن هذه المسألة واضحة. فلا يمكن أبدا اعتبار البغاء وظيفة؛ فالبغاء استغلال. وتحث السويد المزيد من البلدان على النظر في سن تشريعات تستهدف الأشخاص الذين يشترون الخدمات الجنسية وتقديم الدعم للأشخاص المستغلين، وبالتالي تحويل التركيز الجنائي والإدانة من الشخص المُستغَل إلى الشخص المُستغِل. ومعرفة الفرد بحقوقه، بما في ذلك حقوقه المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، أمر بالغ الأهمية.

ومن العناصر الأساسية الأخرى المساءلة في حالات النزاع وما بعد النزاع. والسويد تؤيد بقوة تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وبصفتنا رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، نود كذلك أن نشدد على حالة الأطفال الضعفاء بوجه خاص في هذا الصدد، كما نبرز التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة بوصفه أحد أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتطالبنا الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على هذا الأمر ويتعين علينا أن نركز تركيزا شديدا على تحقيق هذا الهدف.

وينبغي أن نركز أيضا على الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين، والأهداف الأخرى ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أن السويد فخورة بأنها بلد رائد في الشراكة العالمية الأمم المتحدة من أجل إنهاء العنف ضد

الأطفال. وهي مبادرة هامة تود السويد أن نحث المزيد من البلدان على الانضمام إليها.

وأخيرا، يجب أن نمكن النساء والفتيات من اتخاذ القرارات بشأن أجسادهن وحياتهن ومستقبلهن في جميع السياقات. ويجب أن نشرك المزيد من النساء في أنشطة بناء السلام وفي إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. وبتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يمكننا أن نكفل مراعاة أصوات النساء وخبراتهن وحلولهن. فالمساواة بين الجنسين تتعلق بحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة والعضو في حكومة الرئيس ترامب.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إثارة هذه المسألة الهامة، والأمين العام، السيد هايلند، والسيد فيدوتوف، والسيدة علمان على إحاطاتهم الإعلامية ودعواتهم القوية إلى إنهاء جميع أشكال الرق المعاصر. وتقدر الولايات المتحدة كل ما قاموا به من عمل لمساعدتنا على المضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف.

لقد كانت راما تبحث عن حياة أفضل. راما، شابة في سورية التي مزقتها الحرب كانت تعمل في مقهى عندما عرض عليها رجل وظيفة في أحد المطاعم في لبنان بمرتب أعلى بكثير. سارعت راما إلى اغتنام الفرصة وقبلت العرض. لكن بدلا من أن يأخذها ذلك الرجل إلى الوظيفة ذات الأجر الجيد التي وعدها بها، أخذها إلى ماخور قديم في أحد الأحياء الفقيرة. وعلى مدى الأشهر التسعة التالية، تعرضت للضرب وأرغمت على ممارسة البغاء، شأنها في ذلك شأن نحو ٧٥ من النساء المتورطات في واحدة من أكبر شبكات الاتجار بالجنس في لبنان. راما لأحد الصحفيين،

”كنا ننام في مكان العمل... وكانت النوافذ مَصْبُوغة باللون الأسود. ولم يكن بمقدورنا رؤية الضوء أو استنشاق الهواء في الخارج.“

وفي معرض وصفها لمحتجزها، زعيم عملية الاتجار، قالت،

”إنه لم يكن يجعلنا نحس كأننا مسترقات. فقد كنا مسترقات بالفعل ... وكان يضربني حتى أستسلم“.

هربت راما في نهاية المطاف من ذلك الرعب، لكنها مُدمَرة بدنيا وعاطفيا.

وراما ليست الوحيدة في ذلك. فمن المحزن أن تجربتها أكثر شيوعا مما يدرك معظمنا. وتفيد التقارير بأن نحو ٢١ مليون شخص في أكثر من ١٠٦ من البلدان، بمن في ذلك عدد لا يحصى من الأطفال، عالقون في الرق المعاصر. ويمثل ذلك أكثر من عدد سكان رومانيا. وهؤلاء ناس يعيشون في بعض من أشد الظروف المروعة التي يمكن تخيلها. ونحن نرى الأطفال يجبرون على صنع الطوب في بيرو، أو فك شباك الصيد في غانا، أو يباعون للعمل في البغاء في جنوب شرق آسيا. ونرى الرجال يحتجزون على قوارب الصيد قبالة سواحل تايلند، والنساء يحاصرن كعاملات منزليات في الخليج الفارسي. وما من بلد بمنأى عن هذه الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث، بالرغم من جهودنا لمكافحة الاتجار بالبشر، لا يزال الكثير من الناس يقعون ضحية للمجرمين الذين يجبروهم على البغاء أو أنواع أخرى من العمل بدون أجر وبدون أي إمكانية للهروب.

وهذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية، إذ يمكن أن تكون أيضا مسألة تتعلق بالسلام والأمن. فالجماعات المسؤولة عن الاتجار بالبشر غالبا ما تكون هي نفس الجماعات التي ترسل الأسلحة والمخدرات عبر حدودنا، أو التنظيمات الإرهابية التي تمول هجماتها بتهريب الناس اليائسين. ووفقا

للمنظمة غير الحكومية ”حقوق الإنسان أولا“، فإن المتجرين يكسبون نحو ١٥٠ بليون دولار سنويا. وهذا مبلغ كبير من المال، وهو مال كثيرا ما يستخدم في نهاية المطاف لدعم الأنشطة غير المشروعة التي نريد جميعا أن نوقفها. والمشكلة تستعصي على الحل بصورة متزايدة. واليوم، تقوم العصابات الإجرامية باستغلال التكنولوجيا للتربص بالناس، واضعة إعلانات وظيفية مزيفة على الإنترنت ومستخدمةً وسائط التواصل الاجتماعي بغية إغراء الناس بالانضمام إلى شبكات الاتجار. وعندما يريد المجرمون بيع الأشخاص المستعبدين، يمكنهم اللجوء مجددا إلى الإنترنت لإيجاد مشترين بسهولة وبأخطار أقل من حيث إمكانية كشف أمرهم. وهيئات إنفاذ القانون غالبا ما تفتقر إلى الموارد والتدريب لتمكينها من اختراق هذه الشبكات على الإنترنت وإيجاد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

ويجب علينا أن نفعل أفضل من ذلك. إن التصدي للرق المعاصر والسخرة عنصر أساسي من عناصر السياسة الخارجية. فهو يثبت التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان وبأن لجميع الناس، بغض النظر عن أصلهم، الحق في الحياة والحرية والسعي إلى السعادة. ولهذا السبب، تقوم وزارة الخارجية في الولايات المتحدة كل سنة بإصدار تقرير مخصص للاتجار بالأشخاص، إلى جانب التقرير السنوي عن حقوق الإنسان، الذي نشرت آخر نسخة منه للتو. ويجسد التقريران التزامنا المستمر بتعزيز كرامة الإنسان. وأود أن أحث الجميع هنا على قراءتهما واتخاذ إجراء بشأن توصياتهما للمساعدة على تعزيز المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات. وقبل بضعة أسابيع، أوضح الرئيس ترامب بأن إدارته سوف تركز على إنهاء الممارسة المروعة للاتجار بالبشر. وقد كلفت حكومتنا بالفعل العديد من الأشخاص بالعمل على حل هذه المشكلة، لكننا سنكرس المزيد من الموارد لهذه المعركة.

وهناك العديد من المقترحات بشأن الكيفية التي يمكننا بها تقديم المساعدة. وقد ناقش مقدمو الإحاطات الإعلامية لدينا العديد من المبادرات الهامة، بما في ذلك بعض المبادرات داخل منظومة الأمم المتحدة، ولكنني أريد أن أركز على جهد جديد تحديدا. في الأسابيع المقبلة، ستطلق وزارة الخارجية عملية مفتوحة وتنافسية لتمويل مشاريع تحويلية تروم الحد من انتشار الرق المعاصر في إطار مبادرة جديدة، ”برنامج إنهاء الرق المعاصر“، الذي أُقر مؤخرا كقانون، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير للجهود الدؤوبة التي بذلها العضو في مجلس الشيوخ الأمريكي بوب كوركر. وستسعى المبادرة إلى جمع مبلغ ١,٥ بليون دولار لمساعدة البلدان على القضاء على شبكات الاتجار ودعم الضحايا. وسيأتي التمويل جزئيا من الحكومة الأمريكية، ولكن خلافا لمعظم برامج المساعدة، ستسعى إلى جمع معظم الأموال من الشركاء في الحكومات الأجنبية والقطاع الخاص. وهذا أمر مهم، لأن إنهاء الرق المعاصر يجب أن يكون جهدا جماعيا. كما ستقوم المبادرة الجديدة بإنفاق أموالها على البرامج التي تظهر النتائج. والجماعات التي تتلقى التمويل يجب عليها أن تحدد أهدافا قابلة للقياس وتستهدف الحد بـ ٥٠ في المائة من الرق المعاصر للسكان الذين ستعمل معهم. وستتولى الولايات المتحدة فدور الريادة في حشد الجهات المانحة من أجل دعم ذلك الجهد الجديد وتحديد البرامج المبتكرة التي تحقق أكبر قدر من المنافع.

ولا يمكننا أن ننسى أنه عندما نساعد الأشخاص المحاصرين في الرق المعاصر، فإننا نساعد على استعادة الإمكانات البشرية. ففي وزارة الخارجية، على سبيل المثال، لدينا الآن مجلس استشاري بشأن الاتجار بالبشر، يتألف من ١١ عضوا يساعدون في إسداء المشورة للحكومة الاتحادية بشأن تحسين سياسات مكافحة الاتجار. بعضهم يديرون شركات، بينما يعمل آخرون في مكاتب قانونية أو هم من

مؤسسي منظمات غير الحكومية. ولكن القاسم المشترك بين الـ ١١ عضوا كافة هو أنهم من ضحايا الاتجار بالبشر. وهم الآن يكرسون وقتهم وطاقتهم لحماية الآخرين من المعاناة. وقصصهم تشهد ما يمكن لكل رجل وامرأة وطفل تحقيقه عندما يهرب من استغلال الرق المعاصر. وينبغي أن نمنح لجميع المحاصرين فرصة عيش حياتهم والارتقاء إلى مستوى إمكاناتهم. والولايات المتحدة عازمة على المشاركة مع الدول الأعضاء الأخرى لتكليل تلك الجهود بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية في أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالمملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم وإبقاء مسألة الاتجار بالأشخاص في الصراعات على جدول أعمال مجلس الأمن. ونود أيضا أن ننوه بإسهام الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في مناقشة المسألة.

وتؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أؤيد شخصيا كل ما قالته زميلتي السويدية، الوزيرة ريغنر. وأشجب على نحو خاص النفاق والتزلف اللذين أبدتهما العديد من الحكومات فيما يتعلق بمحنة النساء والفتيات اللواتي يشكلن الضحايا الرئيسيين للاتجار بالبشر. وأحثها على التخلي عن هذه التصرفات والانكباب على العمل.

فمسألة الاتجار بالبشر ظلت تستأثر باهتمام الأمم المتحدة لعقود. غير أننا في السنوات الأخيرة شهدنا تطورا كبيرا في أشكال الاتجار بالأشخاص، لا سيما في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وعلى غرار أشد أنواع الفيروسات فتكا، فإن بعض أشكال الاتجار تتحول بصورة كبيرة إلى أن تصبح منيعة على الإجراءات والآليات القائمة لكنها لا تتماشى مع الجرائم التي يفترض أن تقوم بمنعها.

ولا يزال الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي أكثر أشكال الاتجار شيوعا وغالبية ضحاياه من النساء والفتيات. ويتعين علينا لذلك السبب، التفكير في اتباع نهج أكثر مراعاة للجوانب الجنسانية في جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر.

وهناك جانب آخر من المسألة يكمن في أن الأشخاص المشردين بسبب النزاع، بمن فيهم اللاجئون، قد يتعرضون لجميع أشكال الاستغلال. وفي ذلك الصدد، تؤيد أوكرانيا تماما الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير محددة الهدف للتعرف على الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم، علاوة على منع الاتجار بالمتضررين من التشرد مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة بالنساء والأطفال.

ويمثل الاتجار بالأشخاص تهديدا عابرا للحدود الوطنية ويتطلب استجابة عابرة للحدود الوطنية أيضا، بما في ذلك من قبل هذا المجلس. ومن المشجع أن المجلس قد تناول هذه المسألة في البيان الرئاسي (S/PRST/2015/25) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ واتخاذه القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ويجب علينا الاستفادة من ذلك الزخم. وشدد البيان الرئاسي والقرار معا على ضرورة كفالة معاملة الأشخاص المتّجر بهم بوصفهم ضحايا لجريمة وألا يعاقبوا على إرغام على المشاركة في أنشطة الجناة غير المشروعة.

وليس مقبولا تفشي الإفلات من العقاب لأن تكرار هذه الجرائم يؤدي إلى حلقة مفرغة من الانحراف. وفضلا عن توفير الدعم النفسي والاجتماعي والطبي للضحايا، نرى أن مكافحة الإفلات من العقاب تمثل إحدى الأولويات الرئيسية.

واقتداء ببيان الأمين العام، أُلح على أنه يجب اعتبار الاتجار بالبشر تهديدا للأمن الدولي وأن يُعامل على قدم المساواة مع

الاتجار بالمخدرات والأسلحة على الأقل. فالبشر في نظر المتجرين بهم ليسوا سوى مجرد سلعة يمكن بيعها لجني الأرباح. وقد تُستخدم القنوات التي يستغلونها اليوم للاتجار بالبشر لأغراض تهريب الأسلحة أو نقل الإرهابيين غدا إن كانت هذه الأخيرة تحقق أرباحا أكبر. وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي توحيد جهوده لأجل القضاء على تلك القنوات والتعامل معها بوصفها خطرا جديا.

وتأتي مكافحة هذه الظاهرة المروعة في صدارة أنشطة الحكومة الأوكرانية في ميدان حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٨ أطلقت المنظمة الدولية للهجرة برنامج لمكافحة الاتجار بالبشر في أوكرانيا، بغية دعم جهود الحكومة والمجتمع المدني الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وضمان حصول الضحايا على المساعدة والعدالة.

وخلال العقد الماضي اتخذت أوكرانيا عددا من الخطوات الهامة نحو وضع استجابة مجدية على الصعيد الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، وإنشاء آلية وطنية للإحالة بقيادة حكومية بغرض التعرف على ضحايا الاتجار ومساعدتهم وحمايتهم. وانضمت أوكرانيا إلى الصكوك القانونية الدولية الرئيسية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، ولديها الآن إطار قانوني وطني متين للتصدي لتلك الظاهرة المشينة والخطيرة.

ومع ذلك أود أن أشير إلى أنه ليس ممكنا تنفيذ جميع الوثائق المذكورة حاليا على النحو المطلوب في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية. وكما ذكر المفوض هايلند هنا اليوم، فإن النزاع يعدُّ المحرك الرئيسي للرق المعاصر في جميع أنحاء العالم. وأسفرت ثلاث سنوات من العدوان الروسي على أوكرانيا عن ازدياد خطر الاتجار بالبشر في المناطق المتأثرة. وقد شهدنا سلفا العديد من حالات الاتجار بالبشر والعمل القسري، بل والرق في أنحاء معيّنة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك الواقعتين خارج نطاق سيطرة الحكومة.

غير أنه لم يتم التصدي بعد لتلك الحالات بسبب عدم قدرة بعثات الرصد، ولا سيما بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة وبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر على الوصول الآمن وإيلاء تلك الحالات الاهتمام الواجب. وبالتالي، فإن من المهم أن يشمل الوجود الدولي في أوكرانيا الأنشطة ذات الصلة بجهود الرصد في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وندعو تلك المنظمات أيضا إلى توفير التدريب الملائم للموظفين الميدانيين العاملين هناك ليشمل جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان في تلك المناطق في تقاريرها الدورية.

وما تزال الحالة معقدة بشكل خاص بسبب ذلك الجزء البالغة مساحته ٤٠٠ كيلومتر من حدود الدولة مع الاتحاد الروسي ولا يزال غير خاضع لسيطرة أوكرانيا ويُستخدم على نطاق واسع لتدفق الأسلحة والذخائر والمقاتلين إلى منطقة النزاع. ويتنقل ضحايا الاتجار بالأشخاص والجناة أيضا في ذلك الجزء عبر الحدود. ويتعين علينا في ذلك الصدد أن ندرك أنه ليس لدى روسيا آليات شاملة للتحقيق الفعال مع مرتكبي تلك الجرائم ومقاضاتهم ومعاقبتهم بموجب اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. واليوم، ما تزال روسيا هي الدولة الوحيدة بين جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا التي لم توقع على تلك الاتفاقية ولم تصدق عليها بعد، مع أن باب التوقيع والتصديق عليها قد كان مفتوحا قبل ١٢ عاما.

ويشكل الاتجار بالبشر انتهاكا لحقوق الإنسان وإهدارا لكرامة الأشخاص وسلامتهم. ويتطلب نجاح جهودنا المشتركة لمكافحة تلك الآفة بذل الجهود من جميع الأطراف المعنية. ولن يتأتى التوصل إلى حل طويل الأجل للمشكلة إلا بالالتزام السياسي المستمر والعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي

للقضاء على الاتجار بالبشر وتعزيز العدالة والمساءلة وحماية الضحايا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى نائبة وزير الاقتصاد الوطني في جمهورية كازاخستان.

السيدة أبيلكاسيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئاسة البريطانية على تسليط الضوء على خطورة الاتجار بالبشر في حالات النزاع. ونسلّم مع التقدير بقيادة الأمين العام وندائه الأخلاقي إلى وضع حد لتلك الآفة. ونعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها المدير التنفيذي فيدوتوف والمفوض هايلند والناشطة الاجتماعية علمان.

ويدلي وفد بلدي ببعض الملاحظات لكي ينظر فيها مجلس الأمن.

بداية، يجب تعزيز التآزر بين خبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه الوكالة الرائدة وغيره من الوكالات ذات الصلة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونحث على المزيد من التعاون في إطار فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والإدارة السليمة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. ونؤيد زيادة التنسيق بين فريق التنسيق المشترك والدول الأعضاء لتعزيز فعالية الاستجابة للتحديات الراهنة التي يشكلها الاتجار بالبشر.

ويتعين على جميع البلدان أن تصدق على خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وجميع الصكوك القانونية لمكافحة الاتجار بالبشر، فضلا عن إضفاء الطابع العالمي عليها وتجديد الالتزام بهذه الصكوك. ويجب أن تكون المساءلة معيارا هاما لجميع الدول الأعضاء.

في الوقت نفسه، وبالرغم من الأهمية البالغة لاستجابات العدالة الجنائية فإنها لا تكفي وحدها لمنع الاتجار بالبشر في الحالات المتأثرة بالنزاع والتصدي لها كما ينبغي. فالسلام والتنمية هما اللذان يرسيان أسس استقرار المجتمعات والرفاه البشري. ومن الضروري أيضا زيادة التمويل لأجل القضاء على الفقر وتوفير التعليم والتوظيف والخدمات في البلدان المتضررة من النزاع.

ولا تستخدم الجماعات الإرهابية الرق والاتجار بالبشر كونهما مجرد وسيلة لتوفير خدمات العمالة المجانية وجني الأرباح فحسب، بل تستخدمهما أيضا بوصفهما أداة للتجنيد والحط من كرامة المدنيين وتشريدهم. وبالتالي، فإننا نحث الدول على وضع استجابة عالمية أقوى وأكثر يقظة. وعليه، يجب علينا تعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠ بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب كي يتسنى لنا قطع الصلة الوثيقة بين الإرهاب والاتجار بالأشخاص. ويجب علينا وقف مصادر الدخل والتدفقات المالية للجماعات الإرهابية الناتجة عن الاتجار بالبشر.

ويجب أيضا منع غسل الأموال وقنوات شبكات الجريمة المنظمة. ولذلك، نرى ضرورة تحسين تبادل البيانات، لا سيما بين سلطات إنفاذ القانون والقطاعات المالية بغية تحديد الشبكات الضالعة في الاتجار بالبشر في حالات النزاع وتعطيلها وتفكيكها. ويجب أن يكون إلزاميا تدريب جميع أفراد حفظ السلام وغيرهم في مجال مراعاة الجانب الجنساني بغرض تمكينهم من التصدي بفعالية للاتجار بالأشخاص. ويجب أيضا إعطاء الأولوية لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وخاصة عندما يرتكبهما حفظة السلام.

ونرى أن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والإنتربول وسائر المنظمات العالمية

والإقليمية ذات الصلة. ويجب على دول سط آسيا ورابطة الدول المستقلة تكثيف البرنامج الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وكذلك تحالف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تعدُّ كازاخستان عضوا نشطا فيه. وأطلق بلدي أيضا عملية ألماتي بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية التي توفر محفلا لتسعة من بلدان المنطقة لتعزيز استجابتها سنويا فضلا عن زيادة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

وعلى الصعيد الوطني، نعمل على تسريع عمل اللجنة المشتركة بين الوكالات، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة، كجزء من الدورة الخامسة من خطتها الوطنية.

وكازاخستان، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر ومن مقدمي القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، تؤكد من جديد التزامها القوي بتحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الاتجار بالبشر.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): كما ذكر المتكلمون السابقون، نظر المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في مسألة الاتجار بالبشر في حالات التراع (انظر S/PV.7847) واتخذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي يدين بشدة جميع أشكال الاتجار بالبشر في مناطق التراع المسلح.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستعقد الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى لمساعدة الإجراءات المتخذة والتحديات المستمرة في إطار مكافحة الاتجار بالبشر بصفة عامة. وهذا تجسيد للأهمية التي نوليها نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقضاء على هذه الآفة المروعة، التي هي، كي لا ننسى، تقوض سيادة القانون والتنمية، وفي المقام الأول، دعوة للضمير العالمي.

أود أن أشكر الرئاسة البريطانية على توقيت اختيار العودة إلى هذه المسألة، مع التركيز على العمل القسري والرق والممارسات الأخرى المماثلة في حالات الصراع. وأشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه الهام، فضلا عن مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيد فيدوتوف، والسيد هايلند والسيدة علمان. كانت إحاطاتهم الإعلامية مفيدة ومنيرة للغاية فيما يتعلق بخطورة ونطاق هذه الآفة.

إن التراعات المسلحة الجارية في جميع أنحاء العالم تمثل للأسف فرصة للمتجرين، لأن الإفلات من العقاب الناجم عن انهيار القانون والنظام يسمح لهم بالعمل بسهولة أكبر وعلى نطاق أوسع. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يبرز بوضوح، في تقريره لعام ٢٠١٦، الصلات المعقدة بين الاتجار بالبشر والتراعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المهاجرين يقعون ضحايا للاتجار والتهريب في مناطق التراع، تحديدا بسبب تلك التراعات ذاتها. وخلال التراعات المسلحة، يتفاقم فقدان الفرص الاقتصادية والافتقار إليها والتمييز والعنف الجنساني. وتتعرض شبكات الدعم الأسري للإضعاف أو التدمير، مما يسهم في تفاقم التعرض بشكل فردي وجماعي للاتجار.

إن تجدد ظاهرة الاتجار بالبشر في حالات التراع المسلح يثير القلق بدرجة أكبر لأنه يؤدي إلى الزواج القسري والاسترقاق الجنسي أو المترلي للنساء والفتيات، والاتجار بالرجال والفتيان الاتجار بغرض السخرة، إن لم يجر استرقاقهم صراحة أو تحويلهم إلى مقاتلين.

لذلك، من الواضح أنه يمكن وصف الاتجار بالبشر – إذا استخدمت مصطلح المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال – ”كمفهوم شامل“ لجميع الممارسات اللاإنسانية والوحشية بنفس القدر من حيث الطابع.

وفي حين أن بعض أشكال الاتجار تنجم عن تفاقم الضعف بسبب النزاع، فإن البعض الآخر نتيجة مباشرة لأعمال الجماعات المسلحة التي تعمل في مناطق النزاع. ويود وفدي بصفة خاصة أن يؤكد مجددا قلقه المتزايد إزاء انخراط الجهات من غير الدول والجماعات الإرهابية المسلحة في الاتجار بالبشر في حالات النزاع، غالبا بهدف تعديل تكوين المجتمع أو اضطهاد أو إذلال مجموعة عرقية أو دينية معينة. هذه الممارسات، التي نواجه، للأسف، صعوبة في القضاء عليها، لا تستخدمها الجماعات المتطرفة كأساليب إرهابية فحسب بل وكاستراتيجية حرب، بغية تعزيز أهدافها وأيديولوجيتها أو توطيد سلطتها أو زيادة مصادر تمويلها.

ولذلك من الأهمية بمكان أن نضطلع بشكل مكثف وبعزم بمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك العمل القسري والرق والممارسات الأخرى المماثلة. إن هذه الممارسات، إضافة إلى أنها تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تفاقم من عدم الاستقرار وتسهم في تغذية الجماعات الإرهابية. ولذلك، لا يسعنا إلا أن نكرر الحاجة الملحة إلى تنفيذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، بشأن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفيما يتعلق بالكفاح الجاري في بلدي، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أنه بالإضافة إلى التصديق على جل الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالاتجار بالبشر، اعتمدت السنغال أيضا الصكوك التشريعية والتنظيمية التي تعالج قضايا الهجرة والاتجار بالبشر، ولا سيما عن طريق قانون محدد بشأن الاتجار بالأشخاص والممارسات المماثلة وبشأن حماية الضحايا، اعتمد عام ٢٠٠٥، ويكمل القانون الجنائي السنغالي. هذا القانون يُجرم الاتجار بالأشخاص والممارسات المماثلة من خلال إبراز مختلف أشكال استغلال الأشخاص الضعفاء والطابع المنظم العابر للحدود الوطنية لهذه الأشكال.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل تشديد الخناق على الانتهاكات في مجال الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، يمنح الفصل ٣ من نفس القانون السلطات السنغالية نوعين من الاختصاص، أحدهما عالمي، من خلال المادة ١٠، والآخر يستند إلى مبدأ الشخصية السلبية، من خلال المادة ١١.

وبالإضافة إلى هذا الإطار القانوني، هناك مجموعة من الهياكل لمعالجة المشاكل المرتبطة بالاتجار بالبشر، بما في ذلك مركز المشورة والتوجيه للأطفال الذين يعيشون في أوضاع صعبة، وإدارة مشتركة بين القطاعات لمكافحة عمل الأطفال ووحدة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وللأخير مهمتان: واحدة لتوفير الإنذار المبكر والرصد والمعلومات والاتصالات، والأخرى مهمة علمية، هي وضع مقترحات لتعديل التشريعات بشأن الاتجار بالبشر ومواءمتها.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بالتركيز على الوقاية والحماية وإعادة الإدماج والمساءلة في إطار مكافحة جميع الآفات التي تهدد البشرية، بما في ذلك النزاعات والاتجار بالبشر في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، علينا كفالة أنه يمكننا التركيز بفعالية على ردع الاتجار بالبشر والكشف عنه ووضع حد له، لا سيما الذي تقوم به الجماعات المتطرفة العنيفة، على نحو ما أبرز المجلس في بيانه الرئاسي بشأن الاتجار بالبشر الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/25).

إن الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح يشكل تهديدا للاستقرار وحفظ السلام والتعمير في البلدان المتضررة. ونحن ملزمون بشكل جماعي وبطريقة متضافرة بوضع حد لهذه الممارسات البغيضة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة المملكة المتحدة بتنظيم جلسة اليوم على المستوى الوزاري. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش، والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما استمعت الصين باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما المفوض هايلند والسيدة علمان.

اليوم، تمزق بعض أجزاء العالم النزاعات المسلحة المتواصلة وتفشي انتهاكات الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية والعصابات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، مما يشكل تهديدا خطيرا لسلامة وصحة وكرامة السكان المحليين.

إن إحدى العواقب الوخيمة هي تزايد آفة الاتجار بالبشر في حالات النزاع. وكثيراً ما يتعرض الضحايا للعمل القسري والرق، وتتحمل الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال، العبء الأكبر. ترفض الصين بشدة جميع أشكال الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح وتؤيد الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذه الآفة بطريقة منسقة.

أولاً، يجب علينا مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر والرق في حالات النزاع، بما أن الجهات الفاعلة في هذه الظاهرة – الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية – سريعة التنقل ويمكنها التحرك عبر الحدود وفيما بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد. فمن جهة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان المعنية بقوة في مكافحة الأنشطة الإجرامية وأن يوفر لها الدعم الموجه لبناء القدرات في مجالات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود والتنظيم المالي، وفقاً لظروفها الوطنية وبناء على طلبها. ومن ناحية أخرى، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي مع التركيز على التآزر في إنفاذ القانون وتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وحشد جميع الموارد المتاحة للتحقيق في شبكات الاتجار وتعطيلها وتفكيكها. وعلينا أن نشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتوفر للبلدان المتأثرة بالنزاع الدعم المالي والبشري والتقني، تمشياً مع ولاياتها وخبراتها.

ثانياً، نحن بحاجة إلى إيلاء مكافحة الإرهاب المزيد من الأهمية. تحصل المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على التمويل بوسائل مثل الاتجار بالأشخاص والعمل القسري والاسترقاق وتلجأ إلى استخدام الأساليب الوحشية. وينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بمعايير موحدة لمكافحة الإرهاب؛ واتخاذ إجراءات منسقة ومتسقة؛ وممارسة عدم التسامح مطلقاً ضد الإرهاب والتصدي بحزم لجرائم الاتجار بالسكان واستغلالهم واسترقاقهم في حالات النزاع، ولا سيما النساء والأطفال؛ واتخاذ نهج متكامل يشمل الوسائل السياسية والاقتصادية ووقف التدفقات المالية للأموال المتأتية من الاسترقاق والاتجار بالأشخاص إلى المنظمات الإرهابية؛ وتفكيك شبكاتها الإجرامية. إننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير قوية وفعالة لمكافحة استخدام الجماعات الإرهابية للإنترنت لنشر المواد السمعية والبصرية الإرهابية بغية تحريض الأفراد على ارتكاب أعمال الإرهاب ولأغراض التجنيد. ويجب علينا حماية الناس في مناطق النزاع من الوقوع فريسة سهلة لأيديولوجيات الإرهابيين والمتطرفين والوقوع ضحايا لجرائم من قبيل الاتجار بالبشر. وفي الوقت نفسه، علينا أن نضمن تلقي الضحايا والناجين من هذه الجرائم المساعدة التي يحتاجون إليها بغية تيسير إعادة إدماجهم.

ثالثاً، يجب أن نعزز الجهود الرامية إلى تسوية سياسية للنزاعات. توفر النزاعات الإقليمية تربة خصبة للاتجار بالبشر والأنشطة الإجرامية الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بجد لإيجاد حلول سياسية للقضايا الساخنة بشعور متجدد من الإلحاح، ومساعدة البلدان في حالات النزاع

على دفع العملية السياسية والمصالحة الوطنية بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في تسوية النزاعات وحلّ الخلافات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الحوار والتشاور. وعلينا أن نعطي وزناً أكبر لمنع نشوب النزاعات ومساعدة البلدان على تحسين قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، وتوطيد أساس السلام واستئصال ظروف ودوافع الاتجار بالبشر والاسترقاق في حالات النزاع، بغية توفير بيئة خارجية مواتية لحماية النساء والأطفال في حالات النزاع.

وستواصل الصين دعم المجتمع الدولي في ممارسة سياسة عدم التسامح إطلاقاً ضد الاتجار بالبشر في النزاعات المسلحة وتعزيز حماية حقوق النساء والأطفال في النزاعات المسلحة. وستعمل الصين مع شركائها لصون السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر رئاسة المملكة المتحدة على المبادرة بعقد هذه المناقشة. أولاً وقبل كل شيء، نود أيضاً أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف؛ والسيد كيفن هايلند، المفوض المستقل لمكافحة الرق؛ على إحاطاتهم الإعلامية.

وفقاً للتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر عام ٢٠١٦ عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تبلغ نسبة النساء والأطفال من ضحايا الاتجار بالبشر ٧٩ في المائة، مع وجود مثال واضح من النساء والفتيات الأيزيديات اللاتي أخضعن لمختلف أنواع الرق والتعذيب على يد ما يسمى بتنظيم ”الدولة الإسلامية“. ونظراً لتلك الحالة، اضطر كثير منهن إلى مغادرة أوطانهن لإيجاد ظروف معيشية أفضل. وبالمثل، وعلى خلفية الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة، التي هي جارية الآن، نشعر بقلق عميق أن نلاحظ أن ٢٠ في المائة من ضحايا العمل القسري، استناداً إلى تقرير المكتب الذي أشرت إليه للتو، و ٧٢ في المائة من ضحايا الاستغلال الجنسي هم من النساء – ومن الواضح أنها حالة لا يمكن تجاهلها.

فمن جهة، فأوجه التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب التي تتمثّل في الطريقة التي تتركز بها الثروة في بعض البلدان، إلى جانب النظام الاقتصادي والمالي الليبرالي الجديد، هي بعض الأسباب الهيكلية للفقر وهي تؤدي إلى تدفقات المهاجرين الكبيرة. ومن جهة أخرى، بسبب الحرب والنزاع المسلح، اضطر الكثير من الناس لمغادرة بلدانهم الأصلية وأصبحوا مشردين أو لاجئين. وفي كثير من الحالات، تنتج تلك النزاعات والحروب عن سياسات تغيير النظام والتي لا تؤدي في معظمها إلى الانتقال السلمي والديمقراطي، بل تنطوي على تغييرات هيكلية عميقة وتؤدي إلى العنف بسبب عدم الاستقرار السياسي. ونتج عن ذلك تشريد عشرات الملايين من الناس حول العالم منذ نهاية عام ٢٠١٥، بزيادة ٦ ملايين مقارنة بالسنة السابقة.

ولا يمكن إنكار أن العنف المسلح والإرهاب يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالاتجار بالبشر والجرائم المرتبطة به. إن الجماعات الإجرامية والجماعات الإرهابية الدولية، التي يحاربها المجلس وجميع الدول الأعضاء في المنظمة، على غرار ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة، من بين أخرى، هي التي تستفيد من الاتجار بالبشر وتستخدم تلك المكاسب الاقتصادية في تمويل أنشطتها الإرهابية. ومن الواضح أن الإرهاب وخطر العنف وأزمة الرأسمالية والقمع والفقر قد قللت من الحرية والحقوق المدنية والسياسية لملايين المواطنين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تقع على جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية الاعتراف بدين تاريخي تجاه أولئك الناس الذين يعانون بسبب أعمال غالباً ما ترتكب خلال

النزاعات التي نشبت وتعززت وكانت بقيادة بعض القوى العسكرية والاقتصادية.

ولهذا نعتقد أن بعض البلدان التي تغلق حدودها وتبني الجدران وتجرّم الهجرة وتمنع اللاجئين من الوصول إليها لا تعزز وحسب الاتجار بالبشر، ولكنها أيضاً تعزز كراهية الأجانب والتمييز والعنصرية. كما يعمل ذلك على تغذية خطاب الجماعات الإرهابية الذي نريد جميعاً مكافحته، بما في ذلك التعصب الديني تجاه المعتقدات الدينية المختلفة والطريقة المروّعة التي أضحى بها ذلك مرتبطاً بالإرهاب. وفي هذا الصدد، لا يوجد مبرر لانتهاك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدير ظهره لهذا الواقع.

ومن المهم أيضاً أن نشير إلى المكاسب الاقتصادية الناجمة عن الاتجار بالبشر. فهي تشكل جزءاً من النظام المالي العالمي عن طريق غسل الأموال والملاذات الضريبية، التي تميل إلى تقليص أو إلغاء الأنظمة، ولا سيما في مجال الاستثمار في قطاع الخدمات. تُستخدم هذه الأشياء من قبل الجريمة المنظمة لإضفاء الشرعية على أرباحها. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم النظر في الوصول إلى هذه الملاذات الضريبية من جانب الجماعات الإرهابية أو الإجرامية.

وفي منطقتي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لسنا في منأى من شرور الاتجار بالبشر. وبلدي أيضا ضحية لتلك الجرائم، ولا سيما الاستغلال الجنسي والسخرة. وفي ذلك الصدد، من المهم الدعوة إلى إنشاء آليات متنوعة على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز المكافحة على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى الصعيد الوطني. منذ عام ٢٠٠٢، يوجد في بوليفيا قانون شامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص بغية مكافحة تلك الآفة. وعلاوة على ذلك، تعمل الدولة على توفير الموارد اللازمة لضمان فعالية تلك الحملة.

ومن الناحية الأخرى، كما اقترح الرئيس إيفو مورالیس أيما في هذا المحفل، أود أن أشير إلى أن بوليفيا اقترحت أن نعمل معا على بلورة مفهوم المواطنة العالمية، لتمكين الجميع أينما كانوا من التنقل بحرية، مما يسهم في القضاء على الاتجار بالأشخاص. ونتيجة لذلك الاقتراح، سيعقد في بوليفيا في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه المؤتمر العالمي لشعوب بلا جدران نحو مواطنة عالمية، وسيحضره ممثلون عن جميع القارات. ودعوتنا إلى المشاركة في ذلك المؤتمر لا تقتصر على الدول، بل تشمل أيضا المنظمات الاجتماعية الأساسية.

أكرر بوضوح، خدمة لمصلحة مجلس الأمن، على الرغم من أننا لم نتطرق إلى مسألة الاتجار بالبشر إلا مؤخرا، فهي مسألة تتصل بالمبادئ التي تحكم هذه الهيئة فيما يتعلق بتناول مسائل السلم والأمن الدوليين. لذلك من الضروري أن نكافح هذه الآفة التي تؤثر على حقوق الإنسان والحياة ذاتها.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى ما أخبرنا به ستيفن أوبراين قبل بضعة أيام في المجلس (انظر S/PV.7897). في بداية السنة، كنا نواجه أكبر أزمة إنسانية منذ إنشاء الأمم المتحدة، ولكن في الوقت نفسه، أعتقد أن من المهم أن نتذكر أن سكان العالم يعيشون في وقت يشهد أعلى مستوى من التفاوت في تاريخ العالم. وهاتان الحقيقتان – الأزمة الإنسانية والإجحاف – مرتبطتان ببعضهما البعض على نحو لا فكاك منه.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تقدر اليابان مبادرة المملكة المتحدة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم في المناقشة.

في الوقت الذي تستخدم فيه داعش الاستغلال الجنسي كوسيلة للأنشطة الإرهابية، نجد أن العديد من الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية والجماعات

المسلحة تستخدم الاتجار بالأشخاص كأسلوب لجمع الأموال والتجنيد. وهذا أمر غير مقبول تماما. ومن المؤسف أن الاتجار بالأطفال واستغلالهم كمقاتلين في الصراعات المسلحة يحدث أيضا في مختلف أنحاء العالم. تلك الأمثلة تبين أن انتهاكات حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية تصبح أيضا تهديدات للسلم والأمن الدوليين. لذلك يجب على مجلس الأمن معالجة هذه المسألة بصورة استباقية.

القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يدعو الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه. فالاتفاقية والبروتوكول إطاران قانونيان عالميان لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنفيذهما بالكامل والمساعدة التقنية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة المعنية عنصر أساسي في هذا الصدد. لذلك تعلق اليابان أهمية كبرى على المساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتعمل على زيادة دعمها لذلك المكتب. وفي هذا الصدد، تعهدت اليابان بتقديم ٢٣ مليون دولار تقريبا إلى المكتب، ومن المفترض تحويلها مع نهاية هذا الشهر. تلك المساهمة تهدف إلى تعزيز منع الإرهاب وبناء القدرة على إنفاذ القانون، لا سيما استهداف البلدان في أفريقيا.

بلغ العدد الإجمالي للاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا رقما قياسيا جديدا منذ الحرب العالمية الثانية. ويقوم المتجرون بالبشر بصورة متزايدة باستهداف العديد من السكان المشردين من بين الفئات الضعيفة في العالم. واستنادا إلى مفهوم الأمن البشري، وهو نهج محوره الإنسان ويعتبر مصالح الأفراد مسألة ذات أولوية، تعلق اليابان أهمية على تحديد وحماية الضحايا وتوفير المساعدة لهم. وفي ذلك الصدد، ما فتئت اليابان تسهم في برامج المنظمة الدولية للهجرة المكرسة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في بلدان مثل الصومال وجيبوتي، من بين بلدان أخرى. إنني لعلى ثقة بأن هذه الجهود ستساعد في التصدي للأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص وتؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، من الأهمية البالغة تعاون جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في السلام والأمن، والتنمية، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان داخل وخارج الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اليابان بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وينبغي أن تعالج هذه المسألة في منتديات مختلفة داخل المجلس وخارجه. إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الاتجار بالأشخاص سيمثل فرصة هامة لتقييم الإنجازات والثغرات والتحديات. ونتطلع إلى تكثيف الجهود المبذولة والمناقشات بشأن هذا الاجتماع وما بعده.

السيد كاري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة.

في الماضي، حتى عندما لم تكن إيطاليا عضوا في المجلس، شددت على ضرورة قيام مجلس الأمن بالمشاركة في موضوع الاتجار بالبشر وما يتصل به من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتحقيقا لهذه الغاية، روجت إيطاليا قبل عامين للقرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بشأن مكافحة نموذج المتجرين بالبشر قبالة سواحل ليبيا في البحر الأبيض المتوسط. وبوصفنا عضوا في المجلس، نؤيد معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أولا، نعتقد أن من الضروري متابعة القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي عرضته إسبانيا. إن اتخاذ ذلك القرار يمثل خطوة

كبيرة إلى الأمام، لا سيما عن طريق إبراز الصلات بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب وشبكات الاتجار. تستخدم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الجماعات الإرهابية للاتجار بالبشر كسلاح للسيطرة على الأراضي وكمصدر رئيسي للتمويل. لذلك نؤيد بقوة متابعة الأمين العام للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن إضفاء الطابع المنهجي على عمل الهيئات الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب والجزاءات، والوكالات المتخصصة، والمقرر الخاص المكلف بإعداد دراسة مفصلة بشأن الصعوبات في إثبات التهمة أو المسؤولية فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي، وبخاصة النساء والأطفال. وتؤيد عمل المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص. وتتطلع إيطاليا إلى تلقي تقرير الأمين العام عن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي سيقدم في نهاية السنة، حيث نعتقد أنه سيعزز الأمم المتحدة وقدرة المجلس على معالجة هذا التهديد المتزايد.

ثانيا، إن الاتجار بالبشر يتطلب نهجا شاملا على الصعيدين الوطني والدولي. أما على الصعيد الدولي، فنحن بحاجة إلى استجابة متضافرة تستند إلى تنفيذ القواعد الدولية وتشمل جوانب الوقاية وإنفاذ القانون والمساءلة. وفي هذا الصدد، تتطلع إيطاليا إلى المناقشة الرفيعة المستوى بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المعروفة أيضا باتفاقية باليرمو، وهي مناقشة ستجري في الجمعية العامة في حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، تتحمل السلطات القضائية الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تجريم هذه الانتهاكات وضمان مساءلة المجرمين. ونشدد على أهمية أن تصدق جميع الدول وأن تنفذ بالكامل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال على الصعيد الوطني لأنها توفر الإطار القانوني الرئيسي المتفق عليه دوليا لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، نشيد بمبادرة الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن العمل العالمي لمنع ومعالجة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، للمساعدة على وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ثالثا، تشير بإلحاح الإحصاءات المتاحة بأنه يجب علينا القيام بعمل يركز على نحو أكثر على الضحايا، والمسائل المتعلقة بنوع الجنس والإجراءات المراعية للأطفال. فالنساء تشكل أكثر من نصف جميع ضحايا الاتجار بالأشخاص على الصعيد العالمي. ويتعرض الأطفال بوجه خاص للاستغلال لأنهم يضطرون بشكل متزايد إلى ترك منازلهم لوحدهم. ومن الجدير ذكره هنا أنه في عام ٢٠١٦ وحده، وصل إلى إيطاليا عن طريق البحر حوالي ٢٦ ٠٠٠ شخص من القصر غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم مما يضاعف من الأرقام المسجلة في عام ٢٠١٥.

إن تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء السلام أمرٌ بالغ الأهمية. وسنبدأ بإنشاء شبكة للوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن واحترام حقوق الإنسان في المنطقة، وهو ما نعتقد أنه سيسهم في مكافحة الاتجار بالبشر وجميع أشكال الرق والانتهاكات ذات الصلة. وكخطوة أولى، سنقوم، مع الرئاسة ممثلة في المملكة المتحدة، بتنظيم اجتماع بصيغة آريا بشأن هذا الموضوع في ٢٧ آذار/مارس.

رابعا، نعتقد أن وجود سبل آمنة قانونية لكفالة حركة الأشخاص الفارين من النزاعات يشكل أداة هامة في مكافحة الاتجار بالبشر. وتنفذ الحكومة الإيطالية مشروعا يُدعى ”الممرات الإنسانية“، يسمح للأشخاص الفارين من النزاعات، لا سيما من سورية، بدخول إيطاليا على نحو آمن وبصورة قانونية. وهو عمل تضامني ونموذج تتبعه دول أخرى، مثل فرنسا. كما أنه وسيلة لمكافحة الاتجار بالبشر

واستغلال الأشخاص المتجر بهم. ومن نفس المنطلق، نرحب أيضا بالدعوة التي وجهتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنهاء حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك عن طريق تعزيز السجل المدني في البلدان الأصلية وتحويله إلى شكل رقمي لأن انعدام الوثائق هو أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى الرق المعاصر.

ويمكن للتنقلات الواسعة للأشخاص أن تيسر الاتجار بالبشر والاسترقاق المعاصر. ويمثل كون الشخص مهاجرا في حد ذاته نقطةَ ضعف، يمكن أن تشجع على استغلال الأشخاص المتنقلين. ختاماً، أود أن أؤكد مجددا على ركائز النهج الذي تتبعه إيطاليا وهي: تقاسم المسؤوليات ورفع مستوى الوعي على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وإنقاذ الأرواح في عرض البحر؛ ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجذرية للتراعات؛ وتعطيل نموذج عمل المهربين والمتجرين بالبشر؛ والحفاظ على حقوق المهاجرين واللاجئين وإعمال القانون الدولي الإنساني.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن، أيضا، نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاركتهم في جلسة اليوم. لقد ناقش مجلس الأمن مشكلة الاتجار بالبشر في حالات التراع والإرهاب في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.7847). ويصل عدد ضحايا الاتجار بالبشر، بمن فيهم النساء والأطفال، إلى مئات الآلاف سنويا. وأدان مجلس الأمن مرارا وتكرارا أعمال السلب والنهب التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية، التي يتألف ضحاياها من أقل الشرائح السكانية تمتعا بالحماية.

ولا يزال الاتجار بالبشر يمثل اليوم تحديا خطيرا في أجزاء مختلفة من العالم. وإنه لأمر خطير جدا أن تتحول تلك الأنشطة إلى أعمال تجارية، تسيطر عليها الجريمة المنظمة. وتُستخدم عائدات الاتجار بالبشر كمصادر لتمويل الإرهاب، مما يؤدي إلى تفاقم الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين. وكثيرا ما تقترن الجرائم المرتكبة في هذا المجال بظواهر لا تقل عنها ضررا من قبيل الاختطاف والعنف الجنسي وانتشار المخدرات.

ويتخذ استغلال ضحايا الاتجار بالبشر أشكالا مختلفة، بما في ذلك العمل القسري والاسترقاق. وتنعقد جلسة اليوم عشية اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وهي تشكل فرصة جيدة للتذكير مرة أخرى بالعواقب المأساوية لهذه الممارسة الشائنة التي مضى عليها قرون، والتي تمثل، حتى في يومنا هذا، أحد الأسباب الجذرية لعدد من التراعات المعاصرة.

وفيما يتعلق بالأشكال المعاصرة للاتجار بالبشر، فإنه يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية واتخاذ تدابير متسقة لمكافحة الجماعات الإجرامية. وفي هذا السياق، يؤدي الطلب على العمالة غير القانونية وتقنين صناعة الجنس في البلدان المستهلكة دوراً لا يستهان به. ولا يمكن تحقيق نتائج فعالة إلا باتباع نهج شامل، بما في ذلك الوقاية وتقديم المساعدة إلى الضحايا ومحاكمة المجرمين في ظل مستوى مناسب من التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال المساعدة القانونية. وينبغي أن يشمل تنسيق العمل في هذا المجال، سواء داخل الدول أو فيما بينها، هيئات إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة إلى الضحايا.

وينبغي أن تكون مؤسسة الأسرة أحد الشركاء الطبيعيين للدول. وتقلل الأسرة، بوصفها أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاجتماعي، من أوجه الضعف أمام مختلف التحديات والتهديدات، بما فيها تلك التي ترتبط بالأسباب الجذرية للاتجار بالبشر. وبتعزيز مؤسسة الأسرة، يمكن للدول التقليل من تلك المخاطر لأدنى حد.

ومكافحة الاتجار بالبشر تمثل مجالا نحتاج بشدة فيه إلى الاستفادة من إمكانات الشراكة مع أوساط الأعمال. وفي الوقت الحالي، نقوم بالتحضير لاستضافة مؤتمر في موسكو مكرس لهذا الموضوع تحديدا خلال عام ٢٠١٧، وذلك بالتعاون مع الممثلة الخاصة والمنسقة المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتقع المسؤولية عن مكافحة الاتجار بالبشر والأشكال المعاصرة للرق، في المقام الأول، على عاتق الدول نفسها. إذ يجب عليها أن تحدد بشكل مستقل السياسات والأساليب الوطنية للقضاء على هذه الظاهرة، وأن تحقق في الجرائم وتلاحق مرتكبيها وتقدمهم إلى العدالة. ونحن نؤيد المبادرات الرامية إلى توحيد جهود الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. ونشارك في تمويل تلك الأنشطة.

وننوه بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقديم المساعدة المتخصصة إلى الدول بناء على طلبها. ونعتقد أن هذه المساعدة يجب أن تحقق التوازن بين احتياجات البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء. واليوم، فقد أنشأ المجتمع الدولي مجموعة كاملة من الآليات الرامية إلى تحسين التعاون بين جميع أصحاب المصلحة في مكافحة الاتجار بالبشر بشكل ملموس. وكان من أهم المبادرات إنشاء مجموعة ”أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر“، والتي يشارك فيها وفد بلدي بفعالية. ونرحب بعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تمثل مقياسا رئيسيا للدول في هذا المجال.

وفيما يتعلق بدور مجلس الأمن، فإنه يجب أن يقتصر على النظر في مسألة الاتجار بالبشر بالاقتران مع الحالات المدرجة في جدول أعماله، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تمويله. وخارج نطاق هذه الظروف، علينا أن نتذكر أن ظواهر مثل الاتجار بالبشر أو العمل القسري أو الرق – بقدر ما هي خطيرة وبغيضة – فإنها لا ترتبط في حد ذاتها بصورة مباشرة بأعمال المجلس الذي يتحمل المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

إن المجلس يتناول بالفعل عددا من المسائل الشاملة المماثلة، مثل الأطفال والتراع المسلح، والعنف الجنسي في حالات التراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن. وعموما، نحن بحاجة إلى كفالة أن يكون عمل الهياكل القائمة فعالا ومتكاملا قدر الإمكان، مع احترام اختصاصات كل منها وتوزيع المهام فيما بينها.

في الختام، وردا على بيان أوكرانيا واتهاماتها التي لا أساس لها ضد روسيا، فإن موضوع هذه الجلسة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لذلك البلد. والبادي للعيان أنهم يعاملون الناس كالعبيد الذين لا حقوق لهم والذين لا يمكنهم، على سبيل المثال، القول بأن لهم هوية وطنية أو استخدام لغتهم الأصلية. وهذا هو الموقف الذي تتخذه كييف إزاء الأشخاص الذين يعيشون في شرق أوكرانيا. وقد حاولت الرد عن طريق فرض قيود صارمة بصورة عنيفة بنفس الطريقة التي كان يجري التعامل بها مع تمرد العبيد في العصور القديمة. وعندما فشل ذلك ورغم مقتل وإصابة الآلاف نتيجة استعمال سلطات كييف للقوة، حاول الأوكرانيون بعد ذلك تضييق الخناق على سكان دونباس باستخدام أي وسائل متاحة، من قبيل الحصار الاقتصادي ومنع حركة وسائل النقل التي تخدم تلك المناطق ووقف صرف الإعانات الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

واتخذت السلطات الأوكرانية اليوم قرارا مماثلا بوقف النقل والاتصالات مع دونباس بشكل كامل. وليس سرا أن أوكرانيا أصبحت بعد استقلالها أحد البلدان التي لها أسوأ

السجلات في مجال الاتجار بالبشر والعمل القسري. والآن وفي وقت النزاع، اتخذ هذا النشاط الإجرامي شكلا بغيضا للغاية، يتجلى في استغلال ضعف المشردين داخليا وافتقارهم إلى الحماية.

ويحدونا الأمل في أن تعالج السلطات الأوكرانية هذه المشاكل بوسائل أخرى بدلا من محاولة إلقاء اللوم على روسيا، كما تفعل عادة.

السيد أبو العطا (مصر): أتقدم لكم سيدي الرئيس، بالتهنئة على عقد هذه الجلسة الهامة، كما أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

تولي مصر اهتماما كبيرا لقضية الاتجار بالبشر، منذ سنوات طويلة، فكانت ولا تزال رائدة في مجال مكافحة جميع أشكال الرق والممارسات الشبيهة بالرق، والعبودية والسخرة، وتعتبر مصر الاتجار بالبشر ممارسة إجرامية تتنافى مع القيم الإنسانية المستقرة. وتؤكد مصر أن جريمة الاتجار بالبشر تتغير أنماطها سريعا وتزداد صعوبة وتعقيدا نتيجة عوامل عديدة ومنها التطور المتلاحق في وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطور حيل العصابات الإجرامية التي تشكل شبكات منظمة للتعامل مع البشر، بالإضافة إلى عدم توفر بيانات وإحصاءات دقيقة بشأنها، كونها تتم في الخفاء وتدر أرباحا تقدر ببلايين الدولارات.

ويعتبر القانون المصري الاتجار بالبشر جريمة مختلطة تتورط فيها شبكات الجريمة المنظمة، العابرة للحدود، والضالعة في أنشطة إجرامية مثل جرائم الإرهاب وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، وتهريب المهاجرين واللاجئين، وفي تجارة السلاح، مما يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين، وفي هذا الإطار، قامت مصر بالتصديق على جميع الاتفاقيات والمواثيق والأدوات والخطط الدولية والإقليمية ذات الصلة، كما تضمنت القوانين الوطنية لمصر جزاءات صارمة على ارتكاب الجرائم المتعلقة بالأشكال المتعددة لتلك الظاهرة، كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٦، التي تمثل إطارا للتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني، في إطار من الشفافية وفق مقتضيات الأمن القومي لمكافحة تلك الجريمة.

مثل اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة، محطة هامة في تاريخه (انظر S/PV.7847). ونود في هذا الإطار التأكيد على النقاط التالية: أولا، ضرورة تعامل المجلس مع جميع أشكال الاتجار بالبشر على قدم المساواة، حيث أن جميع أشكاله وفقا لبروتوكول باليرمو تتساوى في الخطورة من الناحية القانونية. ثانيا، أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة العابرة للحدود، وبروتوكول باليرمو هي أساس التزامات الدول، فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتحقق ركنها الأساسي الخاص بالاستغلال. ثالثا، محورية قيام المجتمع الدولي بمضاعفة الجهود التي يبذلها من أجل تجفيف جميع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، واستخدام جميع الآليات الدولية المتاحة لذلك. رابعا، عدم ارتباط جريمة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والفتيات بأي دين أو جنسية أو حضارة، وأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به رجال الدين والقادة التقليديون فيما يخص نفي تلك الرابطة التي يحاول الفكر المتطرف الترويج لها. خامسا، محورية دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيما يخص الاتجار بالأشخاص في الجمعية العامة، لما لديه من خبرات متراكمة في هذا المجال وأهمية توفير الموارد المالية اللازمة للاضطلاع بمهامه في هذا الشأن.

في الختام، تؤكد مصر دعمها التام لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي تعتبر الإطار الحاكم للتعاون الدولي في مجال محاربة تلك الجريمة، ليس فقط للدول،

وإنما أيضا للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتطلع مصر إلى الخروج بوثيقة قوية في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم بمناسبة الاستعراض الثاني لخطة العمل، وسيشارك وفد مصر بفعالية في ذلك الاستعراض.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر لوفد المملكة المتحدة على عقده هذه المناقشة. كما أنني ممتن للأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسيد كيفن هايلند والسيدة إلواد علمان، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط في بياني: أولا، الإطار الزمني والرقعة الجغرافية للاتجار بالبشر، والسخرة والعبودية والممارسات المشابهة الأخرى. ثانيا، الأسباب الجذرية لهذه المشاكل؛ ثالثا، ما الذي يمكن القيام به لمكافحتها. ورابعا، أهمية دعم الضحايا.

أولا، فيما يتعلق بالإطار الزمني والرقعة الجغرافية، والاتجار بالبشر والعمل القسري، وما يسمى العبودية الحديثة، فهي انحرافات اجتماعية وسياسية نراها في عدد كبير جدا من البلدان، وفي الكثير من الحالات في بلدان من المفترض أن السلام الاجتماعي يعمها. وللأسف، فإن غياب الصراع ليس ضمانا لعدم وجود هذه الآفات. لكن عندما تتم هذه الممارسات في حالات الصراع أو الضعف، يجد الضحايا أنفسهم في حالة من المزيد من الضعف في مواجهة تصرفات الإرهابيين والشبكات الإجرامية. ومن الضروري أن نضع في اعتبارنا أن المناطق الجغرافية التي تتم فيها عموما هذه الممارسات تتجاوز تلك التي تدور فيها الصراعات، بما في ذلك البلدان المجاورة وحتى الدول البعيدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتجاوز الإطار الزمني بكثير مدة الصراعات، ويعاني الضحايا من عواقب هذه الممارسات خلال ما تبقى من حياتهم.

وكان أساسيا إعراب المجتمع الدولي عن إدانته الكاملة للاتجار بالبشر عندما اعتمدنا بالإجماع القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، بمناسبة المناقشة المفتوحة التي عقدها وفد إسبانيا (انظر S/PV.7847). إن الاتجار بالبشر ممارسة منحرفة بجميع أشكاله ومظاهره وأيا كان الغرض منه. ويمثل الاتجار بالأشخاص انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان يشوه ضحاياه، ويجردهم من حالتهم الإنسانية على حساب مصالح الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تعمل في جميع أنحاء العالم. وترحب أوروغواي بالارتباط المتزايد بين عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأمين العام ومجلس الأمن، ونود أن نسلط الضوء على التنسيق مع لجنة بناء السلام، من أجل منع تحول المناطق التي هي في حالة ما بعد الصراع من أن تصبح أرضا خصبة لأعمال المنظمات الإجرامية.

ثانيا، فإننا بحاجة إلى معالجة الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى نشوب الصراعات. ويولد غياب سلطة الدولة، وعدم وجود ضمانات، والفقر، وعدم المساواة بجميع جوانبه، وعدم وجود فرص الحصول على التعليم أو المشاركة السياسية، الفراغ الذي تشغله المنظمات الإرهابية والاتجار بالبشر. ولا يقتصر الأمر على استغلال هذه المنظمات غياب أو عدم استقرار الدولة التي لا يمكنها الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية سكانها، ولكنها تلعب أيضا على يأس السكان المتضررين.

ثالثا، عند التعامل مع الاتجار بالأشخاص في سياق النزاع المسلح، علينا أن نتذكر أن العديد من هذه السيناريوهات تجري في المناطق التي تنتشر فيها عمليات حفظ سلام. لذلك، نحيط علما بأهمية وملاءمة امتلاك هذه العمليات ولايات كافية لتحديد وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، ولرصد والإبلاغ عن مثل هذه الحالات، ودعم السلطات لتطوير قدراتها. ومن المهم أيضا للدول الامتثال لأحكام الصكوك الدولية ذات الصلة.

وشكل اعتماد بروتوكول باليرمو لمنع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، خطوة ذات أهمية خاصة في فهم القضية، وفي جعل الدول تدرك مسؤولياتها المتعلقة بمعالجة هذه المشكلة بطريقة شاملة، سواء من حيث الوقاية أو حماية الضحايا والتحقيق ومعاقبة المتجرين. ونحن ندعو جميع الدول التي لم تقم بذلك إلى الانضمام إلى البروتوكول والتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن السخرة، وإلغائها، من أجل منع انتشار مثل هذه الممارسات.

ويجب على الدول كذلك أن تعتمد التدابير الوطنية اللازمة لرصد ومحاسبة الجناة. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه، وفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ٦٠ في المائة من ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم في جميع أنحاء العالم هم أجانب في البلدان التي تم تحديدهم فيها. وتؤكد هذه البيانات أنه لا يوجد بلد معفى من مسؤولية تحديد ومعاقبة المسؤولين، في نهاية المطاف.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بحالة الضحايا، تود أوروغواي أن تلقى الضوء على الحاجة إلى مساعدة ضحايا الاتجار بشكل شامل. ينبغي أن ينصب التركيز على تعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويجب أن يتلقى الضحايا مساعدة قانونية ونفسية وحماية تلبي احتياجاتهم المحددة. وينبغي أن تكون حقوق ضحايا الاتجار بالبشر في صميم جميع الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالبشر. إن الاتجار بالبشر يؤثر على جميع قطاعات السكان، ولكن هناك بعض الفئات الاجتماعية التي تعاني بصورة غير متناسبة. وفي هذا السياق، وكما أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ما يقرب من ثلث الضحايا هم من الأطفال، وأكثر من ٧٠ في المائة منهم من الفتيات والنساء.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أهمية التعاون بين الدول في مكافحة الاتجار بالبشر وفي محاكمة وإدانة المسؤولين عنه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة الممتازين وبالإشادة بصفة خاصة بمقدمة الإحاطة الإعلامية من المجتمع المدني، إلواد علمان، على تنويرنا بالأثر المدمر للاتجار والرق في حالات النزاع. فقد أعطت صوتا لل ٤٦ مليونا من الرجال والنساء والأطفال الواقعين في براثن تلك المأساة في جميع أنحاء العالم. ويسعدني أن هناك العديد من الوزراء هنا اليوم للاستماع إلى تلك الإفادة، وإنني ممتن لهم ولجميع أعضاء المجلس على بياناتهم.

إننا بحاجة إلى الرد الكامل لكل عضو في الأمم المتحدة، وأتطلع إلى سماع آراء البلدان خارج مجلس الأمن قريبا لأن الرق المعاصر، كما سمعنا بوضوح، مشكلة عالمية تتجاوز كثيرا البلدان الـ ١٥ الممثلة على هذه الطاولة. فهو يوجد في جميع المجتمعات تقريبا، بما في ذلك بلدي. وهو لا يحترم حدودا أو ولايات قضائية. وهو لا يعترف بكرامة الإنسان وقيمته. فهو فقط يرى فرص يستغلها وحياة أفراد يدمرها.

وإذا كان لنا أن نستمع إلى الملايين الذين يكرهون ويستغلون اليوم، فإن رسالتهم الثابتة لنا ستكون أننا ببساطة لم نفعل ما يكفي وأننا قد عميت أبصارنا وتبلدت مشاعرنا إزاء جريمة تمنينا لو أنها صارت في ذمة التاريخ. وهذا هو السبب الذي دعا المملكة المتحدة إلى الدعوة إلى هذه المناقشة المفتوحة. وهو السبب الذي جعل رئيسة وزراء بلدي، تيريزا ماي، تثير هذه المسألة للمرة الأولى أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/71/PV.8) وتخطط للقيام بذلك مرة أخرى في وقت لاحق من هذا العام. وهو كذلك السبب الذي جعلنا

نتخذ هذه الإجراءات القوية في بلدنا وفي جميع أنحاء العالم، لكي نتمكن، معا، من القضاء عليه.

إننا نعرف الأسباب الجذرية. فالفقر والنزاع وعدم الاستقرار يكمنون في صميم معاناة العديد من الضحايا. فعندما تضعف سلطات الدولة ولا تتحقق مسؤوليتها تجاه شعبها، تزدهر الشبكات الإجرامية المنظمة، بالشراكة مع الجماعات المسلحة والإرهابيين لافتراس الضعفاء – لافتراس أولئك الذين عانوا كثيرا. إننا نعرف ما يلي: استغلال جنسي واستعباد جنسي وعمل قسري وعمل أطفال وحقوق الإنسان في حالة يرثى لها ونزاعات مستغلة ونزاعات مستدامة.

يجب أن تكون هذه قصة مألوفة للمجلس. فقد سمعناها بأنفسنا في شمال شرق نيجيريا في الأسبوع الماضي فقط. وشهدناها في الأيدي المرفوعة في الهواء عندما سألنا النساء هناك عما إذا كن قد فقدن أبناء بسبب بوكو حرام. وشهدناه في دموعهن وهن يتحدثن عن اختطاف بناتهن وعن الاغتصاب الجماعي وعن أحفاد يولدون فقط ليتم استعبادهم. واستجابة لذلك، فإننا بحاجة إلى أن تنتهج الأمم المتحدة نهجا أكثر قوة ووحدة إزاء الاتجار بالبشر والرق المعاصر والسخرة. إننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر في هذا الشأن بالذات، ونشجعه على التركيز على جعل الهياكل القائمة، بما في ذلك فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يعمل بفعالية.

ونحن كذلك بحاجة إلى توحيد جهودنا عبر الولايات المناطة بنا. وتقع علينا نحن في المجلس مسؤولية – لا بل واجب – صون السلم والأمن الدوليين، ووضع حد لانعدام الاستقرار الذي يزدهر فيه الرق المعاصر. وكأعضاء في الأمم المتحدة، لدينا أطر للعمل، بما في ذلك الالتزام بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بإنهاء الاتجار بالبشر والرق المعاصر والسخرة، وخطة عمل الجمعية العامة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

ولكن علينا كذلك أن نتحمل المسؤولية كدول أعضاء. ويعني ذلك القيام بالمزيد لتعطيل وتفكيك الشبكات الإجرامية الخطيرة الضالعة في الاتجار بالبشر. إنها تعنينا جميعا نحن الذين صدقنا على الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦، وبروتوكول اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري أو الإلزامي. وهو يعني اتخاذ خطوات حقيقية لتعزيز نظمنا الوطنية لتحديد مرتكبي هذه الجرائم البشعة والتحقيق معهم ومحاكمتهم.

وإذا اتخذنا هذه الخطوات، في بلداننا وهنا في الأمم المتحدة، سنكون قد بدأنا طي الصفحة. ولكن إذا أردنا حقا أن نودع هذه المأساة الرهيبة كتب التاريخ، فإننا سنحتاج إلى التزام متواصل يستمر طويلا بعد انتهاء هذه الجلسة. فالرق المعاصر يجب أن يصبح أحد المواضيع المتكررة التي يعود المجلس وسائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة للنظر فيها، بما في ذلك في دورة هذا العام للجمعية العامة، حتى نستطيع تسريع جهودنا لإنهاء هذه الممارسة البغيضة نهائيا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات أطول من ذلك أن تعمم النصوص مكتوبة وأن تدلي ببيانات مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

وأبلغ كل المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن هناك عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة تونيث (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة. إننا نشدد على حقيقة أن هذه المناقشة تعقد في نفس الوقت الذي تعقد فيه الدورة الجارية للجنة القانونية والاجتماعية للمرأة.

وترى الأرجنتين أن مكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة يجب أن تكون شاملة، طالما أنها تشمل جهات فاعلة متعددة على مختلف المستويات، ويجب أن تشن في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ولذلك، نرى أنه من المناسب أن تعالج الجمعية العامة هذه المواضيع على سبيل الأولوية.

وفي ذلك السياق، تلتزم الأرجنتين التزاما قويا بمكافحة الاتجار بالبشر بوصفه أشد أشكال العنف. إننا ملتزمون على المستوى المتعدد الأطراف ونعزز سياسات وطنية للقضاء على هذه الآفة. فعلى المستوى الوطني، أنشأنا في عام ٢٠١٣ اللجنة التنفيذية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم وحماية ومساعدة الضحايا. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦ عقدنا لأول مرة اجتماع المجلس الاتحادي لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يشرفني تولي تنسيق أعماله، بهدف وضع استراتيجية اتحادية للقضاء على الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء في البغاء.

وتظهر هذه الإجراءات الملموسة إرادة الدولة السياسية لمعالجة مختلف أبعاد آفة الاتجار بالبشر. وقد تعهدت جميع الدول – استنادا إلى التوافق الدولي الجديد في الآراء الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ وغاياتها المناظرة – في إطار الهدف ٨,٧ بما يلي:

”اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال“.

وفيما يتعلق بالسخرة، فإن الأرجنتين تؤيد مبادرة التحالف المعني بالغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة، الذي شجعت عليه المملكة المتحدة، وهي من بين البلدان التي كانت جزءا منه منذ إنشائه. وكذلك فإن الأرجنتين عضو في مجموعة أصدقاء العمل اللائق من أجل تنمية مستدامة، التي أنشئت في عام ٢٠١٤. يرتبط عمل الأطفال ارتباطا قويا بالسخرة، وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية. فمن بين ضحايا السخرة الذين يبلغون ٢١ مليونا سنويا، ٥,٥ ملايين طفل، في انتهاك صارخ للمادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل.

واتساقا مع التزامها التاريخي بمكافحة عمل الأطفال ستستضيف الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، جنبا إلى جنب مع منظمة العمل الدولية، المؤتمر العالمي الرابع المعني بعمل الأطفال الذي تقرر أن يكون موضوعه القضاء على عمل الأطفال والسخرة وتوفير فرص العمل اللائق للشباب.

أخيرا، فيما يتعلق بالصلة بين الاتجار بالأشخاص والسخرة والإرهاب، تعتز الأرجنتين بمشاركتها مع أيسلندا في تيسير قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠ المعنون ”استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“ الذي يعرب عن القلق من احتمال استغلال الإرهابيين في بعض المناطق للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وتكرر الأرجنتين تأكيد التزامها بمكافحة الاتجار بالأشخاص والسخرة وجميع أشكال الرق في جميع الحالات، فضلا عن ضرورة مواصلة تناول هذه المسألة في إطار الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة شؤون المرأة، وزيرة العمالة والوزيرة المساعدة لرئيس الوزراء للخدمات العامة في أستراليا.

السيدة كاش (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا. ونشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة.

وقد تأثرت جميع بلدان العالم سلبا من آفة الرق المعاصر سواء عن طريق الاستغلال المحلي أو لكونها نقطة منشأ أو عبور أو مقصد لضحايا الاتجار.

ويعدُّ القضاء على الرق والعنف الجنسي، ولا سيما في حالات النزاع، شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويجب التصدي لهما على وجه السرعة. ولدينا مسؤولية مشتركة عن وضع حد لهذا الاتجار الشرير ومعالجة أسبابه الجذرية. ولا يمكن لأي دولة أو منظمة أن تفعل ذلك لوحدها. ومن الضروري أن نواصل بذل الجهود الفردية، غير أن التعاون الإقليمي والعالمي سيكون عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح.

وندرك أن من شأن النزاع وعدم الاستقرار وما ينجم عنهما من يأس اقتصادي أن تزيد من خطر السخرة بالنسبة للفئات الضعيفة. وقد أنشأت في أستراليا مؤخرا بإنشاء فرقة عمل معنية بالعمال المهاجرين ومن المتوقع أن تعمل على وضع الاستراتيجيات وإدخال تحسينات ترمي للقضاء على استغلال العمال المستضعفين. وشرعنا أيضا في التحقيق في ما إذا كان ينبغي أن تحذو أستراليا حذو المملكة المتحدة باعتماد تشريعات معنية بمكافحة الرق المعاصر. ويدل الطلب الذي تقدمت به أستراليا لنيل عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ على التزامنا القوي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي.

واتخذت كندا موقفا قويا إزاء منع جميع أشكال الاستغلال والعنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع. وسترحب كندا على وجه التحديد بنحو ١ ٢٠٠ من النساء والأطفال الأيزيديين الضعفاء الذين تعرضوا لأبشع أشكال الاستغلال الجنسي.

وفي الوقت نفسه توصلت نيوزيلندا إلى إدانة تاريخية أسفرت عن حكم قضائي هام وإصدار أمر بدفع التعويضات للضحايا. وتخطط نيوزيلندا حاليا أيضا لتحديث خطة عملها الوطنية لمكافحة الاتجار وتوسيع نطاقها بحيث تشمل مكافحة الاسترقاق والسخرة.

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى احتمال تعرُّض ٢١ مليون شخص للسخرة في مختلف أنحاء العالم. ويقيم ما يزيد على ٥٦ في المائة منهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتواصل أستراليا ونيوزيلندا العمل مع بلدان المنطقة للقضاء على هذه الممارسات الهمجية والإجرامية. ونواصل العمل في شراكة أيضا مع المجتمع المدني والمنتديات الإقليمية بهدف القضاء على أسباب الضعف وبناء قدرات السلطات المحلية ومساعدة ضحايا تلك الجرائم الفظيعة. ويشمل ذلك التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية والفساد وتعزيز أطر الحوكمة ونظم العدالة الجنائية.

وتعدُّ عملية بالي عنصرا رئيسيا في ذلك الجهد. ويسلّم إعلان بالي بالحاجة الماسة إلى التعاون مع القطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق تعزيز وتنفيذ ممارسات العمل الإنساني الخالية من الاستغلال في جميع سلاسل الإمدادات. ويتوقع في وقت لاحق من هذا العام أن يحشد منتدى الأعمال التجارية التابع لعملية بالي الوزراء وقادة القطاع الخاص من ٤٥ بلدا عضوا في عملية بالي لمناقشة نهج السياسات القادرة على التصدي للاتجار بالبشر والرق وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات.

ونحن بحاجة إلى استراتيجية عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فضلا عن تحسين تنسيق البيانات والتمويل. ويجب علينا تشجيع ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التنسيق وبلورة استجابة دولية أكثر استراتيجية وتماسكا. ويوفر التحالف المعني بالغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة منبرا وبرامج هامة لتعزيز تعاوننا الدولي. ومن شأنها أن تساعد

جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر وجميع أشكال عمل الأطفال. وتعتز أستراليا وكندا بأنهما جزء من مجموعة أصدقاء العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة، وأهيب بجميع الدول الأعضاء الانضمام إلى هذه المجموعة.

ويتعين علينا أيضا أن نكفل الإسهام الفعال لاستعراض خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٧.

وقد تضررت جميع بلدان العالم من آفة الرق المعاصر. ويجب علينا التركيز والالتزام والتنسيق في القضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة ماتش (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تولي مكافحة الاتجار بالبشر الأهمية التي تستحقها. وقد شددت الإحاطات المقدمة هذا الصباح بحق على ضرورة مضاعفة الجهود لمكافحة هذه الآفة التي تسبب الضرر لملايين الأشخاص.

وتؤيد لكسمبرغ تماما البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتدرك لكسمبرغ مسؤولياتها بصفتها بلد عبور ومقصد. ولا يستطيع أي بلد أن يدعي أنه بمنأى عن آفة الاتجار بالبشر.

وتبيّن الشهادة المروعة التي قدمها ضحايا تجارة الرقيق كيف تتناقض هذه التجارة مع الإنسانية نفسها. ولنذكر هنا عبارات السيدة نادية مراد باسي طه (انظر S/PV.7685) التي تعرضت لممارسات الاسترقاق الجنسي التي يمارسها داعش بحق السكان المدنيين، ولا سيما الأيزيديين في العراق. وتستهدف النساء والأطفال بشكل رئيسي، ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته إزاء حماية هؤلاء السكان.

ويتسم المشردون على وجه الخصوص بالضعف بغض النظر عن وضعهم سواء كانوا مشردين داخليا أو مهاجرين أو لاجئين. وينبغي وضع ذلك في الاعتبار في عام ٢٠١٨ حين يعتمد مشروع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين ومشروع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة.

وفي ذلك السياق الأوروبي، تلتزم لكسمبرغ بمكافحة الاتجار الذي يلحق الضرر بالمهاجرين واللاجئين. وعليه، سيعمل بلدي على زيادة مشاركته في عملية صوفيا بتوفير طائرة مراقبة بحرية ثانية. ويتمثل الهدف من هذه العملية التي ينفذها الاتحاد الأوروبي، التي أذن بها مجلس الأمن، في تفكيك النموذج الاقتصادي لشبكات مهربي البشر والمتجرين في البحر الأبيض المتوسط. وتمكنت هذه العملية سلفا من إنقاذ آلاف الأرواح.

وشاركنا على الصعيد الأوروبي أيضا في المبادرة الهولندية المسماة ”عمل الفريق الرامي إلى تعزيز التعاون على مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال عن طريق العمل.“

وجعلت لكسمبرغ مكافحة الاتجار بالبشر أولوية لها في رئاستها لاتحاد بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ في عام ٢٠١٦. وجددنا التعاون بين بلداننا الثلاثة، فضلا عن حشد الجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بهدف تقديم مساعدة أفضل لضحايا الاتجار.

أما على الصعيد الوطني، فتتبع سياستنا لمكافحة الاتجار بالأشخاص نهجا أفقيا يشمل جميع أصحاب المصلحة. وفي عام ٢٠٠٩، أنشأنا لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد العمل، مما أفضى بصفة خاصة إلى اعتماد الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبصفتي وزيرة تكافؤ الفرص، فقد قدمت، بالاشتراك مع وزير العدل، استراتيجية لتنظيم البغاء تنص على تعزيز الإطار التشريعي. ثمة مشروع قانون قيد نظر البرلمان حاليا يهدف إلى

معاقبة زبائن ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي. وأخيرا، أطلقت حملة وطنية للتوعية بمبادرة لجنة الرصد لتحسين الكشف عن الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله ومكافحته.

لا بد من مساءلة مرتكبي الاتجار بالبشر على أفعالهم، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وهنا أيضا يجب على المجتمع الدولي أن يدلي بدلوه في هذا المضمار. إن نظام روما الأساسي يعرف الاتجار بالأشخاص، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال، بأنه جريمة ضد الإنسانية عندما ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم. وهنا، لا غنى عن العدالة في عملنا الجماعي وذلك بحكم طبيعتها العقابية والرادعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة في إسبانيا.

السيدة مونتسيرات (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الجميع على الإسهامات المتبصرة والتزامهم بمكافحة الاتجار بالأشخاص. إن قطع دابر الاتجار بالأشخاص بشكل عام وفي حالات الصراع بشكل خاص يتجاوز جهود أي منطقة إقليمية أو بلد بعينه. بل يتطلب جهود الجميع. وكما قال رئيس حكومة إسبانيا هنا في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7847) فإن الاتجار بالأشخاص تسويق للجسد وكرامة الإنسان، ويجسد الرق في خضم القرن الحادي والعشرين.

عندما دعت إسبانيا إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع في كانون الأول/ديسمبر، وطرحت أول قرار لمجلس الأمن بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع (القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) فقد فعلت ذلك على أساس أن النُظم القضائية الوطنية يمكن أن تنهار في حالات الصراع، مما يجعل عمل مجلس الأمن ضروريا في ظل هذه الظروف.

إننا بشروعنا في مناقشة اليوم إنما نسهم في استحداث خطاب مضاد للذين يعارضون تلك الشبكات الإجرامية، والجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية التي تستخدم الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع كشكل من أشكال التمويل وأداة للتوظيف أو السخرة مما يطيل أمد الصراعات.

إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي تقدمت به إسبانيا هنا في مجلس الأمن يعزز الإطار القانوني في مختلف المجالات، بما في ذلك فيما يتعلق بالجزاءات، والمساءلة، والتدفقات المالية، وحماية الضحايا ومساعدتهم، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات، لا سيما عندما يكون الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي، على ألا يغرب عن بالنا أن الرجال والفتيان أيضا ضحايا للاتجار.

لقد أثار الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع اهتماما هائلا لدى وسائط الإعلام، لا سيما عندما يستخدم الإرهابيون جماعات مثل داعش وبوكو حرام أو حركة الشباب. ومع ذلك، فقد كرر المجتمع المدني في مناسبات عديدة أن استجابة الأمم المتحدة لا تزال مجزأة. ولهذا السبب، أود أن أبرز بأننا نجتمع اليوم نتيجة دعوة المملكة المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، إلى إجراء مناقشة مفتوحة. لذلك، أود أن أشكر المملكة المتحدة على إتاحة الفرصة لنا لمعالجة موضوع بهذا الحجم. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ جارتنا المملكة المتحدة، على إنشائها مؤخرا لفريق أصدقاء الرق المعاصر، الذي بالتأكيد سييسر مواصلة الإسهام في الجهود المشتركة لجميع البلدان.

اسمحوا لي الآن أن أركز على ثلاث مسائل محددة.

أولا، يلزمنا المزيد من المعلومات والتنسيق فيما يتعلق باستخدام الجماعات المسلحة الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع. علينا أن نعمل معا مع جميع أصحاب المصالح. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نرسم صورة مفصلة للأماكن أو بؤر الصراع التي توجد فيها علامات على الاتجار بالأشخاص

بجميع أشكاله. والنتائج هي التي تحدد خريطة الطريق للتدابير العملية التي ينبغي اتخاذها.

ثانيا، علاوة على مجلس الأمن، يجب على جميع الدول الأعضاء التصدي للاتجار بالأشخاص في حالات الصراع بطريقة منسقة ومتسقة، سواء عن طريق التعاون بين وحدات الاستخبارات والشرطة والعدالة، ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك في إطار الأمم المتحدة. ومن الأهمية البالغة إيلاء اهتمام خاص لمصدر تمويل الاتجار. وخير طريقة لمعالجة الآفة بكل تعقيداتها من خلال الخطط والتشريعات الوطنية. وفي نهاية عام ٢٠١٥، أقرت إسبانيا خطة وطنية شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص تعزز التنسيق في جميع المجالات. وإسبانيا ملتزمة بمكافحة الاتجار بالأشخاص والاسترقاق الجنسي.

ثالثا وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على حقيقة مؤداها أن الضحايا يجب أن تكون محور أي سياسة نضعها لمكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع، من حيث المساعدة والمساءلة. وفي هذا الصدد، ستدعم إسبانيا أي مبادرة تشجع الحفاظ على الأدلة التي تمكن من المساءلة.

خلال السنوات الخمس المقبلة ستلوح في الأفق فرصة تاريخية لمكافحة أسوأ أشكال الاستغلال والاسترقاق وتجعلهما في صدارة أولويات الأمم المتحدة. وإسبانيا ملتزمة بذلك، وجميعنا هنا ندرك مسار الاتجاه الذي يجب علينا أن نتخذه. كل ما تبقى علينا أن نفعله هو الاتفاق على اتخاذ تدابير عملية فعّالة، وذلك في متناول يد الجميع. فلنعمل معا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة تمكين المرأة وحماية الطفل في إندونيسيا.

السيدة ديجاني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية.

تواجه الحكومات اليوم تحديات متزايدة في الوقت الذي أصبحت فيه حركة الناس أكثر انتشارا وتعقيدا في طبيعتها. إن الصراعات والحروب والقلاقل الاجتماعية في العديد من أنحاء العالم فاقمت من تعقد المسألة، وأرغمت الناس على ترك ديارهم. أما الاتجار بالأشخاص الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال الذين تنبغي حمايتهم في حالات النزاع، فقد أصبح جريمة مروعة. ويمثل الاتجار بالأشخاص انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، ولا بد من الاستمرار في إدانته بأقوى العبارات الممكنة. هناك التزام مباشر بتحديد السلامة والحماية وتوفيرهما لضحايا الاتجار بالبشر مع تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، ومراعاة القوانين الوطنية والظروف السائدة.

مشكلة الاتجار بالبشر عابرة للحدود بحكم طبيعتها، ولا يمكن النجاح في حلها إلا بالاستجابة والتعاون عبر الحدود. ما انفكت إندونيسيا وأستراليا تترأسان عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وتضم العملية أكثر من ٤٨ عضوا، بما في ذلك المنظمات الدولية. أنشأت مؤخرا عملية بالي فريقا عاملا معنيا بتعطيل الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. خلال فترة العمل الأولية المشتركة، أجرت ثمانية بلدان عمليات منفصلة لإنفاذ القوانين ضد العصابات الإجرامية لكنها كانت عمليات منسقة.

كذلك فإن إندونيسيا حاليا بصدد التصديق على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وتعتقد إندونيسيا أن التنسيق والتعاون في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية أمر أساسي في معالجة الاتجار بالبشر.

ونسلم بالحاجة إلى آليات قوية لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين. ونشجع على مواصلة بناء قدرات إنفاذ القانون لمكافحة المهربين والمتجرين بالبشر. وتؤيد إندونيسيا تماما بذل كل جهد لكبح مرتكبي الاتجار بالبشر، ولا سيما الأطراف التي تستغل ضعف السكان المتضررين من النزاع.

إن أفضل طريقة لتضييق فرص الجماعات المسلحة والإرهابيين والشبكات الإجرامية عبر الوطنية لاستغلال ضعف المدنيين المحاصرين في الصراع تتمثل في تهدئة الصراعات ومنع نشوبها، والاتجار بالبشر.

وبالنظر إلى العلاقة بين منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، من المهم اتباع نهج شامل يتم بموجبه معالجة التحديات الأمنية والإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية بصورة متزامنة. وينبغي توجيه جهود حفظ السلام نحو بناء الثقة فيما بين جميع الأطراف. وينبغي أن يكون التعرف على الاتجار بالبشر والتصدي له جزءا من الأنشطة التدريبية للعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام. ويتعين تدريب جميع الذين سيتم نشرهم في مناطق النزاع وما بعد النزاع، على المنظور الجنساني وعلى الجرائم المتصلة بالنزاع. ومن جانبنا، قام مركز بعثات حفظ السلام التابع للقوات المسلحة الوطنية الإندونيسية في سنتول، إندونيسيا، بوضع وتنفيذ منظور جنساني متكامل في التدريب السابق للنشر لحفظة السلام التابعين لإندونيسيا وحفظة السلام الإقليميين.

وفي الختام، دعونا لا ندخر جهداً في مكافحة الاتجار بالبشر. لا تزال إندونيسيا، بصفتها مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي في وضع حد للاتجار بالبشر والبؤس الذي سبّبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة العمل والعدالة الاجتماعية في رومانيا.

السيدة فاسيليسكو (رومانيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أثني على رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على الدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة. هذه مناقشة حسنة التوقيت لمسألة حاسمة ذات تداعيات عالمية. ما من دولة عضو في الأمم المتحدة يمكنها الإفلات من آفة الاتجار المعاصرة بأثمن السلع: وهي الكرامة والحياة البشرية.

وتؤيد رومانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأنا أعرب عن التزامنا الثابت بالجهود التي يبذلها الاتحاد لمكافحة الاتجار بالبشر والرق المعاصر والأشكال الأخرى من الاستغلال المرتبطة بالاتجار. ويوفر القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر، إطارا ممتازا لمواصلة إحراز تقدم في هذا المجال. نحن بحاجة إلى النظر بعمق في هذه المسألة لكي نعالج معا أسباب وآثار الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع.

ويجب علينا الاستفادة الكاملة من جميع الآليات القائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغية كشف المتجرين ومقاضاتهم، وتجميد أصولهم ووقف هذه التدفقات غير المشروعة. ويجب أن يكون التصدي للاتجار بالبشر قويا وعلى عدة مستويات: الأمن وإنفاذ القانون وحماية الأشخاص والمساءلة. الاتجار بالبشر في حالات النزاع يقوض سيادة القانون ويؤدي إلى تطوير أشكال أخرى من الجريمة المنظمة. ولذلك يمكنه أن يزيد من انعدام الأمن في المنطقة.

إن مكافحة أنشطة الجهات الفاعلة من غير الدول باستخدام الآليات القانونية والمؤسسية تزداد صعوبة. وبالتالي، فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية، علينا أن نكيف الأدوات وآليات مكافحة الاتجار لدينا بما يتناسب مع هياكلها المرنة والمتنوعة. ويمكن لعملية الأمم المتحدة الجارية حاليا، بما في

ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أن تساعد في توجيه استجابتنا المشتركة إلى موضوع مناقشتنا اليوم. وسيكون استعراض الجمعية العامة الرفيع المستوى لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر، فرصة طيبة في هذا الصدد. وينطبق الشيء نفسه على المفاوضات المقبلة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، التي تتناول الاتجار بالمهاجرين وأشكال الرق المعاصرة. وستسهم رومانيا إسهاما كاملا في الدورات المواضيعية والمفاوضات بشأن الاتفاق العالمي، بالنظر إلى الحاجة إلى نهج شامل لجميع أشكال الحراك البشري، دون إغفال احتمال إساءة الاستغلال.

وللمنع دور رئيسي في جميع القضايا المتعلقة بالاتجار. وقد واجهت رومانيا أيضا شبكات الاتجار بالبشر لسنوات عديدة، على الرغم من أنها ليست بالضرورة مرتبطة بحالات النزاع. وتولي وكالة مكافحة الاتجار لدينا، وهي المؤسسة الرئيسية على الصعيد الوطني، اهتماما كبيرا بحملات المنع وتوفير الحماية والمساعدة للضحايا. ونركز أيضا على مساعدة ضحايا الاتجار على التعافي وإعادة إدماجهم في الحياة العادية. ولا تزال رومانيا ملتزمة التزاما راسخا بكل الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر في جميع الحالات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزير حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والشؤون القانونية في الجمهورية التشيكية.

السيد تشفويكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. الاتجار بالبشر لا يزال أحد أكثر الانتهاكات شيوعا لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وللأسف، فإن الجمهورية التشيكية ليست استثناءً.

نحن بلد مستهدف وبلد عبور للنساء والأطفال الذين يتعرضون للاتجار بالجنس والرجال والنساء المعرضين للسخرة. وحسب تقريرنا السنوي عن الاتجار بالبشر، تم تحديد ٥٠ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر في الجمهورية التشيكية، معظمهم من أوكرانيا أو نيجيريا أو رومانيا أو هنغاريا. وفي ٢٠١٦، اعتمدت الحكومة التشيكية استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر. تشدد الاستراتيجية على ضرورة اتباع نهج منسق في محاكمة الاتجار بالبشر وتولي اهتماما متزايدا للمساعدة المقدمة إلى الضحايا. وتتمثل أولوياتها في منع السخرة والاتجار بالأطفال. والمساواة بين الجنسين واحترام الاحتياجات الخاصة بالضحايا الأكثر عرضة للاتجار هما من مبادئها الأساسية.

والإطار الرئيسي للمساعدة العملية للضحايا هو برنامج الحكومة لدعم ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم. وينضم إلى البرنامج سنويا أكثر من ٥٠ ضحية لمختلف أشكال الاتجار بالبشر. ويشكل البرنامج أداة فعالة جدا لدعم الضحايا، وكثيرا ما يؤدي إلى زيادة احتمالات النجاح في مقاضاة الجناة.

ولكي يستمر البرنامج في أداء مهامه، يجب علينا تطبيق تدابير وقائية وتعليمية أوسع نطاقا. وفي كل عام، توفر الحكومة التشيكية الموارد المالية للمنظمات غير الحكومية التي تركز على الأنشطة الوقائية والتثقيفية بشأن الاتجار بالبشر. ومن هذه الأنشطة الوقائية المشورة الاجتماعية التي تستهدف ضحايا الاتجار المحتملين، ويتم توفيرها من خلال مراكز المشورة الميسرة التي تديرها منظمات غير حكومية متخصصة.

أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لمناقشة هذه المسألة الحاسمة. وعلينا أن نبعث برسالة واضحة إلى جميع ضحايا الاتجار بالبشر. نحن نصر على المحافظة على الكرامة وحقوق الإنسان لهم، ونحن على استعداد لاغتنام كل الفرص لجعل الاتجار بالبشر في نهاية المطاف شيئا من الماضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الأسرة والسياسات الاجتماعية في تركيا.

السيدة كايا (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم، والأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم. نحن نرى أن هذه المناقشة المفتوحة هامة وحسنة التوقيت، عقب اعتماد أول قرار لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦))، الذي شاركت تركيا في تقديمه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

الاتجار بالبشر يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وجريمة تمس كرامة الإنسان وهيبته. إنه يوصف عن حق بالعبودية المعاصرة. وهو أيضاً شكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية الخطيرة التي تنطوي على تداعيات وخيمة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا. وبسبب موقع تركيا الجغرافي، فقد ظلت تتأثر سلبيا من جراء الاتجاهات المتزايدة للاتجار بالبشر والممارسات الإجرامية ذات الصلة. وفي ظل الأزمات في منطقتنا، تلجأ الشبكات الإجرامية والإرهابية إلى مختلف أشكال استغلال البشر وترتكب العنف الجنسي القائم على نوع الجنس والتجنيد القسري للبالغين والأطفال من أجل تمويل عملياتها وإدامتها.

أشار المتكلمون الذين سبقوني إلى الكيفية التي تلجأ من خلالها التنظيمات الإرهابية مثل داعش، وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب، إلى الاتجار بالبشر لأغراض السخرة والاسترقاق. ومن المهم أيضا التأكيد على استخدام التنظيم الإرهابي ”حزب العمال الكردستاني“، و ”حزب الاتحاد الديمقراطي“، على نطاق واسع، لأساليب استغلال البشر، بشكل خاص من خلال التجنيد القسري للأطفال والشابات. إن تركيا تكافح بنشاط التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش و ”حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي“، ونؤيد بذل شركائنا جهودا مماثلة. وبقيامنا بذلك، فإننا ندرك أنه علينا أن نعالج ضعف الضحايا المحاصرين في الصراعات، وضمان مساءلة الجناة.

ولا تزال تركيا ملتزمة بقوة بالقضاء على الاتجار بالبشر. وتحقيقاً لذلك، اتخذت تركيا عدداً من التدابير الإدارية والقانونية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر من خلال الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والتعاون. وعلى الصعيد الدولي، فإن تركيا أيضا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها. وعلى الصعيد الإقليمي، أصبحت تركيا منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ طرفا في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. ونشارك في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونعمل على الصعيد الثنائي مع الدول في المنطقة الأوروبية الآسيوية.

وعلى الصعيد الداخلي، تتركز جهودنا على مسارين: تعزيز تشريعاتنا وتحسين تنفيذ التزاماتنا. وشكلنا في عام ٢٠٠٢، فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ووضعنا ونفذنا منذ ذلك الحين، خطتي عمل وطنيتين، من أجل تنفيذ المعايير الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، والقضاء على تلك الآفة في تركيا وتعزيز مؤسساتنا. وأصدرنا مؤخرا، في آذار/مارس ٢٠١٦، لائحة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، وأنشأنا من أجلها إدارة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، مكلفة بمهمة التنفيذ الفعال. والإدارة مسؤولة عن تنظيم المشاريع مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، اتخذنا مبادرات من قبيل خط اتصال للمساعدة رقم ١٥٧ متعدد اللغات، لدعم الضحايا وبرامج العودة الآمنة والطوعية.

ولا يمكن للحكومة بمفردها منع الاتجار بالبشر. وينبغي لنا إعادة تقويم وتنسيق جهودنا الجارية تمشيا مع الالتزامات التي اتفقنا عليها بموجب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١). وكبلد يستضيف

أكبر عدد من اللاجئين في العالم، بما في ذلك أكثر من ٣,٢ مليون سوري وعراقي، ستواصل تركيا اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الاتجار بالبشر والسخرة والاسترقاق لأولئك الذين قد فروا من أهوال الصراعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر بريطانيا العظمى على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مشكلة مكافحة الاتجار بالبشر. وقد أصبحت هذه المسألة ثابتة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومع ذلك، نود أن نؤكد أن مشكلة الاتجار بالبشر بطبيعتها، ينبغي ألا تعالج من خلال مجلس الأمن، الذي لا يتلاءم هذا الموضوع مع ولايته. حيث أن ذلك سيؤدي إلى ازدواجية مهام الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، والتوسع في تفسير ولاية المجلس. إن الجرائم مثل الاتجار بالبشر هي ذات طابع عبر وطني، وينبغي لجميع الدول المشاركة في التصدي لها. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن أنسب محفل لتنسيق الجهود المبذولة بشأن هذه المسألة ينبغي أن تظل هو الجمعية العامة، لأنها تمثل جميع الدول بدون استثناء.

وقد عيّن رئيس الجمعية العامة مؤخرا الممثلين الدائمين لليونان وقطر كمنسقين لعملية التفاوض للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد عقدت بالفعل المشاورات الأولى، ومن واجبنا الآن أن نرى نجاح هذا الجهد. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول على اتباع نهج جاد وبناء من أجل إعداد وإجراء استعراض لخطة العمل العالمية لتقييم المشاكل القائمة، واتخاذ المزيد من الإجراءات لمكافحة الاتجار بالبشر.

للأسف، تتمثل المشكلة الرئيسية في مكافحة آفة الاتجار بالبشر في مظهرها، والتسمية التي يجب أن تطلق عليها. وفي العام الذي مر على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ظلت الأمم المتحدة مهتمة بمسألة ما يطلق عليه الاتجار بالبشر في العالم المعاصر. ولكن اليوم، من الواضح أنه في سعينا لإيجاد الاسم الصحيح، أضعنا أهم شيء، الذي بدونه سيكون من المستحيل أساسا التغلب على الاتجار بالبشر، بسبب عدم تمكننا من توحيد جهودنا، جهود بلدان المقصد والعبور والمصدر، لهذه السلعة الحيوية. ولكل دولة مختلف الإمكانيات والقدرات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر؛ ولدى البعض الموارد لمواجهتها، ولدى البعض القليل منها، بينما ليس لدى البعض الآخر موارد على الإطلاق. ومن الواضح بالنسبة لنا اليوم أنه يتعين علينا إقامة حوار تفاعلي بين البلدان المتقدمة النمو والدول النامية، وأن مكان ذلك الحوار، يجب بالتأكيد ألا يكون هو مجلس الأمن، الذي لا تنظر إليه الدول باعتباره مكانا للحوار.

وإذا واصلنا تجاهل بعضنا البعض، وإطلاق مبادرات متنافسة بشأن الاتجار، واستغلال المواقف، بما في ذلك عضوية مجلس الأمن، سيستمر ازدهار الاتجار بالبشر. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول المهتمة على تنسيق جهودها في منتدى مفتوح ويمكن توقعه، ويمكن لجميع الدول، بدون استثناء، المشاركة فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة بخاري (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي النرويج.

ويشكل الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك السخرة والرق، انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. كما أنه يشكل شكلا خطيرا من أشكال الجريمة المنظمة، أحيانا بدعم من الأطراف الفاعلة الحكومية، وغالبا ما يجري مع الإفلات من العقاب. وتستغل

هذه الشبكات الإجرامية المشردين ولها تأثير حفاز على الهجرة. وتدر بلايين الدولارات كل عام التي تؤجج النزاعات وتعرقل تحقيق التنمية. والنساء والأطفال معرضون بصفة خاصة للاتجار، غالبا في شكل الاسترقاق الجنسي والسخرة أو كجنود.

وبالنسبة لجماعات إرهابية، مثل تنظيم داعش وبوكو حرام وتنظيم القاعدة، يلحق الاتجار والرق ضررا دائما بالأفراد والأدوات المستخدمة لإهانة وإرهاب السكان، فضلا عن جمع الأموال لعملياتها. والأطفال في النزاعات المسلحة هم أيضا بحاجة إلى الحماية من الاتجار والاستغلال. ويجب احترام القانون الدولي، كما يجب على أطراف الصراع أن تتحمل المسؤولية وأن تعمل على توفير الحماية من الانتهاكات والتجاوزات والتصدي لها. ويؤكد تقرير الأمين العام بشأن العنف الجنسي المتصل بالصراع (S/2016/361) وجود بنية تحتية إجرامية متطورة مصممة لاستغلال اللاجئين والمهاجرين من خلال الاتجار بالبشر والرق الجنسي.

ويجب الاستفادة على نحو أفضل من المنظمات والصكوك الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من أجل ضمان التعاون الدولي الفعال عبر الحدود والمناطق.

وإذ يتلاقى الاتجار بالبشر والنزاعات المسلحة ويصبحا من التحديات الأمنية العالمية، فإننا نحتاج إلى تطوير أدوات مجمعة من مجتمعات الأمن والتنمية. فتلك التهديدات هي في نفس الوقت أسباب النزاع وآثاره.

وعلينا تحسين تحليل النزاعات والتعاون عن طريق تبادل البيانات والرصد بين البلدان وفي جميع كيانات الأمم المتحدة. إننا نرحب بمبادرة الأمين العام غوتيريش لتعزيز تحليل الأمم المتحدة للنزاع والتهديدات، في ذلك الصدد.

كما إننا نحتاج إلى بيانات مصنفة جنسانيا وتوثيق أفضل من أجل تطوير استجابات وخدمات فعالة لضحايا الاستغلال الجنسي. إن للاتجار بعد جنساني واضح، وهو أمر مسلم به كذلك في قرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦).

وتمنحنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منبرا هاما للتصدي للاتجار على نحو أكثر شمولا. ويدعو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المجتمعات السلمية بشكل محدد إلى إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال. ويعمل تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على إشراك أصوات النساء وخبراتهن. ومرة أخرى، فإن هيكل السلام والأمن والتنمية ينبغي أن يكون متسقا ومتآزرا.

إن بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة التزاما قويا بالتصدي لجميع أشكال الاتجار والجريمة المنظمة. إننا مشاركون بالفعل بنشاط في برامج مكافحة الاتجار، في شراكة مع البلدان النامية والمنظمات الإقليمية. ونحن نعتقد أن من المهم مواصلة تعزيز التعاون والشراكات متعددة الأطراف. ونحن بحاجة كذلك إلى إشراك المزيد من النساء والشباب في أنشطة بناء السلام والإجراءات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، تماشيا مع قراراي مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أولا، أرحب برئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن، وأشكرها على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى المذكرة الرئاسية (S/PRST/2015/25) التي تتناول ما يمكن أن يمثل أحد أكثر المواضيع مأساوية: الاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة.

ترسم البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح صورة الرعب الذي يعانيه ملايين الناس بسبب الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في التصدي بفعالية لهذه الظاهرة، التي تؤثر على النساء والأطفال بصفة خاصة. إن الاتجار بالبشر هو رق هذا العصر. وهو ليس مجرد لعنة من الماضي؛ فالملايين من الناس اليوم يعيشون في ظروف عبودية. ومعظم ضحايا الاتجار هم من النساء والأطفال الضعفاء، الذين يخدعون على الدوام تقريبا ويجبرون على عيش حياة من المعاناة أو الاستغلال أو التعذيب أو الاستعباد. وقد أصبحت تلك الممارسة القاسية صناعة عالمية، ويجب مكافحتها بكل حزم.

وقد التزمت الدول الأعضاء، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باعتماد تدابير تتعلق بالاتجار بالبشر. وكما أعرب الأمين العام نفسه في بيانه هذا الصباح، فإن الخطة تمثل أداة قيمة لجميع الدول، تماشيا مع التزاماتنا، من أجل الإسهام في القضاء على تلك الآفة.

إن الأرقام محبطة وكولومبيا ليست غريبة على هذه المسألة. ولهذا السبب، أؤكد مجددا التزام الحكومة الثابت بمكافحة تلك الظاهرة، ذات الطابع والآثار التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإننا نعتقد أنه من الضروري أن تتمكن جهودنا من تعزيز قدرات البلدان على مكافحة هذا النوع من الجرائم على نحو أشمل.

وفيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، ساعدت حكومة كولومبيا ١٩٩ من المواطنين الذين وقعوا ضحايا للاتجار بالبشر، وفي عام ٢٠١٦ وحده وفرنا مساعدة فورية لـ ٣٧ ضحية من حالات الاتجار بالبشر المبلغ عنها. وبالمثل، في عام ٢٠١٦ كان هناك ٠٥٢ ٢٨ من المهاجرين غير الموثقين – وكانوا في الغالب مستغلين – في كولومبيا، وفد معظمهم من بلدان منطقتنا وأنحاء أخرى من العالم تستخدم هذا الطريق للعبور إلى بلدان الشمال.

ولهذا السبب انضممنا إلى مبادرة العمل العالمي لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والتصدي له، من بين التدابير القانونية والحكومية الأخرى، التي ستدعمها الحكومة بغية مساعدة وحماية الضحايا والفئات الضعيفة، فضلا عن تعزيز جهود المنع والتحقيق والمقاضاة.

ولا يمكننا التصدي لهذه الآفة، إذ نردد نداءي كل من الأمين العام والرئيس صباح هذا اليوم، إلا بالعمل معا وبذلك نسعى إلى تخليص البلدان من الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تجني منها أرباحا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيدة مارسيلينو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن الاتجار بالبشر، وعلى متابعة المناقشة التي نظمتها إسبانيا العام الماضي. كما أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومفوض المملكة المتحدة المستقل لمكافحة الرق، السيد كيفن هايلند، والسيدة إلواد علمان على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

تؤيد البرتغال البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن الاتجار بالبشر إهانة لكرامة وسلامة الإنسان، وهو أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. يقع، في كل عام، الملايين من الرجال والنساء والأطفال ضحايا للاتجار ولمختلف أنواع الإيذاء والاستغلال.

إنه واقع معقد، غالبا ما يشمل شبكات إجرامية منظمة عبر وطنية تستغل هشاشة وضعف الأشخاص المتجر بهم. وغالباً ما يتفاقم الاتجار بالبشر في حالات النزاع والأزمات

الإنسانية ويتعاظم بسبب عوامل مثل الفقر والبطالة وضعف سيادة القانون وسوء الحكم. كل ذلك يجعل من يجدون أنفسهم بين النيران المتقاطعة عرضة للاتجار على نحو غير متناسب.

ونشير مع القلق إلى تزايد اتجاه الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والفتيات، في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي تستخدمه الجماعات المتطرفة العنيفة كأسلوب من أساليب الحرب.

ويجب أن يستند أي تدخل إلى جهود مشتركة ومنسقة تنسيقا جيدا، لكي يكون فعالا. ويكتسي التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، وكذلك تبادل المعلومات بصورة فعالة، أهمية حاسمة في التصدي للاتجار بالبشر الناجم عن النزاع. إن هذه قضية عالمية تتطلب عملا جماعيا.

وهناك نقص، بصفة عامة، في الإبلاغ عن جريمة الاتجار بالأشخاص وتسجيلها. ويجب علينا مكافحة ثقافة إفلات من يرتكبون تلك الجرائم من العقاب؛ ويجب تحميل الجناة المسؤولية وتقديمهم للعدالة. وتحث البرتغال جميع الدول التي لم تنضم إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتصادق عليه، أن تفعل ذلك. إن وفد بلدي يتطلع إلى الاستعراض رفيع المستوى لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، المقرر عقده في عام ٢٠١٧.

وقد بذلت البرتغال جهودا كبيرة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر عن طريق تنفيذ عدة خطط وطنية بشأن الاتجار بالبشر، وضعت بمشاركة شاملة لعدة قطاعات بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وقد أنشأنا، في عام ٢٠٠٨، مرصد الاتجار بالبشر بهدف جمع وتحليل البيانات عن الاتجار. وتتضمن الخطة الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٤-٢٠١٧)، التي يجري تنفيذها حاليا، ٥٣ من تدابير السياسة العامة.

وتجسد الخطة الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر التزامات بلدي، لا سيما في إطار الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وقد تمت الإشادة بالجهود الوطنية التي بذلتها البرتغال في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في عدة محافل، آخرها من قبل فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر في أوروبا التابع للمجلس الأوروبي.

ختاما، أوجز القول بأن الاتجار بالبشر يعتبر من أشنع الجرائم المرتكبة ضد الكرامة الإنسانية. ولذلك، فإن منعه ومعاقبة مرتكبيه وجميع المتورطين فيه أمر حاسم لكفالة الكرامة والحرية للجميع بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجهودنا الجماعية نحو توطيد السلام والأمن الدوليين.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يندرج الاتجار بالبشر والرق بجميع أشكالهما ضمن أفظع الجرائم التي عرفتها البشرية لأنهما يلحقان الضرر بالفئات الأكثر ضعفا مثل المهاجرين والأشخاص المشردين داخليا، وخاصة النساء والفتيات. وحين تُرتكب هذه الجرائم في حالات النزاع فإنها قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وكثيرا ما يتعرض ضحايا هذه الجرائم إلى زرع الأعضاء والاستغلال الجنسي والسخرة أو الزواج القسري. وتدعم البرازيل الجهود الرامية إلى مساعدة الضحايا على استعادة كرامتهم وضمان وصولهم إلى العدالة.

وتتعرض المجتمعات المشردة بوجه خاص للاتجار والاسترقاق من قبل الجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية. ولا يمكن أن تنشأ الحلول الطويلة الأجل إلا عبر اتخاذ النُهج

المتعددة الأطراف للسلام والأمن التي تعالج الأسباب الكامنة للتراعات، فضلا عن إعطاء الأولوية للحوار والوساطة بالحزم اللازم. وكثيرا ما يؤدي التدخل العسكري إلى زيادة الضعف ومعاناة المدنيين. وفي اتساع نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتمدده إلى الأراضي الليبية تذكرة لنا بزعزعة الاستقرار التي قد تنجم عن الإجراءات العسكرية.

وبوسع المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهد لمكافحة هذه الآفة. و لم تخصص سوى القليل من الموارد للحفاظ على السلام في حالات الأزمات أو حالات ما بعد انتهاء التراع. ومن شأن التعاون الوثيق بين الدول والوكالات الدولية أن يساعد على إنقاذ الضحايا وتقديم المتجرين بالبشر إلى العدالة. وسيسهم تعزيز عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في كفالة مساءلة مرتكبي تلك الجرائم عند ارتكابها في سياق التراع المسلح.

ولا ريب أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مشكلتان مختلفتان تتطلبان إيجاد حلول مختلفة لهما. ومن البديهي أن ينشأ الاعتماد المتبادل بينهما في ظل ظروف محددة، ولكن لا ينبغي اعتبار ذلك أمرا عاما بأي شكل من الأشكال. ومن المهم أيضا إيلاء الاهتمام للمحفل الذي ينبغي أن تُناقَش فيه هذه المسائل بشكل رئيسي. فينبغي أن يُناقَش الإرهاب الدولي باعتباره خطرا على السلم والأمن الدوليين في مجلس الأمن. وبدورها، تظل الجريمة المنظمة مسألة أمنية داخلية بشكل رئيسي. ومن الأنسب أن تناقَش باعتبارها مسألة تعاون دولي معزّز أكثر من كونها مسألة متعلقة بالأمن الجماعي.

وفي حين أن الاتجار بالبشر يحدث في السيناريوهات التي تتفشى فيها التراعات المسلحة، فليس ثمة روابط تلقائية بين هاتين الظاهرتين. وهو يحدث أيضا في الحالات التي لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولكي تتصدى الأمم المتحدة لهذه المسائل بجميع أشكالها بطريقة فعالة، يجب أن يراعي مجلس الأمن ولايتي الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وخبرتهما التقنية، فضلا عن الأخذ بالدور الحاسم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال.

ويجب عدم تجريم الهجرة بحد ذاتها أو الخلط بينها وتجريم الاتجار بالأشخاص. وينبغي أن تهدف إجراءاتنا إلى حماية حقوق الأشخاص الذين يُجبَرون على ترك منازلهم ويقعون ضحايا للمتاجرين بالبشر علاوة على تقديم المساعدة إليهم حتى لا يصبحون ضحايا لهم مرة أخرى. وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد حل لأزمة اللاجئين. ومن غير المنطقي أن ندافع عن المسؤولية عن الحماية وحماية المدنيين، بينما ندير ظهورنا للفارين من التراع والاضطهاد.

وكما تبيّن تجربة بلدي في منح التأشيرات الإنسانية للهايتيين منذ عام ٢٠١٢ فإن إحدى أنجع الوسائل لتفكيك الشبكات الإجرامية للإتجار بالبشر تتمثل في توفير السبل الآمنة وبصورة منتظمة لدخول أولئك الذين يقسرون على التنقل.

فلنعمل جميعا معا لضمان إنهاء ممارسات الاتجار بالبشر بجميع أشكالها بصورة قطعية، علاوة على تمكين ضحاياها من استئناف حياتهم بشعور بالكرامة وبالأمل أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، فضلا عن الأولوية التي أولتها رئاستكم بدافع من الحكمة لمسألة منع نشوب التراعات في أفريقيا خلال هذا الشهر. وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته الملهمة صباح اليوم. وأشكر أيضا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسيد كيفن هايلند مفوض المملكة المتحدة المستقل المعني بمكافحة الرق، والسيدة إلواد علمان، ممثلة مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان، على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد أتت المناقشة المفتوحة اليوم في وقت مناسب للغاية في هذا الشهر الذي نحتفل فيه باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويتيح الاحتفال السنوي بهذا اليوم الفرصة لتكريم ذكرى ضحايا ذلك الفصل المظلم من تاريخنا، فضلا عن التوعية بمخاطر ما يشار إليه عادة بالرق المعاصر. ومن المثير للقلق الشديد استمرار وجود الرق بأشكال كثيرة مختلفة وأن يبلغ عدد ضحاياه الملايين بعد مضي قرنين على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ووفقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية، فإن هناك ما يزيد على ٢١ مليون من الأطفال والنساء والرجال الذين يرزحون تحت نير الرق المعاصر، منهم نحو ٣,٧ مليون في أفريقيا. وتحكي هذه الأرقام قصة مروعة عن الرق المعاصر، ويجب أن تكون بمثابة جرس إنذار لأعضاء المجتمع الدولي وحثهم على العمل معا وعلى وجه السرعة لمنع هذه الآفة والقضاء عليها. وقد ورد هذا الشعور بالإلحاح بحق في القرار الأخير ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي يحث على اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء الاتجار بالبشر، بما في ذلك ضد جميع الجماعات المسلحة والإرهابية.

و يجب علينا إن أردنا الإسهام بشكل فعال في حل هذه المشكلة المعقدة تجاوز البيانات العامة عن معالجة مختلف الأسباب الجذرية لهذه الآفة واتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. وينبغي أن تركز جهودنا أيضا على مختلف العناصر المشجعة على هذه الجرائم المروعة، والتي على رأسها النزاعات المسلحة الطويلة وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة. وبالمثل فإن من الأهمية بمكان ضرورة التسليم بتفاقم حدة هذه المشكلة واتساع نطاقها بفعل أزمة الهجرة القائمة. وتشير الكثير من التقارير التي نُشرت مؤخرا إلى أن الشبكات الإجرامية تستغل أزمة الهجرة الحالية لقسر المزيد من الأشخاص على ممارسة السخرة وغيرها من أشكال الرق. ولا يمكننا التشديد بما يكفي على الآثار المدمرة على اللاجئين وطالبي اللجوء الذين هم من بين أكثر الفئات ضعفا.

وما أشد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لصون كرامة الإنسان وتعزيز مكافحة هذه الممارسات المشينة التي لا تليق بالبشر.

إزاء تلك الخلفية، ومن أجل تعزيز تنفيذ الإطار القانوني الدولي بشأن الاتجار بالبشر، اعتمد الاتحاد الأفريقي مجموعة من أدوات السياسة العامة لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته، وهي خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والأطفال؛ وإطار سياسة الهجرة لدى أفريقيا؛ ومبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار. وقد وفرت تلك الصكوك الدفع اللازم للعمل، وقد زاد عدد البلدان التي سنت تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر إلى أكثر من الضعف في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، تسنّى زيادة عدد الإدانات للمتجرين، ويؤمل أن يجري إنقاذ وحماية عدد متزايد من الضحايا.

وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يشكلان تحدياً مستمراً في القارة الأفريقية. لدينا حوالي ٣,٧ ملايين من الرجال والنساء والأطفال الأفارقة الذين ما زالوا عالقين في فخ السخرة والعمل تحت أقصى درجات الإكراه، وهذا إلى حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي. وتحتاج القارة الأفريقية إلى مضاعفة جهودها، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، لمكافحة واستئصال جميع الأشكال الإجرامية لاستغلال البشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها.

السيدة بهولا (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدّم للمجلس اليوم إحاطة إعلامية بصفتي مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها. وأشكر حكومة المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الدعوة إلى المشاركة، وكذلك على قيادتها في مكافحة الرق المعاصر.

قمنا أنا وسلفي في الولاية بالعديد من الزيارات القطرية لمقابلة طائفة عريضة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والناجين لتقييم انتشار الرق وما يتصل به من ممارسات مخالفة للاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦. يقع على عاتق الدول الأعضاء واجب احترام الحماية العالمية ضد الرق وتجارة الرقيق وتقديم الجناة الذين ينتهكون هذه القاعدة إلى العدالة. ومع ذلك، كما سمعنا هذا الصباح، ما زالت الممارسات المتصلة بالرق تحدث على نطاق غير مسبوق، مما يؤثر على الملايين من الرجال والنساء والأطفال. وفي حالات النزاع، لجأ الإرهابيون والجماعات المسلحة غير التابعة للدول إلى أشد أشكال الرق، حيث يتم امتلاك الفتيات والنساء واستغلالهن وبيعهن في الأسواق وعلى الإنترنت. وأُجبر الفتيان على حمل السلاح وارتكاب أعمال عنف ضد مجتمعاتهم.

وقبل عام واحد، قمنا أنا والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة، والمقررة الخاصة المعنية بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالبشر لا سيما النساء والأطفال، ببعثة قطرية مشتركة إلى نيجيريا، حيث التقينا بالشبان الذين أرغمتهم جماعة بوكو حرام على حمل الأسلحة، والانخراط في القتال، وتدمير قراهم وأداء أعمال السخرة في شكل أعمال التنظيف والبناء أثناء الأسر. والتقينا بالفتيات في مخيمات المشردين داخلياً، اللواتي كن أنفسهن أطفالاً، وقد أنجبن نتيجة للزواج القسري والاسترقاق الجنسي. وقالت كثيرات منهن إنهن لم يتمكنّ من العودة إلى مجتمعاتهن المحلية، لأنهن يُنبذن بوصفهنّ زوجات لبوكو حرام وكان أطفالهن مكروهين لأنهم من نسل سيء. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع المدني، فإنهن ما زلن يتأثرن بالثغرات في الرعاية الصحية البدنية والنفسية، والأمن الغذائي، والتعليم، ودعم سبل كسب الرزق والوصول إلى العدالة. ويمكن لهذه الثغرات أن تغذي دورة العنف المتزايد، حيث الفتيات عرضة للاضطرار إلى المقايضة بالجنس من أجل كسب العيش أو الأسوأ من ذلك: إجراء التفجيرات الانتحارية.

فماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل؟ أولاً، يمكن للمجلس والدول الأعضاء أن يضمنوا سبلاً متعددة يلقى عبرها الرق والسخرة والاتجار التي تتقاطع في النزاعات استجابة عالمية متماسكة متعددة الأوجه، مع قيادة قوية داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال مواصلة الاهتمام بهذه المسائل والرقابة من جانب الأمم المتحدة من خلال استجابات الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أود أن أحث الدول الأعضاء على الانخراط في الهدف ٨,٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تهدف إلى تنفيذ ذلك الهدف والذي يدعو إلى القضاء على تشغيل الأطفال والسخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر. إن تحقيق الهدف ٨,٧ للتنمية المستدامة هو شرط مسبق لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والحق في الصحة في مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع.

ثانياً، يمكن للمجلس أن يعزز الإطار المعياري للقضاء على الرق والسخرة والاتجار بالبشر من خلال تشجيع زيادة التصديقات على القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكول الملحق باتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠

(رقم ٢٩) لمنظمة العمل الدولية. وينبغي تذكير الدول الأعضاء بضمان أن تكرس التشريعات لضمان مساندة خطط العمل الوطنية القوية لتنفيذ المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦ تتطلب أن تُبلغ الدول المصدّقة عليها الأمين العام بأنها اعتمدت قوانين تحظر الرق وتجرّم الاسترقاق، وأشجع أعضاء مجلس الأمن على دعمه في التمسك بذلك الدور.

ثالثاً، على المجلس أن يكفل تعزيز الاستجابات الإنسانية، فضلاً عن اعتماد تدابير مالية واقتصادية شديدة، لوقف الفساد والجريمة عبر الوطنية التي تغذي النزاع.

وأخيراً، يمكن لمجلس الأمن تعزيز العدالة الجنائية الوطنية والدولية لتقديم المجرمين للمساءلة، بما في ذلك بسبب الاسترقاق والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ويظلّ الوصول إلى العدالة أملاً بعيد المنال بالنسبة لملايين أُخضعوا للاتجار والسخرة والرق في حالات النزاع. إن الوقاية والحماية ودعم الضحايا هي أيضاً شروط أساسية لاستعادة السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أحث الدول الأعضاء على توفير التمويل لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة، الذي يعطي الأولوية للمشاريع التي تقدم المساعدة المتخصصة إلى النساء والأطفال الذين تعرضوا للاسترقاق في حالات النزاع والأزمات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الخاصة والمنسقة المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة جاربوسينوفا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني العميق لرئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة رفيعة المستوى في الوقت المناسب.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة أوروبية – أطلسية شاملة ومنظمة أوروبية – آسيوية إقليمية، تضع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في صميم أي استراتيجية أمنية قابلة للاستمرار. وتولي المنظمة اهتماماً كبيراً للصلات الخطرة بين الأزمات ومخاطر الاتجار. ولذلك أود أن أركز اليوم على العلاقة بين حالات الطوارئ والاستغلال البشري في منطقة المنظمة، وعلى التخفيف من حدة المخاطر وبرامج مكافحة الاتجار التي تمس الحاجة إليها.

في عام ٢٠١٦، أعدت المفوضية دراسة عن جوانب مختارة من خطة عمل المنظمة لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك من أجل تحسين فهم التطورات والتحديات في تنفيذها. ورغم أن البيانات تظهر بعض التقدم في مجالات المنع والمقاضاة والحماية، فهي تكشف أيضاً أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. وهذا يصبح أكثر إلحاحاً إذا أخذنا في الاعتبار أحدث الاتجاهات في الاتجار بالبشر.

ومع تشديد سياسات الهجرة، باتت طرق الهجرة أطول وأكثر خطورة. إن الأشخاص المتنقلين، ولا سيما النساء والأطفال، عرضة لخطر الوقوع في أيدي المتجرين بالبشر. وما تبدأ كأزمة إنسانية غالباً ما تتطور بسرعة إلى أزمة أمنية. إن المهمة التي تواجهنا هائلة. فمن بين أكثر من مليون من المهاجرين غير النظاميين الذين تدفقوا على أوروبا عام ٢٠١٥، استخدم أكثر من ٩٠ في المائة منهم الخدمات التي يقدمها ٤٠ ٠٠٠ شخص يعملون في الشبكات الإجرامية الفضفاضة والذين كثيراً ما يواصلون استغلال المهاجرين غير النظاميين بعد الوصول.

ومنذ عام ٢٠١٤، تم إجبار أكثر من ١,٧ مليون من المشردين داخليا في أوكرانيا على مغادرة ديارهم. كيف

يمكننا التصدي لهذا ومعالجة حجم تلك التحديات عبر الوطنية معالجة ناجعة؟ كيف يمكننا معالجة حقيقة أن الشبكات الإجرامية كثيرا ما تزدهر، والجناة يفلتون من العقاب، ومستوى الإدانات لا يزال منخفضا في جميع أنحاء العالم، والضحايا لا يتم تعويضهم عن الأضرار المادية والمعنوية؟ أعتقد أن الجهود الوطنية، مهما كانت فعالة، لا يمكنها معالجة الطابع المعقد لهذه الجريمة معالجة تامة. وانطلاقا من الروح التي صيغ بها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة مزورا، فمن الضروري أن تبذل مختلف الجهات الفاعلة والمنجدون الأوائل جهود ذلت تخصصات متعددة وشاملة لعدة قطاعات وعابرة للحدود الوطنية، بحيث يصبح شمول الجميع والتعاون وتبادل أفضل الممارسات شعارات في مساعينا المشتركة من أجل كفالة زيادة فعالية التحقيقات والمحاكمات في الوقت المناسب والتعجيل بتحديد الضحايا.

وبالنظر إلى قدرة المنظمة ونهجها متعدد الأبعاد، سعيت أنا وفريقي، منذ بداية أزمة الهجرة، بل وتدهور الحالة في أوكرانيا، إلى مكافحة ما رافق ذلك من استغلال للحياة البشرية على أيدي المهربين. ولذلك أفخر أيما افتخار بالشروع في مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنون مكافحة الاتجار بالبشر على طول طرق الهجرة، حيث ندرب مسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين ومفتشي العمل والمحققين الماليين وممثلي المجتمع المدني في تمرين محاكاة مكثف. وفي ذلك المسعى، أنا فخور للغاية بفعالية التعاون مع أسرة الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك مكتب الشرطة الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وبالمثل، ما زلت ملتزما بنقل أفضل الممارسات إلى موظفي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا بشأن كيفية رصد اتجاهات الاتجار في سياق حالة النزاع. وهذا العمل ضروري نظرا لأنه على الرغم من خطورة تلك الجرائم، فإن الاتجار بالبشر في سياق حالات تحركها الأزمة لا يزال يحدث دون أن تفطن له في أكثر الأحيان كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وآمل مخلصا أن نستفيد، نحن، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من تلك الإنجازات في المشاورات الإقليمية المقبلة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وبالتالي ضمان نهج محوره حقوق الإنسان.

كما يسترشد عملنا بالقناعة التي مفادها أن من المهم التحقيق في الصلة بين الإرهاب والاتجار بالبشر. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعم إنشاء فريق من الخبراء الذين يعالجون هذه المسألة مع التركيز بوجه خاص على الشباب المتجر بهم لأغراض الإرهاب.

كما ندرك أيضا أن من المهم الاستفادة من القوة الشرائية الجماعية للحكومات من أجل القضاء على سوق السلع والخدمات التي تنتجها عمالة المتجر بهم. أما مشروعنا الثاني الرائد في هذا الصدد فيسعى إلى منع الاتجار بالبشر في سلسلة الإمداد من خلال المشتريات والتدابير الحكومية. وتحقيقا لهذه الغاية، أثني على حكومة المملكة المتحدة لدعم جهودنا في تشجيع المستهلكين والنشطاء والمستثمرين على تفحص الأعمال التجارية بغية إنهاء العبودية الحديثة.

وأخيرا، نظرا لأن الأطفال والقاصرين غير المصحوبين هم عرضة بصفة خاصة للعنف والاستغلال، فإن المؤتمر السابع عشر رفيع المستوى الذي سيعقده التحالف من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، بفيينا الشهر القادم، سيركز على الاتجار بالأطفال. ونظرا لأن ما يقرب من واحد من كل خمس ضحايا الاتجار عبر منطقة المنظمة هو طفل، يهدف المؤتمر الذي مدته يومان إلى تعزيز اتساق الجهود الدولية، ووضع

توصيات خبراء أكثر تكاملا وفعالية من أجل الاستجابة على نحو كاف للاتجار بالأطفال بطريقة تحترم حقوق الإنسان.

ونحن مدينون بذلك للأطفال، بل أيضا للرجال والنساء في كل مكان، بغض النظر عن السن أو المركز أو المنشأ، في الواقع، سواء كانوا يفرون من أزمة ما أم لا. وعلى الرغم من اتساع نطاق التحديات التي نواجهها، أنا على اقتناع بأن التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والمحليين سيتيح لنا المجال كي نسهم إسهاما كبيرا في إبراز وتخفيف آفة الاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة آدمسون (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام، والسيد هايلند، والسيدة علمان والسيد فيدوتوف على إحاطتهم الإعلامية.

إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهو المرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

نود أن نهنئ المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأن نثني على التزامها الشديد بالتصدي لمسألة الاتجار بالبشر والسخرة في النزاع أثناء رئاستها لمجلس الأمن. وقد بنينا على الزخم الذي ولدته رئاسات المجلس السابقة لمعالجة هذه المسألة، ونتطلع إلى الالتزام المتواصل من المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه الآفة.

إن الاتجار بالبشر انتهاك أو امتهان خطير لحقوق الإنسان، وهو شكل خطر من أشكال الجريمة المنظمة. إن حظر الاتجار بالبشر والسخرة منصوص عليه صراحة في المادة ٥ من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. علاوة على ذلك، اعترف الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته العالمية الجديدة للسياسة الخارجية والأمنية بضرورة مكافحة انتشار انعدام الأمن الذي قد ينشأ بفعل النزاعات، وتتراوح بين الاتجار والتهريب والإرهاب.

نحن نؤيد تماما الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير محددة الهدف للتعرف على الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم، علاوة على منع الاتجار بالمتضررين من التشرد، مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة بالنساء والأطفال. نعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز التعاون والشراكات متعددة الأطراف، وتماشيا مع القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، نحن بحاجة أيضا إلى إشراك المزيد من النساء والشباب في أنشطة بناء السلام وإجراءات مكافحة الاتجار بالبشر.

نحن نرحب بالتقرير (S/2106/949) الذي قدمه الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ عن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونلاحظ باهتمام العلاقة بين النزاع والاتجار بالبشر، التي يمكن أن تتخذ في هذا السياق، العديد من الأشكال الخسيسة. ونلاحظ بصورة خاصة الصلات بين النزاع والاتجار بالبشر وسائر أشكال الجريمة. إن الاتجار نشاط جنساني. وتبين أحدث بيانات صدرت عن الاتحاد الأوروبي أن الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي لا يزال أكثر الأشكال انتشارا، وأن غالبية الضحايا هم من النساء والفتيات. علاوة على ذلك، ووفقا لنفس بيانات الاتحاد الأوروبي، فإن الاتجار لغرض استغلال اليد العاملة يضر أساسا بالرجال والفتيان. وفي ذلك الصدد، نحض على اتباع نهج

أكثر استهدافا للنشاط الجنساني في جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر.

ونذكر بالحاجة إلى التركيز على منع الاتجار بالبشر بجميع أشكاله. وأي نهج آخر سيأتي متأخرا جدا بالنسبة لضحايا تلك الجريمة النكراء. وفي هذا الصدد، من الجوهري ضمان مساءلة الجناة كرادع. يجب تتبع المسارات المالية واستخدام جميع أدوات التحقيق وطرائقه المتاحة من أجل مقاضاة الجناة وتقديمهم إلى العدالة. إننا بدعمنا وتعزيزنا للمعايير الدولية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وغيره من الصكوك القانونية الدولية الأخرى،إنما نسهم في ضمان إرساء أسس قوية لسيادة القانون. نحن بحاجة إلى تحديد وتنشيط جهودنا لتنفيذ الهيكل القانوني القائم.

وقد أقام الاتحاد الأوروبي إطارا قانونيا وسياسيا طموحا وخاصا بنوع الجنس وشاملا من أجل مكافحة الاتجار بالبشر. تشكل إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر جزءا رئيسيا من السياسات الخارجية والتمويل لدينا، وما زال الاتحاد الأوروبي يتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

ونحن ندرك أن عدم الاستقرار يهيئ بيئة مثالية للأنشطة الإجرامية للمتاجرين في البشر. لذلك، نعمل بنشاط على دعم جميع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الأزمتين السياسية والأمنية في سورية وليبيا. كما نقوم بتحديد أولويات النشاط فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، والعمل مع الشركاء في جميع أنحاء العالم من أجل التصدي للتهديدات من جميع المنظمات الإرهابية، بما في ذلك منظمات من قبيل داعش وبوكو حرام التي استغلت علنا وبوضوح تام النساء والفتيات المتاجر بهن لتحقيق مآربها. نحن بحاجة إلى مزيد من الفهم للصلات بين المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة التي تقوم بالاتجار بالأشخاص والسلع الأخرى غير المشروعة.

ونحتاج إلى أن ننشط في اتباع خطة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي مواجهة التطرف العنيف، بغية كفالة أن تكون التدابير والحلول فعالة. ويجب أن نفعل معا كل ما في وسعنا لوقف هذه الآفة المتعددة في مجتمعاتنا.

إن بياني أطول من ذلك بكثير، لكنني سأتوقف عند هذا الحد توخيا للوقت. ولقد تم توزيع النص الكامل لبياننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المملكة المتحدة على إتاحة هذه الفرصة للكلام عن الاتجار بالبشر في حالات التراع وعن الرق المعاصر. إن حظر الرق هو قاعدة من قواعد القانون الدولي النادرة جدا الواجب على جميع الجهات الفاعلة تطبيقها في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. وعلى الدول التزام قانوني بتجريم الرق أينما حدث، والتحقيق بشأنه، ومقاضاته، والمعاقبة عليه. فهناك أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان لديها تشريعات نافذة تجرّم الاتجار بالبشر. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٤٦ مليون شخص وقعوا ضحايا الرق المعاصر والاتجار بالبشر، والإدانات المتعلقة بتلك الجرائم لا تبلغ سوى نسبة ضئيلة من مجموع الجناة. وفجوة الإفلات من العقاب صارخة، على الرغم من وجود القاعدة القانونية القوية على الصعيد العالمي.

ولقد كان القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات التراع، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أول قرار للمجلس على الإطلاق بشأن هذه المسألة. فهو حدد العلاقة بين الاتجار بالبشر، والعنف الجنسي، والصراع المسلح، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أبرز الآثار الجنسانية الناجمة عن الاتجار بالبشر في حالات التراع.

وثمة أكثر من ٧٠ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء والفتيات. لهذا السبب، من الأهمية بمكان على نحو خاص استكشاف الأبعاد الجنسانية للرق المعاصر – الذي كان الموضوع الرئيسي لحدث جانبي على المستوى الوزاري قامت المملكة المتحدة ونيجيريا وليختنشتاين بتنظيمه يوم الاثنين الماضي. ونأمل أن نتخذ نتيجة هذا الحدث إجراءات ملموسة يمكن للمجتمع الدولي أن ينفذها في جهوده الرامية إلى إنهاء الرق ومنعه، خاصة في ما يتعلق بالضحايا من الإناث.

وفي حزيران/يونيه الماضي، عمدت ليختنشتاين إلى تنظيم حلقة عمل لمدة يومين، مع بعثة المملكة المتحدة وجامعة الأمم المتحدة، بشأن السبل التي يمكن لمجلس الأمن أن يواجه بها الاتجار بالبشر في حالات النزاع والتصدي له. وحدد التقرير الصادر عن حلقة العمل هذه ١٠ أفكار ليعمل بها مجلس الأمن، بعضها تجلّى في تقرير الأمين العام عن الاتجار بالأشخاص (S/2016/949) وفي القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) على حد سواء.

وتتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية في الحاجة إلى تحوّل نوعي، مما يعني الاعتراف بأن استجابات العدالة الجنائية على الصعيد الوطني قد تحتاج إلى دعم بأشكال أخرى من مجلس الأمن – معيارية ومالية وتكنولوجية – وإلى نُهُج مبتكرة في مكافحة الرق المعاصر. والمهن التي تستخدم العمالة القسرية حاليا تولّد أرباحا سنوية تقدّر بمبلغ ١٥٠ بليون دولار. ومن الواضح أن ثمة نهجا ابتكاريا يتمثل في إشراك المؤسسات المالية في كشف وتعطيل التدفقات المالية المرتبطة بالإتجار بالبشر – في سبيل ”تتبّع مسار الأموال“.

وبغية مواصلة استكشاف هذا السبيل، نعكف على تنظيم حلقة عمل لمدة يومين مع جامعة الأمم المتحدة في نهاية هذا الشهر. وسوف تجمع قادة من القطاع المالي، بمن فيهم قيّمون على النظام المالي، ومحققون ومدّعون عامون، وممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وسنناقش طبيعة تعرّض القطاع المالي للرق المعاصر، والاتجار بالبشر، والعمل القسري، والمخاطر المرتبطة بذلك، والتدابير التي يمكن أن يتخذها القطاع المالي لمكافحة هذه الجرائم، وكذلك دور مختلف الجهات الفاعلة في مجال حماية هذا القطاع من الانخراط في الرق المعاصر، والاتجار بالبشر، والعمل القسري. وسوف تتجسّد نتائج حلقة العمل في مجموعة محدودة من الأفكار والتوصيات الملموسة والعملية، بغية مساعدة القطاع المالي والجهات التنظيمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على مكافحة الرق المعاصر والاتجار بالبشر.

وفي حين أن المجلس أكد على أن الأفعال أو الجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر في حالات النزاع قد تشكل جرائم حرب، فهو لم يدرك أن هذه الأفعال قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وثمة حاجة إلى الاستفادة من كامل إمكانات العدالة الجنائية الدولية إذا كنا جادين في القضاء على الرق.

ولقد ذكرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسوده، في إحاطتها الإعلامية أمام مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7806)، أن مكتبها سوف يحقق في الاتجار بالمهاجرين من ليبيا سعياً للتوصل إلى الأدلة على جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. فهناك مئات آلاف المهاجرين يجري تهريبهم من ليبيا إلى أوروبا. وتقدّر المنظمة الدولية للهجرة أن ٧٦ في المائة منهم سقطوا ضحية الممارسات التي تصل إلى حد الاتجار بالبشر. والنساء والأطفال هم الذين يتحملون في الغالب العبء الأكبر الناجم عن تلك الجرائم. ونتطلع إلى تلقّي نتائج التحقيق، ونأمل أن تتيح لنا فهما أفضل يتعلق بكيف ومتى قد يصل الاتجار بالبشر إلى حد الجرائم الفظيعة، وبسبل استخدام الأدوات ذات الصلة المتاحة لنا.

إن التقرير المقبل للأمين العام يشكّل فرصة لتوسيع النهج حيال هذه المسألة ذاتها وما يرتبط بها من مصطلحات على حد سواء. إنها مسألة شاملة ذات صلة بجميع ركائز الأمم المتحدة،

وجزء لا يتجزأ من التزامات الدول الأعضاء، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونأمل أن يُبقي المجلس هذه المسألة الهامة قيد نظره، ونتطلع إلى عرض نتائج جهودنا لمكافحة الرق المعاصر والاتجار بالبشر في المناقشة المفتوحة المقبلة بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن شكري للمملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وللأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

إنني أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل فترويلا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الصلات القائمة بين الحالات المتعلقة بالصراع والاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي، والعمل القسري، والرق، والممارسات الأخرى المماثلة وديناميكاتها العابرة للحدود قد اعترف بها الأمين العام وأدركها جيدا في تقريره (S/2016/949) باعتبارها تحديا عالميا. ولكننا نعلم جميعا أن التنامي العالمي لهذه الظاهرة وهذا التحدي بما يصاحبه من حالات طوارئ إنسانية حادة، ليس هو السبب؛ إنه مجرد مؤشر.

فالعوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة – ولا سيما العدوان والتدخل الخارجيان، والاحتلال، والحرب، والصراعات التي يطول أمدها، وعدم الاستقرار السياسي، والإرهاب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي – تهيء الظروف كي يصبح ملايين الأشخاص مشردين في بلدانهم، أو مهاجرين أو طالبي اللجوء في الخارج سعيا للأمان والاستقرار والفرص، وسط الخطر في أن يصبحوا أكثر عرضة للجرائم من قبيل الاتجار بالبشر، أو العمل القسري، أو أشكال الرق المعاصر. والمسؤولية الرئيسية عن التصدي لهذه الأسباب الكامنة تقع على عاتق هذا المجلس، وإذا اختار المجلس أن يتجاهلها وأن يركز بدلا من ذلك على الأعراض في مناقشاته ومداولاته، فمن المؤكد أنه سيفشل في التصدي لها بطريقة سليمة.

ولقد أدّت الصراعات المعقدة التي ظهرت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نشوء العديد من الجماعات المسلحة، والإرهابيين، والشبكات الإجرامية الدولية القوية، وتزايد استغلال الأشخاص من خلال الاتجار بهم. ويتخذ هذا الاستغلال أشكالا عديدة، منها العمل القسري، والرق، والتجنيد على أيدي الجماعات المسلحة. ويمكن أن يحدث الاستغلال في تلك الحالات بسبب الضعف المتزايد للأشخاص الفارين من النزاع نتيجة الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية التي يجري تكبدها على نطاق واسع، وتآكل سيادة القانون عموما في المناطق المتضررة.

وفي ظل هذه الظروف، فإن بعض الجماعات المسلحة تعتبر هؤلاء السكان المدنيين مصدرا أو سلعة للاتجار بهم. إذ يصبحون عرضة للاستهداف على نطاق واسع، ولقتل الأقليات العرقية والدينية منهم، والاختطاف، والاتجار عبر الحدود بالنساء والأطفال المشردين داخليا، وباللاجئين من النساء والفتيات، فضلا عن تزويجهن قسرا من المقاتلين أو الأغراب الأغنياء، كما يحدث في تنظيم داعش، وجماعة بوكو حرام، وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفة المشابهة لهما. ويمكن لهذه الحالات أن تصل إلى حد الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى أن نحترم احتراما تاما المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، بغرض معالجة الأسباب الكامنة وراء تدفق الأشخاص بصورة جماعية. والخطوة التي تلي ذلك تتمثّل في التأكيد مجددا على مسؤولية جميع الحكومات عن ضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين وحمايتهم

وفقا للقوانين الدولية والمحلية، وتعزيز القوانين القائمة لمكافحة جميع الأعمال غير المشروعة أو العنيفة.

وتشكل خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وثيقة أساسية تحظى بتأييد الجمعية العامة. ويجب تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا.

ويمثل الاستعراض المقبل لخطة العمل في وقت لاحق من هذا العام فرصة فريدة لتحليل تلك الوثيقة وتقييمها في هذا المنعطف الحاسم ولتحسين الجهود الدولية المشتركة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومسؤوليتها عن مكافحة الاتجار بالأشخاص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وعلى قيادتها والتزامها فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

تؤيد إستونيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد تفاقمت مشكلة الاتجار بالبشر في حالات التراع في السنوات الأخيرة، من حيث النطاق والطابع على السواء. ونشهد عددا متزايدا من التراعات، وللأسف، أصبح الاتجار بالبشر سمة عادية من سمات التراعات المسلحة ونتيجة عرضية لها. ولذلك، وصل الاتجار بالأشخاص في حالات التراع إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

وبغية التصدي لمشكلة الاتجار بالبشر في حالات التراع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز بشكل متزامن على المنع والحماية والمقاضاة.

أولا، إن منع نشوب التراعات العنيفة في المقام الأول هو أفضل ضمان لتجنب حدوث الاتجار بالبشر. وذلك من الأسباب العديدة التي تجعل إستونيا تدعم تماما تركيز الأمين العام على التحول من رد الفعل إلى المنع. ونثني على جهوده الرامية إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات في وقت مبكر لمنع نشوب التراعات العنيفة والربط بين إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن وبين إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب على الأمم المتحدة الاضطلاع بمهامها الأساسية بفعالية أكبر وبطريقة أكثر اتساقا.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده في مجال الحماية لكفالة ألا يصبح المتضررون من حالات التراع، لا سيما النساء والفتيات، عرضة للاتجار. ولتحقيق ذلك، تدعو إستونيا إلى تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة والمؤسسات. ويمكن لمجلس الأمن أن يقود هذه العملية وأن يعزز الاتساق المعياري والتشغيلي والاستراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع بالانخراط مباشرة مع الجهات المعنية المكلفة بولايات من الأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابها وعواقبها، والممثلتان الخاصتان للأمين العام المعنيتان بالعنف الجنسي في حالات التراع وبالأطفال والتراع المسلح، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى ذات الصلة.

ثالثا، يجب ألا يكون هناك مجال للإفلات من العقاب ويجب محاسبة جميع الجناة. وفي حين أن مشكلة الاتجار دولية بطابعها ولذلك فإنها تتطلب استجابة دولية، يجب ألا ننسى أن المسؤولية الرئيسية عن تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة تقع على عاتق الدول. وتشكل السياسات وبرامج

العمل الوطنية، بما في ذلك الجهود المبذولة لتدريب سلطات الهجرة وقوات الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة، أمر حاسم الأهمية للقضاء على الاتجار بالبشر.

وفي حين أن معظم البلدان قد سنت تشريعات لتجريم الاتجار بالبشر، لا يزال يتعين توجيه الاهتمام إلى إنفاذها. وعليه، يجب على الدول نفسها والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لمنع تفشي ثقافة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، يجب أن يحصل الضحايا على المساعدة الكافية والدعم وسبل الانتصاف الفعالة.

ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى مكافحة ومنع أنشطة الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية الضالعة في الاتجار بالبشر والعمل القسري والرق المعاصر. وإستونيا تعتقد أن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع يجب ويمكن القضاء عليه. ولكن لبلوغ هذا الهدف، علينا تكثيف النضال. ونظل على استعداد للمشاركة بنشاط في المناقشات المقبلة لبلورة استجابة المجتمع الدولي تجاه هذا التهديد العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية هنا في مجلس الأمن.

إن الرق المعاصر هو جريمة القرن الحادي والعشرين. إنه جريمة خبيثة تتنوع أشكالها ومتغيرة وبالغة التعقيد، ولذلك فإنه جريمة لا يمكن مكافحتها إلا بتطبيق نهج عصرية ومبتكرة وقابلة للتكيف تستخدم نتائج البحوث الجديدة وأحدث التكنولوجيات. ويجب أن تتكيف الإجراءات التي نتخذها مع الحالة المحددة قيد البحث. وعلاوة على ذلك، فإن استجابتنا يجب أن تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية، وكذلك لنوع الاستغلال المشار إليه.

وأود أن أشدد على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في مكافحة جميع أشكال الرق المعاصر. إننا نناقش اليوم موضوعا معقدا. والعديد من كيانات الأمم المتحدة – وليس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحده، وإنما منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكلفة بالعمل بشأن جوانب محددة لهذا التحدي.

وللأسف تتكرر ازدواجية الجهود، بل ويمكننا حتى أن نجد منافسة بين هذه الكيانات، وذلك ليس في مصلحة أحد. إن تعقيد المشكلة يتطلب تعزيز وتحسين التنسيق والاتساق في استجابة الأمم المتحدة، وهو أيضا الحد الأدنى الذي يستحقه ملايين الضحايا. وعلاوة على ذلك، فإن هذا هو بالضبط ما دعا إليه قادة ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عندما اعتمدوا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو ما طلبه مجلس الأمن في القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

ومع أخذ كل ما تقدم في الاعتبار، فإننا نشجع الأمين العام على وضع هذه المسألة في صدارة جدول أعماله، ومواءمتها مع جهود الإصلاح التي تركز على المنع والاضطلاع بدور استباقي في تعزيز تحسين التنسيق وتعميق التعاون، ولا سيما داخل الأمم المتحدة بل وخارجها. وتتمثل بعض الخيارات المتاحة في تعيين مبعوث خاص مكلف بتيسير التنسيق وتعزيز فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص و/أو إنشاء فرقة عمل لتوجيه الكيفية التي ينبغي بها تعزيز استجابة الأمم المتحدة.

وأود أن أعلن أنه في وقت لاحق من هذا العام، ستستضيف هنغاريا المشاورات الإقليمية لمبادرة التحالف المعني بالغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها منظمة العمل الدولية، والتي يتمثل الغرض منها في تعزيز التعاون والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتتطلع هنغاريا إلى عملية استعراض خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٧، ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في المناقشات المقبلة.

وأعتقد حقا أن علينا إذكاء الوعي وتسليط الضوء على هذه الجريمة قدر المستطاع في جميع أنحاء العالم، عن طريق وسائط الإعلام ومن خلال التعبير الفني، وهو ما يتطلب عمل الصحفيين والفنانين معا. وعلينا أن نعمل لكي يدرك الجميع هذه الجريمة ويفهموها. علاوة على ذلك، بينما نشجع التصديق على بروتوكول باليرمو وبروتوكول عام ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري لمنظمة العمل الدولية على أوسع نطاق ممكن، نود أن نشدد على أن التنفيذ الفعال لهذه الصكوك الدولية ضروري أيضا.

وكفالة المساءلة أمر لا بد منه. وينبغي للدول تكثيف جهودها الرامية إلى العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود لهذه الجرائم، فإن التعاون الدولي في مجالي القضاء وإنفاذ القانون أمر أساسي. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على إمكانات الآلية التي يجري إنشاؤها حاليا للمساعدة في التحقيق مع المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية ومحاكمتهم، بما فيها تلك التي تندرج ضمن موضوع مناقشة اليوم المفتوحة.

قدمت هنغاريا مساهمتها الطوعية في الآلية، ونشجع الآخرين على الاقتداء بنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم، التي تستمد المزيد من الأهمية الآن، في ضوء الدورة السنوية الحالية للجنة وضع المرأة. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ٧٩ في المائة، تقريبا ٨٠ في المائة من ضحايا الاتجار هم من النساء والأطفال، ولذلك السبب، تعد مكافحة هذا التهديد أمرا عاجلا وحاسما.

إن آفة الرق آفة مقيتة لأنها تديم الهيمنة، وتؤدي إلى تدهور الحياة البشرية. والعبودية الحديثة، خلافا لشكلها التقليدي، لا تسعى إلى امتلاك الأشخاص. بل إنها تهدف إلى السيطرة عليهم باستغلال حياتهم أو ثمار عملهم. ويشكل كل من الاسترقاق الجنسي في حالات الصراع، والاتجار بالنساء والفتيات، والسخرة والعمل القسري، مظاهر لهذه الآفة.

وقد أصبحت العصابات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، المروج الرئيسي للبؤس الإنساني، وتكرسه لتحقيق مكاسب مالية. كما أن علاقتها المتنامية مع الإرهابيين مدعاة للقلق العالمي، خاصة وأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين. وتتيح حالات الصراع، من خلال مجموعة من الظروف والفرص، بيئة مثالية لهذه التحالفات غير المقدسة. وتعتبر الجرائم المشينة مثل استرقاق النساء والأطفال جنسيا وتجنيدهم في الجماعات المسلحة، إهانة ليس فقط لجميع قواعد القانون الدولي، وإنما أيضا للبشرية نفسها. ويجب أن نعمل معا لإيجاد حل لهذا الانحراف.

وكان القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) المتخذ في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قرارا مهما، ليس فقط باعتباره تأكيدا لا لبس فيه من جانب المجتمع الدولي لالتزامه بمواجهة ذلك الخطر، ولكن كذلك كدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية ترمي إلى منع وتجريم وملاحقة الضالعين في الاتجار بالأشخاص. وبينما يشكل القضاء على أشكال الرق المعاصر، غاية في

حد ذاته، يتعين أيضا منع وصول أموال الاتجار للجماعات الإرهابية.

وشكلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكولاها المتعلقان بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ركنا أساسيا في الإطار العالمي القائم، الذي يرمي للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد ألهمت بدورها أيضا وأثرت في السياسات المحلية. وكطرف في الاتفاقية، اتخذ بلدي باكستان، عددا من التدابير التشريعية والإدارية، لمعالجة الاتجار بالأشخاص.

إن المجتمع الدولي يشهد حاليا نزوحا بشريا تاريخيا لم يسبق له مثيل. ويكمن تفشي الشعور باليأس وانعدام الآفاق، الناجم عن طول أمد الصراع وانعدام الأمن، في صميم تلك الظاهرة، التي تعد إحدى أكبر المآسي في عصرنا وتحديا واضحا في عصرنا. وتظل شرائح كبيرة من السكان المعنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ضعيفة بشكل خاص. ويسعى المجتمع الدولي إلى تطوير استراتيجيات متماسكة ومنسقة لإدارة تلك الحركات، ويتعين أن تظل مصلحة ورفاه الفئات الأضعف، أمرا بالغ الأهمية في سياستنا الخاصة بالاستجابة. ويجب علينا بوجه خاص، ضمان ألا يقع ضحايا هذه الظروف، في سعيهم إلى إيجاد الأمان والحماية خارج حدودهم، فريسة جديدة للاتجار والاعتداء.

وفي باكستان، عشنا في ظل هذه المثالية، من خلال استضافة إخواننا وأخواتنا الأفغانيات، لقرابة أربعة عقود، وكفالة سلامتهم في بلدهم المؤقت. وهناك ضرورة ملحة لتطوير استجابة عالمية أفضل وأكثر تنسيقا. ويجب أن يدعم التعاون الوثيق بين الدول نجاح ذلك النهج. وفي المستقبل، سيتمثل التحدي الأساسي بالنسبة للمجتمع الدولي في تحقيق التوازن بين جوانب سياسات مكافحة الاتجار وحقوق الإنسان وإنفاذ القانون. ويجب حماية ضحايا الاتجار وعدم معاقبتهم. وينبغي أيضا بذل جهود متضافرة لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة. وما لم نعمل بحزم على إخماد نيران الحروب والصراعات التي تولد هذه الظواهر، فإن جهودنا ستكون في أحسن الأحوال متشنجة وغير كافية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إن الكرسي الرسولي يشكر رئاسة المملكة المتحدة على إثارة موضوع اليوم في هذه القاعة، في إطار مستوى مناقشة مفتوحة.

وقد أوضح البابا فرانسيس من خلال كلامه وتصرفاته، منذ أيامه الأولى كبابا أن الكفاح ضد الاتجار بالأشخاص سيشكل إحدى الأولويات المميزة لفترة ولايته كبابا. ولم يتردد في تعريفه بأنه شكل من أشكال الرق الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا مشينا وخطيرا لحقوق الإنسان، وآفة بشعة، موجودة في جميع أنحاء العالم على نطاق واسع، بما في ذلك ارتباطها بالسياحة.

والتزايد الكبير في عدد ضحايا الاتجار، هو نتيجة للعديد من الأسباب. من بينها الفقر المدقع والتخلف والإقصاء، لا سيما عندما يقترن ذلك بعدم الحصول على التعليم أو فرص العمل الشحيحة أو حتى غير الموجودة. ولا يتوانى المتجرون بالبشر عن استغلال الضعفاء بالذات الذين يهربون من الحرمان الاقتصادي والكوارث الطبيعية. لكن في أيامنا هذه، أصبحت الحروب والصراعات المحرك الرئيسي للاتجار بالأشخاص. فهي توفر بيئة مواتية، يمكن أن يعمل فيها المتجرون، لأن الأشخاص الفارين من الاضطهاد والنزاعات، هم معرضون بوجه خاص لخطر الاتجار. وقد أوجدت النزاعات، ظروفا تمكّن الإرهابيين والجماعات المسلحة وشبكات الجريمة

المنظمة عبر الوطنية من الازدهار، عن طريق استغلال الأفراد والسكان الذين يعانون من حالة ضعف شديد جراء الاضطهاد والأشكال المتعددة للعنف.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي الإعراب مرة أخرى عن قلقه العميق بشأن الطوائف المسيحية القديمة والأيزيديين وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية في بلاد ما بين النهرين، الذين استعبدوا وتم بيعهم وقتلهم والاتجار بهم، وتعريضهم لأقسى أشكال الإذلال. إن عدم بذل جهود جادة لمحاكمة مرتكبي أفعال الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، يترك الكثيرين في حيرة وتساءل كيف يمكن التغاضي عن الكثير من الفظائع، قبل إنقاذ الضحايا وتوفير الحماية والعدالة لهم.

ومرة أخرى، يود الكرسي الرسولي أن يؤكد إدانته القوية والمتواصلة للسهولة النسبية التي تقع بها الأسلحة، بل حتى أسلحة الدمار الشامل، في أيدي الإرهابيين والجماعات المسلحة، ومنحها الوسائل، بنفس الدرجة من السهولة، لاستعباد الأفراد، بل وحتى مجتمعات محلية بأكملها. فانتشار الأسلحة، سواء أكانت أسلحة دمار شامل أو مجرد أسلحة تقليدية، ييسر ويطيل أمد الصراعات العنيفة التي تجعل الناس عرضة للمتجرين والمهربين. وما دامت الحروب والصراعات مستعرة، سيستمر الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والسخرة وسيتواصل انتشار الجرائم المماثلة.

لذلك، يناشد الكرسي الرسولي بقوة الدول، عدم توريد أسلحة إلى جماعات أو أنظمة يرجح جدا استخدامها ضد شعبها، وتنفيذ المعاهدات المتعلقة بالأسلحة بصرامة، والاستخدام الكامل لقوة القانون في مكافحة الاتجار بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، يفاقم تجريم المهاجرين غير النظاميين وغير القانونيين ضعفهم، ويدفعهم إلى التعامل مع المتجرين والتعرض لأشد أشكال الاستغلال، وجعلهم أقل رغبة في التعاون مع سلطات إنفاذ القانون للقبض على المتجرين ومعاقبتهم.

إن التحدي الذي يشكله الاتجار بالأشخاص هائل، ويتطلب استجابة ملائمة. واليوم، للأسف، لا تزال تلك الاستجابة دون مستوى ذلك التحدي. وكما قال البابا فرانسيس في مرات عدة، حتى وإن كان المجتمع الدولي قد اعتمد العديد من الاتفاقات، واعتمدت فرادى البلدان قوانين تهدف إلى إنهاء الرق بجميع أشكاله، ورغم إطلاق استراتيجيات عديدة، لمكافحة تلك الظاهرة على الصعيدين الوطني والدولي، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال زيادة الوعي العام، وتحسين تنسيق جهود الحكومات والجهاز القضائي، والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والأخصائيين الاجتماعيين لإنقاذ الملايين من الأطفال والنساء والرجال الذين يستمر حرمانهم من الحرية ويجبرون على العيش في ظروف أشبه بالعبودية.

بطريقة خاصة، يحث الكرسي الرسولي مجلس الأمن على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر فعالية في مكافحة آفة الاتجار بالبشر، لا سيما من خلال مسؤوليته المتعلقة بمنع وإنهاء النزاعات المسلحة والمساعدة في توطيد السلام وتحقيق التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأشكر المملكة المتحدة على الحفاظ على الزخم الذي ولدته المناقشة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7847)، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر الماضي بمبادرة من إسبانيا.

لقد عرضت النزاعات المسلحة والإرهاب والأزمات الإنسانية الأفراد إلى مخاطر متزايدة في الاتجار بهم في مناطق

النزاع وخارجها. والنساء والأطفال عرضة بشكل خاص لهذا الخطر؛ فهم يشكلون، في الواقع، ٧٩ في المائة من جميع ضحايا الاتجار. واستجابة لآفة الاتجار، يجب أن نجد أجوبة، تكون متعددة الأوجه مثل الجريمة الشنيعة نفسها. ونحتاج، على الصعيد الدولي، إلى تحقيق التصديق العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ولا سيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكفالة أن نجمع البيانات اللازمة لفهم التحديات فهما تاما، على سبيل المثال، بوضع نظام شامل لجمع البيانات.

ويجب علينا أن نتبع نهجا شاملا متعدد التخصصات وعابرا للحدود. ويجب علينا زيادة أوجه التآزر فيما بين وكالات الأمم المتحدة ووضع استجابة شاملة مشتركة للأمم المتحدة تشمل الممثلتين الخاصتين للأمين العام المعنيتين بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وبالأطفال والنزاع المسلح. إن فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص التابع للأمم المتحدة هو أحد الوسائل الهامة لهذا التنسيق.

وينبغي لنا أن نحيط مجلس الأمن علما بالصلة بين الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، وأن ندعم قدرة المجلس على النظر في الصلات بين هذا الاتجار والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ويجب علينا، علاوة على ذلك، أن نستخدم عملية الاستعراض المقبلة لخطة العمل العالمية بشأن الاتجار بالبشر والاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بها في تشرين الأول/أكتوبر لتحديد استجابات ملائمة للتحديات الراهنة ومناقشة اتخاذ تدابير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نلاحق العائدات المتأتية من الاتجار بالبشر ونضمن المساءلة.

وقد اتخذت ألمانيا، على الصعيد الوطني، خطوات إضافية لمعالجة التحديات المتزايدة الناجمة عن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين مؤخرا. إننا نعلم أن برامج إعادة التوطين والنقل يمكن أن تقلل من خطر وقوع أشخاص ضعفاء ضحايا لمتجرين جشعين. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قمنا باعتماد تدابير قانونية جديدة لمنح ضحايا الاتجار تصاريح إقامة. وكمثال على ذلك، أود أن أذكر برنامجنا الذي وصل من خلاله ما يزيد على ١٠٠٠ لاجئ إيزيدي إلى ألمانيا، بمن فيهم السيدة نادية مراد باسي طه، سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة من أجل كرامة الناجين من الاتجار بالبشر.

كما بدأنا مبادرة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء وطنيين متعددين لحماية الذين يعيشون في أماكن إقامة اللاجئين – ولا سيما النساء والأطفال – من العنف، بما في ذلك الاتجار. وكجزء من تلك المبادرة، نشرت معايير الحد الأدنى للحماية في عام ٢٠١٦. وسيساعد منسقون مدربون تدريبا خاصا في تنفيذ تلك المعايير في ما يصل إلى ١٠٠ من أماكن إقامة اللاجئين حتى نهاية عام ٢٠١٧.

وبصورة أعم قمنا بسن تشريع في عام ٢٠١٦، لتعزيز حماية النساء والأطفال. واعتمدنا أحكاما جديدة في القانون الجنائي، من بين تدابير أخرى.

وختاما لبياني، أؤكد من جديد على مدى أهمية أن نعمل معا جميعنا ونضاعف جهودنا للتصدي للنزاعات وعدم الاستقرار، لأنها تمثل عوامل دفع رئيسية للهجرة والاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد كيكرت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أولا أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت والهامة.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

كثيرا ما تؤدي سياقات النزاع وما بعد النزاع إلى تلك الظروف التي يزيد فيها تعرض المدنيين لخطر الوقوع ضحايا للاتجار. وقد يصبح الفارون من العنف ضحايا للاتجار على طول طريق هجرتهم أو بعد وصولهم إلى بلدان مقصدهم. كما تنخرط الجماعات المسلحة كذلك بنشاط في الاتجار بالأشخاص في الأراضي التي تعمل فيها.

وهناك الكثير من الأدلة على أن تهريب المهاجرين، بما في ذلك من حالات النزاع وما بعد النزاع، تتزايد تداخلا مع الاتجار بالبشر. إن حسن إدارة الهجرة النظامية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية ضرورية للجهود الرامية إلى منع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر على طول طرق الهجرة. ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى الدورة المواضيعية غير الرسمية بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والأشكال المعاصرة للرق، بما في ذلك التحديد السليم للمهاجرين وضحايا الاتجار وحمايتهم ومساعدتهم، في فيينا في وقت لاحق من هذا العام. وسيجري هذا في إطار العملية التحضيرية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وبوصف النمسا بلد عبور ومقصد لحركات الهجرة المتزايدة التي نشهدها في أوروبا، فقد عززت تدريب مسؤولي الهجرة واللجوء وموظفي مراكز الاستقبال، مع التركيز بوجه خاص على تحديد ضحايا الاتجار بالبشر. وفي الوقت نفسه، تم تكثيف التعاون الدولي في التحقيقات في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، من جملة أمور، من خلال إنشاء مكتب عمليات مشتركة ضد شبكات تهريب البشر في فيينا كمنبر إقليمي ونقطة اتصال للمحققين من بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ويبقى الاتجار بالأشخاص لحد كبير، كما أشار الكثيرون، نشاطا جنسانيا. فقد أكدت ذلك نتائج تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦. ولا يزال الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي يشكل أكثر من نصف جميع حالات الاتجار ويغلب على المتأثرين النساء والفتيات. ويبين العنف ضد المرأة والاستغلال الجنسي والزواج القسري، كما يظهر كثيرا في حالات النزاع، أن عدم المساواة بين الجنسين يشكل جزءا من المشكلة العامة.

والأطفال عرضة بشكل خاص للوقوع ضحايا للاتجار. وتبلغ النسبة الإجمالية للأطفال من ضحايا الاتجار ٢٨ في المائة. وقد تم تجنيد الآلاف من الأطفال من قبل الجماعات المسلحة واستخدموا كأطفال جنود. وكذلك ترغم الفتيات على الزواج ويُستخدمن في الأعمال المنزلية والاسترقاق الجنسي. كما يستغل الفتيان، إلى جانب كونهم يستخدمون في القتال – في السخرة لاستغلال الموارد الطبيعية، على سبيل المثال.

وفي حالات النزاعات المسلحة، يستخدم الاتجار بالبشر كذلك كاستراتيجية لاستهداف الأقليات الإثنية والدينية. وتواصل النمسا الدعوة إلى اتباع نهج محوره الضحايا، مع التركيز على منع الاتجار بالبشر وحماية ضحايا الاتجار بالبشر أو غيره من أشكال الاستغلال الخطيرة. ومن الواضح كذلك أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم الجناة إلى العدالة، وعن وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب. وفي سياقات ما بعد انتهاء النزاع، تشكل المساءلة وآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك على الصعيد الدولي، عناصر رئيسية لتحقيق السلام المستدام.

ومن المهم الاعتراف بالصلات القائمة بين النزاع والاتجار بالبشر وأشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأخرى.

وسيساعدنا الفهم الأفضل للروابط على تحسين استجابتنا الرامية إلى منع الاتجار بالبشر ومكافحته.

لقد كان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع سجله في برنامج المساعدة التقنية، ولا يزال شريكا رئيسيا لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التدابير العملية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونشيد كذلك، في هذه المرحلة، بالخبرة والمساهمة القيمة للمنظمات غير الحكومية في إطار الجهود المنسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. كما إنني مسرور جدا بأن توفرت لنا فرصة الاستماع للممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنسق المشارك لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي قدم مثالا جيدا لما يمكن أن تسهم به المنظمات الإقليمية.

ونكرر التأكيد على أهمية بروتوكول باليرمو، الذي يوفر التعريف المتفق عليه دوليا لجريمة الاتجار بالبشر، ويركز على منع الاتجار وحماية الضحايا ومقاضاة الجناة. إننا ندعو جميع الدول إلى التصديق عليه من دون تأخير وضمان تنفيذه بفعالية.

وأخيرا، ظل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالبشر ييسر تقديم مساعدة مباشرة لحوالي ٢ ٥٠٠ من ضحايا الاتجار سنويا. ولا يعمل ذلك إلا على تغطية جزء ضئيل من جميع الضحايا، وتنتظر العديد من المشاريع التمويل اللازم. ومع ذلك فإنه يظل يشكل إسهاما هاما جدا. ولذلك نشجع جميع الدول على المساهمة في الصندوق الاستئماني بغية كفالة التمويل لصالح العديد من البرامج الجديرة بالاهتمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد بلدي، أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة مسألة بهذا التأثير الكبير والأهمية في عالم اليوم، ألا وهي الاتجار بالبشر في حالات التراع. كما نتمنى للمملكة المتحدة كل النجاح خلال رئاستها لمجلس الأمن فيما تبقى من الشهر.

وكما يتذكر الجميع، فقد اجتمعنا قبل ثلاثة أشهر فقط في هذه القاعة نفسها، واتخذنا القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). وقد قدمه وفد بلدي لأننا نعتقد أنه يسهم في توضيح الأهوال التي يعيشها الآلاف من الرجال والنساء والأطفال كضحايا للسخرة والرق والممارسات المماثلة الأخرى التي ترتكبها المنظمات الإرهابية التي ترتبط بشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وكجزء من الأولوية التي تعطيها حكومة بيرو لمكافحة هذه الآفة أصدر الكونغرس في بيرو، في ٦ كانون الثاني/يناير، قانونا يدمج جرائم الاستغلال الجنسي والاسترقاق وغير ذلك من أشكال الاستغلال في قانوننا الجنائي، مع عقوبات بالسجن تتراوح من ١٠ إلى ١٥ سنة. وستكون عقوبة جريمة السخرة السجن من ٦ إلى ١٢ سنة. وذلك جهد رئيسي استكمل بوضع سياسة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وسائر أشكال الاستغلال.

وترى بيرو التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية أن من الضروري أن نكافح الاتجار بالأشخاص وفقا لاستراتيجية متكاملة وشاملة ومنسقة تعنى بالجريمة. ونعني بعبارة ''متكاملة'' أنه ينبغي اتباع نهج شامل لمنع المسؤولين عن تلك الجرائم ومحاكمتهم، علاوة على تقديم المساعدة إلى الضحايا، ولا سيما لأكثر الفئات ضعفا مثل الأطفال والمراهقين والنساء.

ونعني بعبارة ''الشمول'' أنه ينبغي لنا اعتبار الاتجار بالأشخاص جريمة ذات صلة بالجرائم الأخرى كالاتجار بالمخدرات والاتجار بالمهاجرين التي تتطلب أيضا اتخاذ إجراءات فعالة بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، والتي نحث على الالتزام بها.

ونعني بـ ”التنسيق“ التنسيق بين الوكالات الوطنية المعنية، والذي يشمل أيضا تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي فضلا عن الصعيد الدولي. وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على مبادرة بيرو المتعلقة بمناطق الحماية القانونية الرامية إلى إقامة تحالف للاتفاقات الثنائية، وهو ما شرعت وزارة خارجية بيرو سلفا في تنفيذه مع البلدان المجاورة. وتوصلنا حتى الآن إلى اتفاقات مع كولومبيا وبوليفيا وإكوادور في حين تستمر المحادثات حاليا مع الأرجنتين والبرازيل وشيلي وباراغواي.

ونرحب بعمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ونحن على ثقة بأنه يمكننا الاعتماد على المساعدة والدعم المستمرين من جانب الأمم المتحدة، وخاصة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وأود أن أؤكد مجددا إدانة بيرو القاطعة للاتجار بالبشر في حالات النزاع أو أي ظروف أخرى، فضلا عن إدانة السخرة لا سيما بالنسبة للأطفال. وأؤكد للمجلس مرة أخرى دعم بلدي القوي في التصدي لهذه المشكلة الخطيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري. ونعرب عن تقديرنا للأفكار الثاقبة التي تقاسمها الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية.

فالاتجار بالأشخاص ليس سوى ظلام حالك بيننا. وأدى الارتباط غير المقدس بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة في حالات النزاع إلى تفاقم هذا السيناريو. وأدان مجلس الأمن عبر قراره ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشكل قاطع جميع حوادث الاتجار بالأشخاص. وفي ضوء الطلب المقدم إلى الأمين العام بتقديم توصيات بشأن تنفيذ القرار، فإننا نغتنم هذه الفرصة للنظر في خمس مسائل.

أولا، يجوز للأمين العام أن ينظر في تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى لتنسيق ورصد الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويجب أن تواصل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية استكشاف السبل لزيادة تعزيز وتكملة بعضها بعضا وفقا لولاية كل منها. وستكون الدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وكذلك المتغيرات الإقليمية والوطنية مفيدة في رسم الطريق إلى الأمام. وبوسع مكاتب المكلفين بولايات ذات صلة، ولا سيما المعنيين بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والأطفال والنزاع المسلح، والهجرة، أن يقدموا إسهامات قيّمة.

ثانيا، يجب أن يظل ضحايا الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة، بما في ذلك في حالات النزاع، في صدارة خطة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار. ويجب استمرار الدعم المستمر وبطريقة يمكن التنبؤ بها لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لصالح ضحايا الاتجار بالأشخاص. وبالنظر إلى تزايد أوجه هشاشة اللاجئين والمشردين، يجب أن تواصل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها الاهتمام بالجهود الرامية إلى التصدي لتدفقات الاتجار عبر الحدود باعتباره جزءا من حراك الهجرة المختلطة. ويشدد وفد بلدي على أهمية تناول هذه المسألة بشكل كاف في إطار الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة المقبل، ونتطلع إلى المشاورات المواضيعية ذات الصلة.

ثالثا، بالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في المجال القانوني، فإن معدل محاكمة وإدانة المتجرين بالبشر في جميع أنحاء العالم لا تزال منخفضة نسبيا. وبوسع الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة أن يؤدي دورا أساسيا في آليات التحقيق

الوطنية والدولية فيما يتعلق بجمع الأدلة على الجرائم في الوقت المناسب وبطريقة منظمة. ويمكن لهذه الأدلة أن تمثّل لبنة هامة في الجهود الرامية إلى مساءلة الجناة وتوفير العدالة والانتصاف للضحايا. ويجوز لمجلس الأمن النظر في اللجوء إلى مجموعة من الأدوات المتاحة له لأجل مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن الاتجار بالأشخاص والجرائم الأخرى ذات الصلة في حالات النزاع.

رابعا، في معظم الحالات الواضحة غالبا ما تساهم العائدات المتأتية من الاتجار بالأشخاص والاسترقاق والسخرة مباشرة في تمويل الإرهاب. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الدعم والدعوة إلى الامتثال للصكوك والالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة، فضلا عن معايير فرقة العمل للإجراءات المالية بغية التصدي أي صلات ضعيفة محتملة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. ونحث الدول الأعضاء على العمل على تطوير شبكات استخبارات فعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف رصد واعتراض وملاحقة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالأشخاص والجرائم الأخرى ذات الصلة.

خامسا، ينبغي أن يكون للأولوية الرئيسية للأمم المتحدة ألا وهي منع نشوب النزاعات أثر لازم على التصدي لعوامل الضعف الكامنة وراء الاتجار بالأشخاص والجرائم الأخرى ذات الصلة. وتهيئ أسباب جذرية بعينها للنزاعات أيضا بيئة مواتية لظهور الإرهاب والتطرف العنيف، علاوة على السخرة والاتجار بالأشخاص. ويجب على مجلس الأمن وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة التصدي لتلك الأسباب في سياق إسهامها في تحقيق هدف وعملية الحفاظ على السلام، مستفيدة في ذلك من كفاءات كل منها.

وبوصفها بلد منشأ وعبور ومقصد، فقد اتخذت بنغلاديش موقعا رياديا في مبادرات مكافحة الاتجار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد ترجم التزام رئيسة الوزراء الشيخة حسينة الشخصي بمكافحة هذه الآفة إلى سلسلة من الإجراءات الجريئة والإيجابية.

ختاما، واستجابة لدعوة الأمين العام هذا الصباح، فإننا نكرر مجددا التزامنا بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في مواصلة تعزيز استجابة الأمم المتحدة المنسقة لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاسترقاق والسخرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام: الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع والسخرة والرق. واستمعنا باهتمام إلى العروض المقنعة من مقدمي الإحاطات الإعلامية، والتي هي بمثابة تذكير بالعمل الذي سنضطلع به لاحقا.

تؤيد بولندا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية، هناك اليوم نحو ٢١ مليون شخص من ضحايا السخرة. ويبلغ عدد ضحايا الاستغلال الجنسي القسري من بين أولئك الذين تعرضوا لاستغلال الأفراد أو المؤسسات ٤,٥ مليون شخص. وأكثر ما يثير الشعور بالقلق الشديد أن نحو ٥,٥ مليون طفل في جميع أنحاء العالم قد دُمرت حياتهم من جراء الاتجار والسخرة تحت تهديد العنف. وتشهد هذه الظاهرة المؤسفة الخطيرة – التي نلحظها في جميع القارات – ازديادا مستمرا وتستدعي الاهتمام العالمي واتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب المجتمع الدولي.

وترتبط أشكال الرق المعاصر بالتمييز والإقصاء الاجتماعي والفقر وعدم المساواة بين الجنسين. وتبدو آثارها على السلام والأمن واضحة بشكل خاص في البلدان المتأثرة بالتراع. ومن شأنها أيضا تقويض جهود بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء التراع.

وما تزال بولندا مصممة على مكافحة الاتجار بالبشر والعمل القسري، فضلا عن المشاركة في مكافحة المشكلة على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويعرّف القانون الجنائي البولندي الرق والاتجار بالبشر ويجرّمهما. وعلى الصعيد الإقليمي، تنفذ بولندا سياسات مكافحة الاتجار، وهو موضوع أعتقد أنه قد تم تناوله بشكل واف في بيان الاتحاد الأوروبي. وفي إطار الأمم المتحدة، كانت بولندا أحد المبادرين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وصدّقنا أيضا على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية المتعلقة بالسخرة، بما في ذلك اتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أسهمت بولندا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الاتجار بالأشخاص (انظر S/PV.7848) المعقودة تحت الرئاسة الإسبانية، وشاركنا أيضا في تقديم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن الموضوع.

وأيدت بولندا في جنيف في العام الماضي، تجديد مجلس حقوق الإنسان لولاية المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة. ونؤيد أيضا عمل المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، نحث المجتمع الدولي على تعزيز الأنشطة الرامية إلى حماية الأطفال في حالات التراع، ونشدد على الدور الذي يمكن أن يؤديه أمناء المظالم الوطنيين لصالح الأطفال في ذلك المجال.

أخيرا وليس آخرا، نعرب عن تأييدنا التام للهدف ٨,٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي يسعى إلى كفالة اتخاذ التدابير الفورية والفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥.

وفي رأينا، عند معالجة الأشكال المعاصرة للرق، هناك ثلاث مسائل في غاية الأهمية: أولاً، زيادة الوعي وتعزيز الوقاية؛ وثانياً، تحديد هذه الجرائم والتحقيق فيها والمقاضاة مرتكبيها بصورة ملائمة؛ وثالثاً، توفير الحماية والدعم للضحايا؛ وتتطلب هذه الأهداف كلها زيادة الاهتمام والجهود المشتركة للحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والناجين والمجتمع المحلي والزعماء الدينيين. وسنتمكن من خلال تحسين تصميم الاستراتيجيات من الوصول إلى السكان المعرضين للخطر وإضعاف الشبكات الإجرامية الدولية، وفي نهاية المطاف، تعزيز سيادة القانون والسلام والأمن.

وفي الختام، أود أن أؤكد أننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن مواجهة الآثار اللاإنسانية للرق المعاصر وكفالة الاستماع إلى أصوات الضحايا. لذلك، أود مرة أخرى أن أشكر المملكة المتحدة على إتاحة الفرصة لي للتكلم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية تحديدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للإنتربول لدى الأمم المتحدة.

السيد رو (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن هذا الموضوع الأساسي والخطير والبعيد الأثر.

إن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وهي المنظمة الوحيدة في العالم للتعاون بين أجهزة الشرطة، ملتزمة التزاماً كاملاً بمساعدة دولها الأعضاء الـ ١٩٠ في مكافحة هذا الشكل من الجريمة المنتشر على نطاق واسع. ويتسق دعمنا دائماً مع المادة ٣ من دستورنا، التي تحظر علينا اتخاذ أي إجراء في المجال السياسي أو العرقي أو العسكري أو الديني.

ولطالما كان لظاهرة الاتجار بالبشر عنصران: إنساني وجنائي. وهذا هو الإطار الذي تستخدمه الإنتربول لتوجيه أعمالها فيما تؤدي دوراً أساسياً من خلال شراكتها مع هيئات الأمم المتحدة، مثل المنظمة الدولية للهجرة أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في التصدي لتحديات التشغيل والإنفاذ – مع التركيز المستمر على الجانب الإنساني.

فما هي الخدمات التي نقدمها للدول الأعضاء؟

أولاً، هناك ''وحدة المجتمعات الضعيفة'' التابعة لنا والتي تركز على الاتجار بالبشر بجميع أشكاله وعلى العمل القسري. إن جهودنا التعاونية تشمل مراحل عديدة بدءا من الوقاية إلى الحماية، من خلال اتباع نهج قائم على الشراكة المنهجية، يُوضع في خدمة دولنا الأعضاء. وتدعم مكاتبنا الإقليمية السبعة هذه الوحدة التي يوجد مقرّها في ليون بفرنسا، والتي يستضيف كل منها موظفاً متخصصاً في الموضوع. وبهذه الطريقة، يمكن أن تساعد الإنتربول شرطة الدولة، خلال انتشارها التكتيكي، لتفكيك الشبكات الإجرامية التي تقف وراء الاتجار بالبشر، والتي تنشط بشكل خاص في مناطق النزاع، كما نرى اليوم. وعلى سبيل المثال، سيقود فريق متفرغ من الإنتربول، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشروعاً في أوكرانيا يركز على تهريب المهاجرين في عام ٢٠١٧.

ثانياً، تم توسيع فريق خبراء الإنتربول المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر في كانون الثاني/يناير ليشمل أكثر من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء. وسيعقد الفريق اجتماعه المقبل في ١٤ و ١٦ آذار/مارس في لشبونة، وستموله وزارة خارجية الولايات المتحدة. وأدعو جميع البلدان إلى إرسال خبرائها الحاليين إلى هناك بانتظام ليكونوا أعضاء، أو إلى تعيين خبير إذا لم يكن لديها خبير مشارك حتى الآن.

كما تنشر الإنتربول وتنفذ مجموعة من المنتجات والخدمات لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة الجريمة المرتبطة بالاتجار بالبشر. ومن بينها نشرة الإنتربول، وهي أداة لتتبع المجرمين والمشتبه بهم أو لتحديد أماكن المفقودين أو لجمع معلومات لأغراض التحقيق؛ وقواعد البيانات تتضمن معلومات لتحديد الهوية أو معلومات عن وثائق السفر المفقودة أو المزورة أو المسروقة أو بصمات الأصابع أو الصور التحليلية للحمض النووي أو أدوات لتحليل صور الاعتداء على الأطفال؛ أو حتى حلول تكنولوجية لربط موظفي إنفاذ القانون بجميع هذه الأدوات، بما في ذلك عند المعابر الحدودية عن طريق شبكتنا الآمنة: منظومة I-24/7.

وأخيراً، فإن الأداة أو الخدمة الأخيرة التي نوفرها هي عمليات التنسيق، مثل عملية تعزيز الحدود التي أطلقتها الإنتربول مؤخرا تحت اسم Adwenpa 2، وهي تركز على غرب أفريقيا وقد أُعدت بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأدت مؤخراً إلى اعتقال متجرين بالبشر ومصادرة مخدرات وسيارات مسروقة ومبالغ نقدية بكميات كبيرة وسلع مزيفة – وكلها تشكل أدلة واضحة على الجريمة المنظمة. وقد وُضع سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٦ عاماً تحت الحماية، في حين أُلقي القبض على المسؤولين عن الاتجار. وكما يبين هذا المثال، فإن اتباع نهج متكامل هو السبيل الوحيد لتنفيذ استجابة مفيدة وفعالة للتصدي للاتجار بالبشر والاتجار بالأطفال ولشبكات الاسترقاق والعمل القسري، وكذلك لزيادة معدلات الاعتقال والمقاضاة،، وهو ما جرت الإشارة إليه في هذا الصباح.

وهذه الجريمة لا تعرف الحدود؛ وعندما لا تستخدم الدول جميع الأدوات المتاحة لها، مثل تلك التي تتيحها الإنتربول، تجني الشبكات الإجرامية المنظمة المنعدمة الضمير الفوائد مباشرة. فلنكفل أن لا يحدث ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

إن الاتجار بالبشر، مع الأسف، سمة شائعة بصورة متزايدة للنزاعات المعاصرة. وفي هذا الصدد، أود الرد على اثنين من الأسئلة الرئيسية المطروحة في المذكرة المفاهيمية التي أُعدت للمناقشة (S/2017/198، المرفق). أولاً، كيف يمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها تحسين معالجة أوجه الضعف لدى النساء والفتيات والأطفال والمشردين؟ ثانياً، كيف يمكننا ضمان العدالة لضحايا الرق أو الاتجار بالبشر أو العمل القسري أثناء النزاعات؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول، تطبق خطة عمل بلجيكا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر استراتيجيات مختلفة للعناية بالفئات السكانية الضعيفة. فهي، على سبيل المثال، تأخذ المنظور الجنساني في الاعتبار. كما أنها تنظم دورة ”تدريب للمدربين“ لأفراد الدفاع الذين يكافحون الاتجار بالبشر. ويجري تنظيم تدريب ذي صلة أيضاً لموظفي الوكالة الاتحادية المكلفة باستقبال ملتمسي اللجوء. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد دليل لتثقيف ملتمسي اللجوء بشأن شروط العمل وحقوق العمال في بلجيكا بغية الحد من خطر الاعتداء والاستغلال.

ثانيا، تشكّل مكافحة الإفلات من العقاب عنصراً أساسياً من خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن أولويات الخطة حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف، ولا سيما العنف الجنسي. وهذا موضوع نعالجه أيضاً في لجنة وضع المرأة. ونظراً لأن الاتجار بالبشر أثناء النزاعات يكون في كثير من الأحيان لأغراض الاستغلال الجنسي، يورد جزء من خطة العمل بالتفصيل عدة إجراءات ملموسة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية، أنوّه بالمبادرة التي أشارت إليها الأرجنتين وبلجيكا وسلوفينيا وهولندا خلال المناقشة المفتوحة السابقة بشأن الاتجار بالبشر (انظر S/PV.7847)– لتعزيز التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف لتبادل المساعدة القانونية بين الدول وتسليم المطلوبين للمقاضاة المحلية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. إن من شأن هذه المعاهدة أن تكون أداة مفيدة لتيسير تحسين التعاون العملي بين الدول في التحقيق والملاحقة القضائية لهذه الجرائم، وأن تمكّن الأطراف الموقعة عليها من الوفاء بالتزاماتها الدولية وتعزيز هيئاتها القضائية الوطنية على حد سواء.

وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الرئيسية عن محاكمة مرتكبي هذه الجرائم على عاتق كل دولة ولكن، بسبب الطابع عبر الوطني لها، يثبت أن هذه مهمة صعبة. وفي الواقع، فإن المشتبه فيهم أو الشهود أو الأدلة أو المواد التي تثبت ارتكاب أفعال الاتجار بالبشر يجب في الغالب تجميعهم من عدة دول. وهكذا فإن المساعدة القانونية الفعالة المتبادلة بين الدول أمر أساسي بالنسبة للدول التي ترغب في التحقيق والمقاضاة في هذه الجرائم وكفالة العدالة للضحايا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توِي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن التهاني للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على توليها رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس.

إن الرق المعاصر والاتجار بالبشر يمسّان كل بلد تقريبا ويشكلان أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن العالميين، فضلا عن ازدهارنا الاقتصادي المشترك. والاتجار بالبشر يؤثر

على النساء والأطفال والرجال، ويعرّض الأشخاص للعمل القسري والاستغلال الجنسي على نحو وحشي.

وتدين حكومة كمبوديا الملكية بشدة جميع حالات الرق والاتجار بالبشر. وتماشيا مع خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يؤيد وفدي نهجا ثلاثيا يركز على الوقاية، والحماية، والمقاضاة.

في ما يتعلق بالوقاية، يرى وفدي أن جهود الوقاية الفعالة يجب أن تركّز على كبح النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية تماما. وكما يتضح من الطريقة التي تعمل بها الجماعات المسلحة غير الحكومية، فإن الصلات القائمة بين الصراعات المسلحة والاتجار بالبشر متعددة الأوجه. فالجماعات المسلحة غير الحكومية تدعو علنا إلى استرقاق النساء والأطفال بغية تحقيق أهدافها المضللة. وهي تنشط في تشجيع الرق والاتجار بالبشر كوسيلة لتمويل عملياتها وكوسيلة للحرب على السواء.

والمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي هذا السياق، على المجلس أن يؤدي دورا نشطا في التصدي لحالات الصراع من خلال تعزيز الحوار والحلول التفاوضية السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يتابع تنفيذ قراراته، وينشيء ولايات واضحة وواقعية لحفظ السلام.

علاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل وثيق مع الجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق زيادة المشاورات بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومنع نشوب الصراعات هو أفضل سياسة للحماية من الاتجار بالبشر، وعندما يكون الصراع أمرا حتميا، ينبغي لمجلس الأمن أن ينخرط بنشاط في وقف تصعيد الأعمال العدائية، بغية حماية السكان الضعفاء.

وإن حماية الأشخاص الضعفاء، ولا سيما السكان المشردين واللاجئين، ذات أهمية محورية لنجاح الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر والعمل القسري والرق المعاصر من قبل الجهات غير الحكومية. وفي ضوء ذلك، فإن التنفيذ الكامل لبروتوكولات باليرمو وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، يؤدي دورا حاسما في التصدي للإتجار بالبشر بصورة شاملة.

علاوة على ذلك، فإن تنفيذ التدابير الوقائية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمكنه أن يحشد الجهود لتعزيز حماية حقوق أشد فئات السكان ضعفا. وفي هذا الصدد، تود كمبوديا أن تشدد على أهمية التنفيذ الكامل للهدف ٢/٥ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاتجار بهن؛ والهدف ٧/٨، الذي يركز على القضاء على العمل القسري والرق والاتجار بالبشر؛ والهدف ٢/١٦، الذي يرمي إلى إنهاء الاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال.

ولضحايا الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، حق أساسي في الحماية وفقا للقانون الدولي. وفي هذا السياق، من الضروري كفالة توفير الخدمات الطبية والنفسية لضحايا الاتجار بالجنس والعمل القسري، مع توفير الدعم الاقتصادي لضحايا الاتجار بالبشر من خلال برامج التدريب والتوظيف. ومن المهم أيضا تجنب وصم هؤلاء الضحايا بينما تجري إعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي هذا السياق، يؤيد وفدي إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ويشجع الدول على التبرع للصندوق.

وهذا يقودني إلى مسألة المقاضاة، التي تعزز بشكل مركزي الجهود الوقائية والحمائية في مكافحة الاتجار بالبشر. ولقد أدرك مجلس الأمن في قراره ٢٣٣١ (٢٠١٦) أن الاتجار

بالبشر يساهم في انتشار الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي، مما يؤدي إلى تفاقم النزاع وزيادة انعدام الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، يؤكد قرار مجلس الأمن ٢١٩٥ (٢٠١٤) أن الإرهابيين يستفيدون من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص.

وبما أن مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم أمر محوري للقضاء على الاتجار بالبشر، يلاحظ وفدي الجهود المبذولة لإنشاء آلية دولية تركز على جمع الأدلة على الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من التنظيمات الإرهابية. إن كمبوديا ترحب بجميع هذه المبادرات التي يجري تنفيذها مع الاحترام الواجب لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي ضوء أهمية التعاون الدولي لإنفاذ القوانين أثناء الملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالبشر، سوف تواصل كمبوديا شراكتها الطويلة الأمد مع الشركاء الإقليميين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول، وغيرهم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر أنه في مكافحة الرق المعاصر والاتجار بالبشر، يجب على المجتمع العالمي أن يكفل التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية. وبعد أن صدّق وفد بلدي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، فهو يعتقد أن هذه الجهود يجب تنفيذها بطريقة منسقة وشاملة، مع المراعاة الواجبة لحقوق الضحايا والاحترام التام لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود بكل احترام تذكير جميع الدول الأعضاء باستكمال ملاحظاتها في غضون أربع دقائق، وبخاصة في ضوء العدد الكبير من المتكلمين المسجلين في قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع، والعمل القسري، والممارسات الأخرى المماثلة.

ونود أن نبدأ بالإشادة بالأمين العام على تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ عن تنفيذ تدابير التصدي للإتجار بالأشخاص (S/2016/949) والتوصيات الواردة فيه.

إن الاتجار بالبشر يلقى رواجا في كل حالة تقريبا من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. وقد ثبت أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقطع الأثرية المسروقة وبالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غالبا ما يتّبع السبل ذاتها التي يستخدمها المتجرون بالبشر. وهذه الأنشطة تهدد السلم والأمن الدوليين، على سبيل المثال من خلال دعم الإرهاب وكذلك الجماعات الإجرامية والمسلحة. ويدرك وفدي أن أحد أكبر المخاطر التي يتعرض لها المشردون هو خطر الاتجار بهم، ولا سيما اللاجئون الفارون من النزاع.

وعمليات الاتجار بالبشر كثيرا ما تزدهر في ظل الظروف التي تكون فيها المؤسسات وقدرات إنفاذ القانون متآكلة وضعيفة نتيجة استمرار الصراع. وهذا الأمر يقوض سيادة القانون، مما يساهم بدوره في الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويفاقم الصراع وانعدام الأمن. وهذه الحلقة المفرغة تقتضي منا بذل جهود متحدة ومتضافرة ومطردة وتعاونية، يتمثل هدفها النهائي في التصدي للصراع، بما في ذلك أسبابه الجذرية. وهذا يتطلب منا التصدي للتحديات الإنمائية وكذلك التدخلات الخارجية، مثل تلك التي شهدناها مؤخرا في ليبيا والعراق وسورية، مما أدى إلى انتشار اللاجئين والمشردين داخليا.

إن أفريقيا تنتظر باهتمام شديد تقييم خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي سيعقب جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الاتجار بالأشخاص. وهذه خطوات هامة إلى الأمام في تعزيز تصدينا المشترك لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي موضع ترحيب صادق من جانبنا.

وتود جنوب أفريقيا أيضا أن تنوّه وتذكّر الدول الأعضاء بدور الاتحاد الأفريقي، الذي يولي اهتماما خاصا لمسألة الاتجار بالبشر. ففي عام ١٩٨١، اعتمد الاتحاد الأفريقي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يحظر الرق والاتجار بالبشر. ولقد استُكمل الميثاق فيما بعد بالميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، مما أوجد أحكاما محددة لحماية النساء والأطفال من الرق.

وعلاوة على ذلك، فإن خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والأطفال، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٦، أعادت تأكيد الأحكام التي نصت على صك دولي بشأن الاتجار بالبشر، وشجعت الدول الأفريقية على اعتماد التشريعات والتدابير المؤسسية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد وقعت جنوب أفريقيا وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وقدمت هذه الاتفاقية توجيها قيما إلى جنوب أفريقيا في سن قانون منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٣، وهو أول تشريع شامل في جنوب أفريقيا بشأن الاتجار بالبشر، الذي يهدف من بين جملة أمور إلى تنفيذ الالتزامات الدولية لجنوب أفريقيا فيما يتعلق بهذا التحدي.

وأطلق دوليا عام ٢٠١٦ العمل العالمي لمنع ومواجهة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وجنوب أفريقيا من أوائل البلدان الـ ١٣ التي حددت للمشاركة في هذه المبادرة الهامة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اشتركت حكومة جنوب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطلاق هذه المبادرة، التي أكدت بقوة التزام جنوب أفريقيا الراسخ بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن جنوب أفريقيا لا تزال قلقه للغاية ومعنية بمسألة الاتجار بالبشر داخل حدودنا بل داخل المنطقة والقارة وفي أماكن أخرى في العالم على السواء. والتأثير الخاص للاتجار بالأشخاص في حالات النزاع المسلح على النساء والأطفال، وزيادة تعرضهم للعنف الجنساني والجنسي، يثير قلقا خاصا. وأن هناك المزيد من الأشخاص مشردين حاليا اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية يمثل تحديا كبيرا، الأمر الذي يعرض الناس في جميع أنحاء العالم لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار. ويجب على مجلس الأمن إذ يعمل في إطار ولايته اتخاذ موقف حازم وحاسم في منعها حتى لا يتسنى لجزر الإرهاب والاتجار والجماعات المسلحة بأي شكل من الاستفادة من الاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

السيدة قدري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع العاجل والحاسم الأهمية.

تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن الاتجار بالبشر مشكلة عالمية تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، على المجتمعات الغنية والفقيرة. إنها

جريمة عابرة للأوطان وضحاياها في كل مكان. ولذلك من مسؤوليتنا المشتركة وضع حد لهذه الجريمة الدنيئة والانتهاك المروع لحقوق الإنسان.

ومن الواضح أن الفئات الأكثر ضعفا هم المحاصرون في النزاع: وهم النساء والأطفال واللاجئون. والاتجار بالأشخاص في مناطق النزاع ليس ظاهرة جديدة. إنها حقيقة معروفة وموثقة لا في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا في أفريقيا وآسيا وحتى في أوروبا. أثناء الحروب في البوسنة وكوسوفو، استخدم العنف الجنسي بصورة منهجية لبث الرعب والإذلال في نفوس السكان المدنيين. لكن وبالرغم من الوعي والغضب الدوليين، لا يزال لدينا قصور في فهم الاتجار بالبشر. فقدراتنا على مقاضاة المتجرين ومساعدة الضحايا غير كافية، في حين أن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالبشر مجزأة وأحيانا متداخلة.

وعلينا أن نقر بأنه، بالرغم من جهودنا، فقد تفشى الاتجار بالبشر بشكل مخيف و لم يخبو. وإلى جانب الإرهاب، أدى إلى همجية جديدة، لم يسبق لها مثيل في نطاقها وعنفها. يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب الاتجار بالبشر والعنف الجنسي، مع إفلات كامل من العقاب، كسلاح للإرهاب، بل أيضا بوصفه مصدرا هاما للإيرادات في ظل تدني المخاطر والأرباح الاستثنائية. يجب ألا نسمح باستمرار هذا. ولا يوجد ما يضعف الروح المعنوية ويقوض القيم التي نمثلها أكثر من ثقافة الإفلات من العقاب.

بيد أن الاتجار بالبشر في حالات النزاع لا يقتصر على سياق الإرهاب. فالنزاعات المختلفة المحتدمة اليوم تؤدي إلى تشريد جماعي للفئات الضعيفة تحديدا التي تقع بسهولة فريسة لشبكات الاستغلال والاتجار.

إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي شاركت ألبانيا في تقديمه يسلم بأن الاتجار بالبشر يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، يحدد العلاقة المعقدة القائمة بين الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزاع والإرهاب. وبوصفه أول قرار للمجلس عملي المنحى للتصدي للاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، كان خطوة هامة إلى الأمام.

ولكن التوعية وبيانات الإدانة لا تكفي. وتقوم حاجة ماسة إلى تنسيق العمل الدولي. ولدينا تحت تصرفنا الإطار القانوني الدولي ذو الصلة – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، بما فيها البروتوكول المكرس لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي هذا الإطار، علينا تعزيز مشاركتنا وتعاوننا على الصعيدين الإقليمي والدولي. فتبادل الاستخبارات والتحقيقات المالية وقوانين مكافحة غسل الأموال والتعاون القضائي – يجب استخدام الترسانة الكاملة تحت تصرفنا لمكافحة الاتجار بالبشر وتفكيك الشبكات الإرهابية. ويجب أن يكون المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام من الشركاء الرئيسيين، وبخاصة فيما يتعلق بالمنع وحماية الضحايا.

وما زالت ألبانيا ملتزمة بقوة بالقضاء على الاتجار بالبشر. وتمشيا مع بروتوكول باليرمو واتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر، فإن استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وخطة عملها تركز على الضحايا وتراعي الاعتبارات الجنسانية. وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت ألبانيا والجبل الأسود وكوسوفو في كانون الأول/ديسمبر الماضي إعلانا مشتركا عن التزامها بكفالة تطبيق الإجراءات الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار وحمايتهم.

وفي الختام، أود أن أكرر أننا نحتاج إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف متكاملة لمكافحة هذا التفشي للجريمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، نشجع الأمين العام على تعزيز

أوجه التآزر بين وكالات الأمم المتحدة وكفالة تنسيق منظومة الأمم المتحدة استراتيجيا لجهودها في مجال مكافحة الاتجار عبر ركائزها للتنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وكذلك في أعمالها في المجال الإنساني. وألبانيا على استعداد للمشاركة بنشاط في المناقشات والأنشطة لتعزيز استجابة الأمم المتحدة في القضاء على هذه الآفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس وعلى تقديم هذه المسألة الهامة للمناقشة أمام المجلس.

تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأفريقي، والبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الموضوع قيد المناقشة يكتسي أهمية في السياق العام لحقوق الإنسان، ولكن الأهم من ذلك، أهميته بالنسبة لمسألة الحكم فيما يتعلق بالسلام والأمن، فضلا عن الأسباب الكامنة وراء الاتجار بالبشر في حالات النزاع. والواقع أن حالات النزاع تولد انتهاكات لحقوق الإنسان، مما يعود بالفائدة على المتجرين والجهات الداعمة لهم سياسيا واقتصاديا. لا حاجة لي لأكرر الأهوال التي تواجه الذين يتعرضون للاتجار والرق المعاصر وكذلك أشكال الإيذاء الأخرى. فإلى جانب تجريدهم من كرامتهم الإنسانية، يتم عزل من يتعرضون للاتجار والمستعبدين غالبا عن أي مساعدة محتملة قد يحصلوا عليها من خلال الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز.

ما برحت ناميبيا تنعم بالاستقلال في هذا الشهر منذ ٢٧ عاما. وقد عملنا جاهدين حتى الآن لكفالة التصدي لأي نوع من الاتجار ووضع حد له في مساراته، وترى ناميبيا أن الحكم الرشيد وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات أمور ضرورية لردع الجريمة والاتجار أو الرق بأي شكل من الأشكال. ولذلك تؤيد ناميبيا تعهد الاتحاد الأفريقي بنزع الأسلحة وإسكاتها في القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠. ولن يتطلب الحكم الرشيد حسن الجوار فحسب بل التعاون الإقليمي. ومن الضروري في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، استعادة الثقة في إنفاذ القانون وقدرته على توفير الأمان للسكان.

لقد تم الاعتراف بالاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة والإرهاب في قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦). وضحايا الاتجار، لا سيما من النساء والأطفال، عرضة للبغاء والعمل القسري والاستعباد والزواج القسري وحتى لاستخدام العنف الجنسي كسلاح في الصراع. بيد أن جميع هذه الأمور تُعزى إلى الافتقار إلى الحكم الرشيد.

ويتمثل جانب هام آخر للحكم الرشيد وصون السلام والأمن في ضمان تمكن الشباب والنساء من الحصول على مزايا اقتصادية مثل التعليم والعمالة. وفي هذا المقام، يجب أن ندرك الدور الأساسي لأهداف التنمية المستدامة ودورها في القضاء على الفقر والحد من مسببات الإجهاد الاقتصادي التي يمكن أن تؤدي إلى بطالة الشباب وإلى إيجاد أشكال من السخط التي يمكن أن تقوض السلام والأمن. وبينما نبني الاقتصادات، يجب أن نكفل التنمية والسلام والأمن. وفي غياب نظم الحكم هذه، يتعرض البشر للإهمال ويصبحون أكثر عرضة لشرور الاتجار البشر وبالسلع الأساسية على السواء.

ولطالما اعترفت ناميبيا بأهمية الحكم الرشيد وعملت جاهدة، منذ استقلالها، من أجل إرساء نظم للحكم والأمن. وأدرجنا ضمانات في دستورنا، تكفل استقلال الهيئات القضائية والتشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الآونة الأخيرة، فإننا نعمل لضمان إصدار تشريع يوفر الحماية لضحايا الجريمة

وكذلك للمبلغين عنها. وعلاوة على ذلك، فإن الخطة الإنمائية الوطنية لناميبيا تستند إلى أربع ركائز. ويتمثل إحداها في تعزيز الحكم الرشيد من خلال بناء مؤسسات فعالة.

ويتعين على مجلس الأمن أن يظل ثابتا في الاضطلاع بولايته لدعم وضمان السلام والاستقرار العالميين. ويعتمد أولئك الذين يتم الاتجار بهم أو المعرضون لجريمة الاتجار، ولا سيما في حالات النزاع، على اتخاذ المجلس لإجراءات حازمة بشأن المسائل المعروضة عليه في هذا الصدد.

وكما نعلم جميعا، فإن الاتجار بالأشخاص ليس مشكلة مرئية دائما. فغالبا، ما يجري تهديد الضحايا أو الضحايا المحتملين لإجبارهم على التزام الصمت. ولذلك، تعتقد ناميبيا أن استخدام المبادئ التوجيهية لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمكن أيضا أن يعزز فعالية مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها في جهودها المنسقة في التصدي للاتجار بالأشخاص والعمل القسري والرق المعاصر. وعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن حفظة السلام من النساء يحصلن على ردود إيجابية من ضحايا الاستغلال الجنسي والاغتصاب والزواج القسري وحتى الاتجار. ولذلك، ينبغي أن تعمل منظومة الأمم المتحدة لكفالة إشراك النساء في عمليات حفظ السلام وتحسين إمكانية وصول الضحايا إليهن.

وناميبيا تؤيد أيضا بقوة مشاركة مفاوضات في حل النزاعات. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يقوم بدور أساسي بالإصرار على وجود توازن بين الجنسين في الوفود. وفي هذا السياق، نثني على الأمين العام غوتيريش لندائه القوي والمتسق إلى الدول الأعضاء من أجل إشراك مزيد من النساء في بعثات الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، دعم ناميبيا الثابت والمستمر لمعالجة قضايا السلام والأمن من حيث صلتها بالاتجار بالبشر والعمل القسري والرق والممارسات المماثلة الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم.

وتؤيد بلغاريا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الاتجار بالأشخاص انتهاك جسيم لحقوق الإنسان كما أنه أحد أخطر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأكثرها ربحية، وهو يخلف تبعات هائلة على البشر وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وتتفاقم المشكلة أكثر بفعل النزاعات وما يعقبها من حركات نزوح كبرى للاجئين والمهاجرين الذين كثيرا ما يصبحون أهدافا سهلة لمختلف أشكال الاستغلال. ولذلك، من الضروري تسريع الاستجابة العالمية في مكافحة الاتجار بالبشر من خلال اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات وعابر للحدود. وفي عالم تسوده العولمة، لا يمكن لبلد بمفرده أن يفكك شبكات المُتجرين. وينبغي تحسين التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد في ما يتعلق بتبادل المعلومات وتحديد هوية الضحايا وتقديم الدعم لهم وإعادة إدماجهم.

وفي السنوات الأخيرة، عززت بلغاريا تعاونها في مجال إنفاذ القانون مع بلدان الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين على صعيد الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وسلطات إنفاذ القانون البلغارية تشارك بنشاط في العديد من العمليات العابرة للحدود الوطنية التي يقودها الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى كبح الاتجار بالبشر وتهريبهم وتقديم الجناة إلى العدالة. وبلغاريا، التي تشكل حدودا خارجية للاتحاد الأوروبي، تولي اهتماما خاصا للصلات بين النزاع والاتجار بالأشخاص وتدعم بنشاط الجهود التي تقودها الأمم

المتحدة لإنهاء الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة، والتي تؤدي إلى تدفقات الهجرة.

ويمثل الاستدلال في وقت مبكر على ضحايا الاتجار في تدفقات الهجرة المختلطة إحدى الأولويات الرئيسية للجنة الوطنية البلغارية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي أقامت شراكات قوية مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة بهدف ضمان الإدارة الفعالة لعمليات الهجرة واحترام الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص. وتستثمر الحكومة البلغارية في بناء قدراتها على تحديد هوية ضحايا الاتجار المحتملين والفعليين في أوساط المهاجرين وملتمسي اللجوء وعلى توفير الحماية الكافية، ولا سيما للأطفال المتنقلين.

وبلغاريا ملتزمة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، المعروفة باسم بروتوكولات باليرمو، والتي تمثل أساسا متينا للقانون الدولي في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، رحبت بلغاريا بأول قرار لمجلس الأمن بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات التراع – القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وبلغاريا هي أحد بلدان أوروبا التي يوجد لديها أشمل إطار مؤسسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وكانت بلغاريا إحدى الدول الرائدة في أوروبا في مجال اعتماد تشريعات خاصة لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك في عام ٢٠٠٣. وتعاقب بلغاريا على الاتجار بالبشر، وفقا لأعلى المعايير القانونية الدولية وقد خطت خطوة أخرى عن طريق فرض عقوبة أشد في حالة الجرائم التي يكون ضحاياها من الأطفال. وتعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على المستوى المركزي، وهناك تسع لجان محلية لمكافحة الاتجار، متخصصة في منع الاتجار في أوساط المجتمعات المحلية الضعيفة. وتركز الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بشكل خاص على الاكتشاف المبكر والوقاية.

إن الاتجار بالبشر ظاهرة ذات طابع جنساني، حيث أن غالبية الضحايا هم من النساء والفتيات. وفي بلغاريا، كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، فإن معظم ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي هم من النساء والفتيات. وفي ضوء ذلك، فإن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في بلغاريا توفر مساعدة متخصصة للنساء ضحايا الاتجار في ثلاثة ملاجئ تمولها الحكومة.

وبالنظر إلى كون الأطفال معرضين بشدة للاتجار، يجري تنظيم حملات سنوية للوقاية في المدارس بالشراكة مع السلطات المحلية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وشبكة من المتطوعين الشباب. كما أُنشئت آلية تنسيق متخصصة للإحالة ولمساعدة الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال من ضحايا الاتجار. وفي الأشهر المقبلة، ستفتتح السلطات البلغارية مرفقا متخصصا جديدا لتوفير الحماية والمساعدة للأطفال ضحايا الاتجار ولإعادة إدماجهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة جاشي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): نعرب عن امتناننا لرئاسة المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم الهامة. كما أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم في هذه المناقشة.

تؤيد جورجيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وسأضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الاتجار بالبشر مشكلة عالمية تؤثر على الفئات الأكثر ضعفا: النساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون والأقليات. وهذا الانتهاك الشنيع لحقوق الإنسان يُفضي إلى

أشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكما ذكر زملاؤنا، فإن الجماعات الإرهابية كثيرا ما تستخدم الاتجار بالبشر كسلاح للإرهاب ومصدر للدخل. وأدت زيادة تحركات اللاجئين والمهاجرين إلى زيادة كبيرة في خطر الاتجار بالبشر.

وبالتالي، فإننا نرحب بزيادة تركيز مجلس الأمن على هذه المسألة، مع اتخاذ أحدث قراراته ٢٣٣١ (٢٠١٦).

وعلى الأمم المتحدة ووكالاتها دور خاص يتعين عليها القيام به على جميع المستويات، لا سيما فيما يخص تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين في حالات الطوارئ وما بعد الطوارئ. إن انخراط مجلس الأمن بشأن هذه المسألة سيعزز الجهود المبذولة لهذا الغرض، إلى جانب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١).

إن مكافحة الاتجار بالبشر من بين الأولويات الأساسية للحكومة الجورجية منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد شهد البلد تقييما عاليا بشكل متزايد لتدابيره الخاصة بمكافحة الاتجار، من جانب آليات الإبلاغ العالمية. ويوثق التقرير الأخير لمؤشر الرق العالمي لعام ٢٠١٦، وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن ممارسات حقوق الإنسان، والتقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر التابع لمجلس أوروبا، التقدم الملحوظ الذي حققه البلد. ويضع مؤشر الرق العالمي جورجيا في المرتبة الثانية من حيث الإجراءات المتخذة، بالنظر إلى ناتجها المحلي الإجمالي، وبوصفها البلد السابع عشر بين ١٦٧ دولة اتخذت أكثر تدابير مكافحة الاتجار فعالية.

وبينما نشهد ذلك التقدم، أود أن ألخص أربعة عوامل نجاح ودروس مستفادة فيما يتعلق بما نجح في بلدي. أولا، الالتزام السياسي المستدام والإطار التشريعي الدائم التطور، هما السبيل لتحقيق النجاح. وتم وضع إطار تشريعي ملائم، وتم تجريم الاتجار بالبشر بشكل صريح في جورجيا. ووحدت جورجيا مؤخرا رؤيتها في خطة عملها الوطنية حول ما يسمى العناصر ٤، وهي المنع والحماية والمقاضاة والشراكات حول الاتجار بالبشر.

ثانيا، كان للنهج المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة أهمية حاسمة. وقام مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات بقيادة وزارة العدل، بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة العمل والصحة والشؤون الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، وصندوق الدولة لمساعدة الضحايا بدور حاسم.

ثالثا، ينبغي أن ينصب التركيز على التحقيقات الاستباقية. وقد ضاعفت جورجيا من التحقيقات الاستباقية خلال السنوات الـ ٤ الماضية، بفضل الأفرقة المتنقلة الخاصة ووحدة خاصة لمكافحة الاتجار في إطار وزارة الداخلية.

وأخيرا، كان إذكاء الوعي العام بالاتجار أساسيا كتدبير وقائي ضروري. لذلك، ستقوم جورجيا بتكثيف جهود التوعية العامة من خلال استراتيجية المعلومات الجديدة، التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفا.

إن احتلال الاتحاد الروسي غير القانوني لمناطق أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وتسخينفالي في جورجيا، يظل القيد الوحيد الذي يمنع حكومة جورجيا من الممارسة الكاملة لتدابيرها الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر. لا توجد آليات لتحديد حالات الاتجار المزعوم بالأشخاص في الأراضي المحتلة وإجراء تحقيقات بشأنها وملاحقتها قضائيا على نحو فعال، بينما تواصل السلطة القائمة بالاحتلال فرض قيود لا مبرر لها على السكان المحليين، ولا سيما المنحدرين من أصل جورجي.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن جورجيا لا تزال ملتزمة بزيادة التعاون الدولي الرامي إلى اتخاذ تدابير مراقبة فعالة عبر الحدود. إننا ملتزمون بتعزيز الجهود الدولية المبذولة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر والرق المعاصر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الصادق لرئاسة المملكة المتحدة على اختيار موضوع ”الاتجار بالبشر في حالات النزاع“ لهذه المناقشة. لقد جاء هذا الموضوع في أنسب وقت، حيث يشهد عالمنا اليوم أزمة لم يسبق لها مثيل من النزاعات، تتسم بالتعقيد والتدفقات الهائلة للأشخاص التي بلغت مستوى قياسيا وصل حد ٥٩,٥ مليون شخص. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في مخاطر الاتجار بالبشر. وثمة حاجة بالتالي، إلى أن نفكر معا بغية البحث عن سبل ووسائل تعزيز الإجراءات من جانب المجتمع الدولي، ليس لمكافحة هذه الآفة فحسب، ولكن أيضا، أولا وقبل كل شيء، من أجل الإسراع بحل الصراعات وبناء السلام الدائم.

إن الاتجار بالأشخاص هو أحد أكثر الجرائم شناعة، وأحد الظواهر التي تقوض بعمق حياة الأشخاص، لأنها تضرب الجزء الأكثر أهمية من الشخص، وهو كرامته أو كرامتها، وقيمته الإنسانية. وليس هناك ما هو أكثر إذلالا من أن يقع شخص ضحية لتلك الآفة. إن الصلة بين النزاعات والاتجار بالأشخاص واضحة، كما أشارت إلى ذلك المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، في تقريرها الأخير الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان (A/71/303). وتتطور الظاهرة ليس فقط خلال الكوارث الإنسانية والطبيعية، بل أيضا كنتيجة مباشرة للأزمات الإنسانية، رغم أن فقدان الحياة يجذب اهتماما أكبر.

والسبب بسيط. حيث أن النزاعات تؤدي إلى بروز حالات تتسم بضعف الأشخاص المتأثرين بانتهاكات حقوقهم، وكذلك فيما يتعلق بفقدان المؤسسات العامة والخدمات الأساسية. ويستخدم المتجرون تلك السياقات الهشة للغاية، من أجل ارتكاب هذه الأعمال الشنيعة مع الإفلات من العقاب، وبالتالي تحويل تلك الأماكن الهشة إلى بلدان منشأ وعبور للاتجار.

لكن حالات النزاع ليست هي فقط أحد أسباب الاتجار الذي يستحق اهتمامنا. تشكل كل من الثغرات الديمقراطية، وعدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والاضطرابات المدنية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، والفساد، والإفلات من العقاب، وغياب سيادة القانون، وعدم التقيد بنتائج الانتخابات، وسجن المنشقين والزعماء السياسيين، مرتعا خصبا يمكن للاتجار بالبشر أن يزدهر فيه.

وقد حدد مجلس الأمن مسألة الاتجار بالبشر باعتبارها أولوية. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7585)، سمع المجتمع الدولي للمرة الأولى الشهادة المؤثرة وصرخة الإنذار الصادرة عن السيدة نادية مراد، التي هي إحدى الناجيات من الاستغلال والاسترقاق الجنسيين على أيدي تنظيم داعش. وأعقب تلك الشهادة المؤثرة اعتماد المجلس للبيان الرئاسي S/PRST/2015/25، الذي أظهر التزام المجلس بمنع وتجريم الاتجار بالبشر والتحقيق مع المتورطين فيه وملاحقتهم قضائيا، بما يؤدي إلى عكس مسار ذلك الاتجاه.

ومع ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يعزز عمله لمكافحة الآفة على عدة مستويات، ولا سيما من خلال، أولا، تحسين تنسيق استجابة المجتمع الدولي للأزمة. ويتطلب ذلك مراعاة جميع جوانب النزاع، منذ البداية، ولا سيما الإدارة الإنسانية والمسؤولة للتشرد. ثانيا، يعد تعزيز الإرادة السياسية ضروريا لحل النزاعات وبناء السلام الدائم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المتضررين وضحايا الاتجار، والتركيز بصفة خاصة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ثالثا، يلزم التركيز على أدوات لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الديمقراطية وسيادة

القانون، وتوفير العدالة والخدمات العامة والمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. رابعا، يعتبر تعزيز التعاون الدولي ضروريا لمواجهة الطبيعة العابرة للحدود لآفة الاتجار بالبشر.

وإذ يسلّم المغرب بضرورة مكافحة هذه الجريمة الشنيعة، فقد قام بالتصديق على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، قام المغرب بتحديث إطاره التشريعي لمنع الاتجار بالبشر ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق اعتماد، القانون ٢٧-١٤ المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويشمل ذلك القانون، في جملة أمور، التعاريف الواسعة للاتجار بالبشر ومفهومي الاستغلال والضحية.

ويشمل القانون أيضا العقوبات والتدابير الوقائية لحماية الضحايا وإدانة الجناة، مع تعزيز الجزاءات ضد مرتكبي الجرائم ضد الأطفال والحوامل والأشخاص في الحالات الهشة. ويتضمن أيضا أحكاما بشأن التدابير المؤسسية لمكافحة هذه الظاهرة، مع إنشاء لجنة استشارية تقدم تقاريرها إلى رئيس الحكومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أخبر جميع الدول الأعضاء بأننا سعداء حقا لرؤية العدد الكبير من الأشخاص الذين يريدون المشاركة في هذه المناقشة الهامة.

ولكن لكي أكون منصفا مع العشرين متكلما المتبقين على القائمة، سأستخدم مطرقتي في حال تجاوز المتكلمون مدة أربع دقائق. وأطلب ممن يساعدون الممثلين الدائمين أن يربتوا على كتفهم في حال خاطر الممثل الدائم أو الممثلة الدائمة بتجاوز الوقت المحدد. ويمكن للوفود أن تعمم الملاحظات كاملة على جميع أعضاء مجلس الأمن فيما بعد.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فترويلا البوليفارية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نعرب عن أطيب تمنياتنا لوفد المملكة المتحدة بالنجاح في توجيه أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نشكر أوكرانيا على الحنكة التي قادت بها أعمال المجلس في شهر شباط/فبراير. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وكذلك للسيدين يوري فيدوتوف وكيفن هايلند والسيدة إلواد علمان على إحاطاتهم الإعلامية.

ترى جمهورية فترويلا البوليفارية أن من الضروري الإشارة إلى أن جرائم الاتجار بالبشر والعنف والانتهاك والاستغلال الجنسيين والرق المعاصر والعمل القسري تمثل، من أي منظور، ممارسات مشينة ندينها بشدة، خاصة لأنها انتشرت واتسعت في حالات النزاع المسلح الجاري في جميع أنحاء العالم، ولا سيما تلك التي تروج لها الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات العنيفة من غير الدول التي تنشط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل داعش وجبهة النصرة وبوكو حرام. وقد سببت الأعمال الإرهابية التي قامت بها هذه الجماعات مأساة إنسانية، تمثل أكثر الفئات ضعفا – النساء والفتيات والفتيان، الضحايا الرئيسيين لها، للأسف، حيث وجدوا أنفسهم عالقين في حروب لم يبدؤوها وأصبحوا سلعا لشبكات الاتجار الإجرامية هذه.

إن هذه الهمجية عقبة خطيرة أمام تحقيق السلام الذي طال السعي إليه والذي ناضلنا من أجله بضراوة في بيئاتنا الوطنية والإقليمية. وهذا هو السبب الذي يجعل الأمم المتحدة أفضل منتدى للعمل معا لمنع ومكافحة انتشار هذا النوع من الجرائم من خلال معالجة أسبابه الجذرية. ونحث جميع الجهات الفاعلة الدولية على اتخاذ إجراءات فعالة للقضاء على هذه الآفة. فلا يسعنا أن ندع الحياة البشرية ليستخدمها هؤلاء

المجرمون كغنائم حرب. إن هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، لا سيما من قبل جميع الذين يحرضون على النزاعات ويروجون للتدخل المسلح والنزاعات. وينبغي محاسبة المسؤولين، على جميع المستويات، أمام القانون.

وعلى الرغم من أن هذه الجريمة البشعة وما يتصل بها من ممارسات تؤثر على جميع الدول لحد ما، فإن الطريقة التي تُناقش بها في مجلس الأمن – وتحديدا، في سياق النزاع المسلح – تتطلب منا أن نسلم بأن أحد أسباب ازدياد هذه الجريمة سوءا في السنوات الأخيرة هو تدمير قدرات الدولة في البلدان المعنية نتيجة التزعة التدخلية لدى البلدان التي تروج للإطاحة بالحكومات وتدمر النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتهيئ الظروف المواتية لنمو الإرهاب الدولي، الذي يهدد السلم والأمن الدوليين اليوم، بينما ينتهك الحقوق الإنسانية للسكان المدنيين المتضررين من الإجراءات الإجرامية لتلك البلدان. وتلك هي الحال في العراق وليبيا وسورية وبلدان منطقة الساحل الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر، حيث يكافح قادتها وشعوبها اليوم بهمة لاستعادة السلام والاستقرار في أعقاب تدخلات أجنبية مسلحة، أدت إلى صدمات ومعاناة إنسانية كبيرة.

ويجب علينا ألا ننسى حقيقة أن هذه ليست ظاهرة جديدة، كما أنها لا تقتصر على الجماعات الإرهابية. فقد ظلت الدول الكبرى في العالم تتسبب في الحروب وتشكل أطرافا رئيسية في الترويج لها طوال التاريخ المعاصر. كما أنها تمثل الجهات الرئيسية لتصنيع وتسويق الأسلحة. إنها بحاجة إلى موارد طبيعية غير محدودة، تسعى إلى الحصول عليها في جميع الظروف، لكي تشبع شهيتها الجامحة للاستهلاك. وهي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تجاوزات الحروب، التي تسببت في التدفقات الهائلة للاجئين والاستغلال الجنسي للمدنيين والعمل القسري والرق المعاصر. وسيُطلب من رعاة هذه المآسي تبرير أفعالهم أمام القانون وسيخضعون لحكم التاريخ عليهم.

ولن تتوانى فترويلا أبدا في مطالبتها لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي بوضع حد لإمدادات الدعم المالي واللوجستي والأسلحة إلى الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات العنيفة من غير الدول التي تروج لجريمة الاتجار بالبشر واسترقاق الرجال والنساء واستخدامهم كمشتركين فاعلين في النزاعات المسلحة، فضلا عن استغلالهم بطرق عديدة والتسبب في تفاقم دوامة المعاناة والموت. لقد فاض بنا الكيل من الأخلاقيات ذات الوجهين والمعايير المزدوجة في تقييم ومكافحة الجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر في حالات النزاع. ويجب علينا أن ندين الاتجار بالبشر والرق المعاصر، ولكن علينا كذلك أن ندرك أن هذه الإدانة الشديدة يتعين أن تترافق مع اتخاذ إجراءات ملموسة تشمل إنهاء أنشطة أولئك الذين يرعون النزاعات سرا أو علنا من أجل تحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية.

وعلينا، في هذا السياق، أن نعالج الأسباب الجذرية لتلك النزاعات، إذ أنها تعزز أوجه الضعف التي تجعل الناس ضحايا للاتجار. ويجب علينا إنشاء آليات مساءلة فعالة واستعادة النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلدان في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويجب أن نعضد دور الدول في تعزيز الاستقرار والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، والتي تمثل في النهاية عوامل هيكلة حقيقية لمنع المتجرين، الذين يحرضون على المعاناة الإنسانية بدافع من مصالحهم الضيقة، من الاستمرار في الازدهار في خضم النزاع المسلح وحتى في حالات السلم.

إن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تمثل نقطة مرجعية وخطوة إلى الأمام في تحديد الالتزامات الدولية للقضاء على هذه الآفة. وعلاوة على

ذلك، فإن استعراض خطة العمل، الذي سيجري في ٢٠١٧، يعني أنه يجب علينا تجديد وتعزيز إرادة جميع الدول للامتثال الكامل للواجب غير القابل للتصرف المتمثل في مكافحة هذه الجريمة وتعزيز الآليات الوقائية وضمان المساءلة وجمع البيانات والأدلة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالمبادرة المتمثلة في مناقشة هذه الظاهرة المعقدة في مجلس الأمن، وخاصة اتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر الماضي، غير أننا نعتقد أنه من المهم للغاية الاعتراف بأن النظر في هذه المسألة يندرج أساسا ضمن اختصاص الجمعية العامة، حيث تشارك فيها جميع الدول بنشاط، وذلك مراعاة للطابع المتعدد الأبعاد والشامل لهذه الآفة. وينبغي أن تركز المناقشة في المقام الأول على منع واستئصال الاتجار بالأشخاص، مع أخذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة وتقرير المصير للشعوب، في الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُذكر المتكلمين مرة أخرى بأن هناك فترة زمنية محددة بأربع دقائق للإدلاء ببياناتهم. وإذا ما وجهوا الميكروفون بالطريقة الصحيحة، فسيرون الضوء المتقطع. إن الوضع غير منصف تماما للمتكلمين، إذ أن الميكروفونات غير مصممة بشكل جيد يساعدهم على معرفة الزمن. ولكن إذا ما جرى توجيه الميكروفون بالطريقة الصحيحة، فإن المتكلم سيتمكن من رؤية الضوء المتقطع.

أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد غالبافي (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الرق المعاصر والاتجار بالبشر والتراع. إن المشكلة عالمية، وهي تؤثر على البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء. وتأتي مناقشة اليوم كذلك في توقيت حسن لأنها تجري بالتزامن مع الدورة الحادية والستين الجارية للجنة وضع المرأة. إن النساء والفتيات هن الفئة الأكثر استهدافا على صعيد الاتجار بالبشر واستغلالهم.

وإذ نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، أود أن أتناول بإيجاز النقاط التالية بصفتي الوطنية.

لقد أصبح الاتجار بالبشر والرق المعاصر أحد أهم المجالات المربحة وأسرع الأنشطة نموا في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويترتب عليه تعريض الملايين من الناس لظروف غير إنسانية وانتهاك كرامتهم وحريتهم الشخصية وحقوقهم الإنسانية. والفقر هو السبب الجذري للمشكلة، وكذلك عدم وعي الضحايا والجمهور العام. وتهيئ حالات الطوارئ، مثل حركات النزوح الضخمة للسكان جراء الإرهاب والحرب والفقر والظلم، بيئة تصبح فيها الفئات الضعيفة أهدافا سهلة وضحايا.

ويأخذ لاتجار بالبشر عدة أشكال ويستهدف الرجال والنساء والفتيات والفتيان على حد سواء. وكما ذُكر، فإن هناك، وفقا لمنظمة العمل الدولية، ٢١ مليون شخص في أنحاء العالم فريسة لشكل من أشكال الرق المعاصر، بما في ذلك الاتجار وعبودية الديون وعمل الأطفال. وكثيرا ما تظهر أشكال وطرق جديدة لهذا النشاط الإجرامي.

إننا بحاجة إلى مزيج من السياسات القوية على الصعيد الوطني وإلى العمل المتضافر على الصعيد الدولي. ويجب على الدول ألا تجرم الرق وتعاقب مرتكبيه فحسب، بل يجب عليها كذلك أن تبذل كل جهد ممكن لمنعه ولتوفير الحماية والعلاج للضحايا. ويجب علينا كذلك بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف والتشدد العنيف والإرهاب الدولي.

وتلتزم سلوفاكيا بالقيام بدورها في مكافحة الرق المعاصر. فقد صدقنا على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية

ونفذنا تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. وعززنا قانوننا الجنائي وقانوننا لأصول المحاكمات الجزائية، وذلك من أجل زيادة حماية الأطفال الضحايا بوجه خاص. وأنشأنا معهدا لتنسيق مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني على مستوى وزير الدولة بوزارة الداخلية واعتمدنا البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٨، بهدف المحاربة الفعالة للاتجار بالبشر من خلال تنسيق أنشطة جميع الكيانات المعنية على المستوى الوطني.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. وسيواصل وفد بلدي العمل بطريقة بناءة في جهودنا الجماعية الرامية إلى التخفيف بفعالية من ويلات الرق المعاصر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة ليوتو (بنما) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أحيي وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأن أشكر السيد فيدوتوف والسيد هايلند والسيدة علمان على إسهاماتهما الهامة.

لقد كشف تقرير الأمين العام عن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص (S/2016/949) أن المتجرين يستغلون أساسا النساء والشباب والفتيان والفتيات، لا سيما الذين يسافرون بمفردهم، مما يجعل تلك المجموعة تمثل ٧٩ في المائة من ضحايا جريمة فظيعة تؤثر على جميع البلدان. إن النزاعات المسلحة قد شجعت على الاتجار بالأشخاص في سياق التدفقات الكبيرة للمهاجرين، مما يؤدي إلى عواقب خطيرة مثل زواج الأطفال المبكر. وتؤيد بنما القضاء على زواج الأطفال في جميع السياقات، وليس في حالات النزاع فقط. ونحو ٦٠ في المائة من ضحايا الاتجار أجانب عن البلد الذي يتم فيه تحديد هويتهم، وغالبيتهم من المهاجرين هربا من الاستغلال الجنسي والسخرة والرق المعاصر.

وأحد التحديات الرئيسية في مقاضاة وإدانة جريمة الاتجار هو جمع البيانات والأدلة التي يمكننا استنادا إليها تقاسم الممارسات الجيدة، في إطار جهد للتغلب على حالة متزايدة ومقلقة يمكننا جميعا أن نشاهدها عند عبور الحدود. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وقعت بنما على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – وبروتوكولاتها. وبما أن بنما تتفهم أوجه ضعفها كمعبر وكبلد مقصد للمهاجرين، فإن لديها الآن لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي هيكل مشترك بين المؤسسات يوفر مختلف أنواع الرعاية التي يطلبها الضحايا.

وترى بنما أنه يمكن لمجلس الأمن أن يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال للاتفاقية والانتقال إلى المرحلة القادمة. وقد وصلنا إلى مأزق فيما يتعلق بالإطار التنظيمي. ويجب أن نقوم بمحاكمة المتجرين على نحو أكثر فعالية، وأن نضمن إنفاذ الأنظمة القضائية في كل بلد للأحكام المتطابقة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا زيادة تخصيص الموارد وتأمين الأدلة، وهو أمر أكثر صعوبة في حالات الصراع وعند التصدي للجماعات الإرهابية وأعمالها.

وينبغي أيضا أن نعزز الصندوق الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي أنشأته الجمعية العامة؛ وألا نجعل من الأشخاص الذين قاسوا هذه الجريمة ضحايا مرة أخرى أو نعاقبهم، بل ينبغي أن ندعمهم ونساعدهم ونضمن أمنهم ونقبلهم في البلدان التي تستضيفهم. ويجب أن نصر على سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا مع الجرائم الجنسية، ونعززها ونرصدها، باعتبار ذلك دلالة واضحة على الالتزام الجاد والإرادة السياسية لجميع هيئاتها التأسيسية وموظفيها وكذلك لدولها الأعضاء.

وفي عدة مناقشات مفتوحة، اقترحنا أن الجهود المشتركة التي يمكن أن يضطلع بها، على سبيل المثال، مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ينبغي تعزيزها عن طريق استخدام أدوات مثل الاستعراض الدوري الشامل، الذي ينبغي القيام على أساسه برصد تنفيذ الإطار القانوني لمنع الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة وعلاج ضحاياه والقضاء عليه. ونود أن نخص بالذكر أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يوجد مقره الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنما. فهو يعمل على دعم الدول في المهام الصعبة المتمثلة في منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص على الصعيد العالمي. وبالمثل، نود أن نخص بالذكر المنظمات غير الحكومية التي يخاطر أعضاؤها بأرواحهم من أجل إنقاذ ومساعدة ضحايا الاتجار ومنحهم فرصة جديدة، لا سيما المنظمات العاملة في مناطق الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

ومن المهم أن نواصل استعراض منع جريمة الاتجار بالبشر ومحاكمة مرتكبيها، على النحو الذي أوصت به الدول في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدراج هذا الموضوع في استعراضاتنا الوطنية الطوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد مشكور (العراق): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى وفد المملكة المتحدة على إدارة هذا الحوار المهم بالنسبة للعراق، ويتمنى له التوفيق في رئاسة المجلس هذا الشهر.

إن الاتجار بالبشر يقوض سيادة القانون، ويسهم في لجريمة الوطنية عبر الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم ظاهرة انعدام الأمن في البلد.

ولقد انضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام ٢٠٠٩، لما تشكله من نواة أساسية في مكافحة الأنشطة الإجرامية ذات الطابع الدولي. واستنادا إلى التزاماته وفقا للاتفاقية، فقد أصدر العراق قانون مكافحة الاتجار بالبشر، رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢، بغية وضع الآليات التي تكفل مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، ومكافحة الجريمة ومعاقبة مرتكبيها، لا سيما أيضا ما نص عليه الدستور العراقي من تحريم للعمل القسري وتجارة العبيد والاتجار بالنساء والأطفال.

إن الاتجار بالبشر والاسترقاق والاستغلال الجنسي والسخرة هي ممارسات تسهم في تمويل الجماعات الإرهابية. ولقد قامت عصابات داعش الإرهابية باختطاف الآلاف من المواطنين العراقيين، ولا سيما الأطفال والنساء، من المكون الأيزيدي العراقي، والاتجار بهم واستعبادهم وتعريضهم إلى أسوء أنواع المعاملات المهينة واللاإنسانية، مما يستلزم مساعدة العراق على فك أسر المختطفات العراقيات الأيزيديات واستعادة كرامتهن.

ومن هنا، يدعو العراق الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، والذين أشار فيهما المجلس إلى أن أعمال العنف الجنسي تشكل جزءا من الأهداف الاستراتيجية والإيديولوجيات التي تؤمن بها الجماعات الإرهابية لاستمرار بقائها وتمويلها.

واستجابة لقرارات مجلس الأمن الآنفة الذكر، فقد شرع العراق، بالتنسيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في وضع آلية عمل مشتركة. وقد تم توقيع بيان مشترك بين السيد وزير الخارجية والسيدة زينب بانغورا، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في مقر الأمم المتحدة، والذي شكل بداية عمل مشترك بين العراق والأمم المتحدة من أجل الاستجابة للانتهاكات الجسمية والأعمال الوحشية التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في العراق.

واستنادا إلى هذا الاتفاق، فقد أجرت السيدة بانغورا، يرافقها فريق من الخبراء القانونيين، بزيارة للعراق، من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس الجاري، والتقت خلالها السيد رئيس الوزراء وبعض الوزراء المعنيين والقيادات الدينية والمؤسسات ذات الصلة بطبيعة الزيارة واستكشفت معهم الخيارات القانونية ذات الصلة.

وأخيرا، يدعو العراق جميع الدول إلى تنفيذ التزاماتها وتعزيز الجهود الرامية إلى كشف عمليات الاتجار بالأشخاص والبشر وإيقافها بجميع السبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): أود أن عرب، بداية، عن استنكار بلدي الشديد لفشل هذا المجلس في إدانة التفجيرات الإرهابية التي وقعت في مدينة دمشق يوم السبت الماضي. ونطالب بأن يضطلع بمسؤوليته الآن ويدين التفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا المدنيين في دمشق اليوم، حتى لا يستمر هذا المدلس، وبسبب العراقيل التي يضعها بعض أعضائه من الدول الغربية، في توجيه الرسالة الخاطئة للإرهابيين بأن هناك إرهابا سيئا وإرهابا معتدلا حسب مفهوم وسلوك هذه الدول.

يكتسي موضوع هذه الجلسة أهمية خاصة لبلدي سورية، ونأمل أن يشكل نقاش اليوم فرصة حقيقية لإلقاء الضوء على الاتجار بالأشخاص كأحد أخطر التهديدات التي تواجه البشرية وترتبط بشكل عضوي مع انتشار خطر الإرهاب، الذي لا يزال يفاقم مخاطر استغلال الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، ولا سيما الأطفال والنساء الذين يقعون ضحايا للرق والعبودية والاستغلال الجنسي والعمل القسري والاتجار بالأعضاء البشرية.

وفي ذات السياق تستمر شبكات الجريمة الدولية في استغلال مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين الذين دفعهم الإرهاب لترك منازلهم، وهي الجريمة التي تتم بدعم وتواطؤ من حكومات بعض الدول، لا سيما تركيا، التي ما تزال حتى اليوم تستخدم اللاجئين والمهاجرين كأداة للابتزاز والضغط السياسي ووسيلة لتنفيذ أجندات خاصة.

لقد حققت بلادي سورية قبل هذه الحرب الإرهابية القذرة تقدما ملموسا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وانضمت إلى العديد من البروتوكولات الدولية المعنية، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وكانت سورية قد أصدرت قانونها الخاص بمنع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا هذه الجرائم بما يتناسب والاتفاقيات والمعايير الدولية.

أما اليوم فإن حقوق مئات الآلاف من السوريين يتم انتهاكها في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة، بما فيها داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات التي تصر حكومات بعض الدول الأعضاء إلى اليوم على دعمها وتسليحها وتمويلها، متجاهلة حقيقة أنها تحمل جميعها ذات الفكر الوهابي التكفيري وترتكب جرائمها بحق السوريين انطلاقا من عقيدة دينية مشوهة تدعو لقتل الآخر واستغلاله ولإذلال المرأة واضطهادها. وأشير في هذا الصدد إلى التقرير الأخير للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع (S/2016/361) والذي وثقت فيه جرائم تنظيم داعش في مجال الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي، وما زلنا نطرح تساؤلا هاما حول مصير هذا التقرير وتوصياته.

لقد تعرّض المواطنون السوريون في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية المسلحة لأبشع أشكال الرق والعبودية، حيث تم خطف النساء والقاصرات وتزويجهن

عنوة من الإرهابيين، ولا سيما الأجانب منهم. وأصدرت هذه الجماعات الإرهابية فتاوى دينية تبيح استغلال المرأة جنسيا. كما تم خطف وتجنيد وتدريب الأطفال القاصرين أمام أعين أهاليهم ليصبحوا إرهابيين ومفجرين انتحاريين. و لم يكن الحال أفضل بكثير في مخيمات اللاجئين التي يعيش فيها اليوم مئات الآلاف من السوريين دون أن تلتزم حكومات دول الجوار التي أنشأت هذه المخيمات بواجباتها القانونية الدولية المتمثلة في تأمين السلامة والأمن لهؤلاء المواطنين الذين هربوا من جرائم الجماعات الإرهابية المسلحة ليقعوا ضحايا لشبكات الاتجار بالأشخاص.

فقد أثبتت تقارير أممية، ومنها تقارير صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، الازدياد الملحوظ والمستمر لمعدل الجريمة المنظمة داخل هذه المخيمات في مجالات الاتجار بالبشر والاغتصاب والزواج القسري للنساء والقاصرات، وكذلك استغلال شبكات الاتجار بالأعضاء البشرية للمواطنين السوريين، وخاصة الأطفال.

إن القضاء على تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر بوصفها إحدى أخطر الجرائم بحق البشرية، يستلزم موقفا جماعيا دوليا والتزاما بإيجاد حلول للأسباب الجوهرية التي تقف وراء تفاقم هذه الظاهرة، وذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية الآمنة التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة لشعوب العالم أجمع دون تمييز.

أخيرا، إن المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة، بات ملزما بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية بالمساهمة في إيجاد هذه الحلول بالنسبة لسورية، وذلك من خلال السعي الجاد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وإلزام حكومات بعض الدول بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم إلى الجماعات الإرهابية المسلحة، وإغلاق حدودها أمام تدفق المرتزقة والإرهابيين، وكذلك السعي للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية من خلال حوار يقوده السوريون دون تدخل خارجي، وبوضع حد للإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها حكومات بعض الدول الأعضاء على بلادي سورية، وخلق الظروف الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة لعودة السوريين المهجّرين إلى ديارهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر معالي الأمين العام، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوض المملكة المتحدة المستقل لمكافحة الرق، وممثلة مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان في الصومال على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة صباح اليوم.

يؤكد الواقع الدولي أن الاتجار بالأشخاص أصبح ظاهرة عالمية تشكّل تحديات للإرادة الدولية وللقيم الإنسانية لما تمثله من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. ولعل ما يزيد من خطورة هذا التهديد أن ضحايا هذه الظاهرة هم من الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ومن جانب آخر، فإن النتائج الوخيمة التي نجمت عن الهجرة القسرية نتيجة للنزاعات والأزمات زادت من تفاقم هذه المشكلة الخطيرة، حيث أُجبر مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين على ترك مساكنهم وأوطانهم سعيا وراء الحياة الآمنة والكريمة. وإن ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة استفادة الجماعات الإرهابية منها من خلال استغلال الشباب وتجنيدهم وغسل عقولهم للقيام بالعمليات الإرهابية، والاستفادة من الأموال المتأتية من الاتجار بالبشر في تلك العمليات.

لقد شكّل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وكذلك خطة عمل الأمم المتحدة بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص الأساس القانوني للمجتمع الدولي للتصدي للاتجار بالأشخاص. إلا أن عجز المجتمع الدولي عن وضع حد للتراعات والأزمات، والسياسات التي تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد والشعوب وتعوق مكافحة الإفلات من العقاب، تساهم بشكل غير مباشر في استمرار الاتجار بالأشخاص، حيث تهيئ الأزمات والتراعات بيئة مواتية للاتجار بالأشخاص وعاملا رئيسيا في تنامي هذه الظاهرة المقيتة وتنتهك الحقوق الأساسية للأفراد والشعوب.

التزاما من دولة قطر بالقانون الدولي، وتعزيزا للتعاون في مواجهة هذه التحديات المشتركة، أيدت بلادي خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ اعتمادها، واتخذت إجراءات تشريعية لإصدار القانون القطري لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يجرم الاتجار بجميع أشكاله وأنماطه، واتخذت الإجراءات القانونية الحازمة الكفيلة بمنع وتجريم غسل الأموال باعتباره أحد الأدوات القانونية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وتعتبر دولة قطر أكبر الدول المانحة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالبشر منذ إنشائه. وبهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، التي يعتبر الاتجار بالأشخاص من أبشع مظاهرها، استضافت بلادي في عام ٢٠١٥ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي تمخض عنه إعلان الدوحة الذي اتبع نهجا شاملا للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر. كما تعدّ دولة قطر من أكبر الداعمين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باعتباره المرجعية الأممية الرئيسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وإيمانا منا بسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، والدور الذي تضطلع به المساءلة عن الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان في بناء السلام والاستقرار في الدول التي تعاني من التراعات، عملت بلادي مع الشركاء في المجموعة الدولية المعنية بمكافحة الإفلات من العقاب. وفي ضوء التكلفة البشرية التي دفعها المدنيون في سورية نتيجة للهجرة القسرية ووقوعهم ضحية للمتجرين بالأشخاص، أيدنا قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١ الذي أنشأ آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية. ويعتبر ذلك خطوة هامة وحاسمة لمكافحة الاتجار بالبشر في سياق التراعات بوصفه من الجرائم الدولية.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتنفيذا لالتزاماتنا القانونية الدولية، ومساهمة من دولة قطر في العمل مع الشركاء في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وافقت بلادي على طلب رئيس الجمعية العامة أن أتولى مهمة الميسّر – بالشراكة مع اليونان – للاجتماع المعني بتقييم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ختاما، تعيد بلادي التأكيد بأن نجاح المجتمع الدولي في وضع حد لظاهرة الاتجار بالأشخاص يستوجب تضافر الجهود الدولية لمعالجة أسبابها، وفي مقدمتها إيجاد الحلول العادلة للتراعات والأزمات ومكافحة الإفلات من العقاب. ولن تتوانى بلادي عن مواصلة دعمها لأي مسعى لمجلس الأمن يسهم في استئصال ظاهرة الاتجار بالأشخاص، ويحقق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وعلى مناصرتها جهود مكافحة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم. ويحدونا الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم في زيادة فهم دور النزاع وعدم الاستقرار في تفاقم مشكلة الرق المعاصر وتتيح الفرصة لتبادل الخبرات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني.

إنه شاغل طليعي في منطقتنا، حيث الحرب والتشريد يجعلان جزءاً كبيراً من السكان بلا حول ولا قوة. لقد قامت داعش وغيرها من الجماعات المتطرفة والإرهابية بإخضاع الأبرياء على نطاق مروع وتحويلهم إلى مقاتلين أو مصادر للإيرادات من خلال عملهم. ولكن ما تجنيه هذه الجماعات لا ينحصر في المكاسب النقدية. إذ يرتبط استغلال الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء، أساساً بالأيديولوجيات المتطرفة التي تشكل تهديداً وجودياً لمنطقتنا وطريقة حياتنا.

وبغية معالجة هذه الظاهرة العالمية، علينا أن نبدأ مع ما هو ممكن داخل حدودنا الوطنية والبناء على تلك الجهود مع الآخرين في شبكة من التحالفات. تشعر الإمارات العربية المتحدة، بوصفها من أنصار المساواة بين الجنسين، بقلق خاص إزاء التأثير غير المتناسب لهذه الجريمة على النساء والفتيات. ونحن نأخذ انتهاكات حقوق الإنسان هذه بجدية شديدة ونعمل بنشاط على مكافحة الاتجار بالبشر من خلال آليات إنفاذ القانون والمؤسسات المكرسة لذلك في كافة مفاصل حكومتنا. ولا يمكننا التصدّي لهذه المشكلة مباشرة من دون معالجة أوجه القصور والثغرات في الأطر التشريعية والمعيارية الخاصة بنا، لذا أصدرنا في عام ٢٠٠٦ قانوناً اتحادياً – وهو أول قانون لمكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة – يحظر ممارسة الاتجار بالبشر ويحمي ضحاياه من خلال تنفيذ أحكام الإنفاذ الصارم والعقوبات بحق المتجرين المدانين.

ومع ذلك، اكتشفنا من خلال التجربة أن الأطر القانونية لا تكفي للتصدي لهذه المشكلة في جوهرها. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت الإمارات العربية المتحدة لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتنفيذ استراتيجية متعددة الجوانب تهدف إلى منع وقوع هذه الجريمة، ومحاكمة ومعاقبة الجناة وحماية الناجين وتعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي. كما عززنا القدرة على إنفاذ القانون من خلال إنشاء وحدات متخصصة في دوائر الشرطة في جميع أنحاء البلد لمكافحة الاتجار. وبدأنا دورات تدريبية وحلقات عمل لبناء القدرات وزيادة الوعي في دوائر إنفاذ القانون، بما في ذلك دورة مكثفة مدتها خمسة أشهر بشأن الاتجار بالبشر هي الأولى من نوعها في العالم العربي.

يجب حماية الأفراد المعرضين لهذه الجريمة البشعة بتقديم المأوى والإرشاد لهم، ويجب الاعتراف بهم بوصفهم ضحايا، لا كجزء من العصابات الإجرامية التي استغلتهم. لذلك رفعنا مستوى دعمنا للضحايا، سواء كانوا من النساء أو الرجال أو الأطفال، من خلال فتح مراكز إيواء في مختلف أنحاء الإمارات والتي تقدم المساعدات الطبية والنفسية والاجتماعية، وبإنشاء صندوق خاص لدعم تعافي الضحايا وإعادة توطينهم.

ونظرا لسياق تحدياتنا الإقليمية، لا بدّ من تطوير وسائلنا الدفاعية الوطنية والمتعددة الأطراف بنفس السرعة التي تتطور بها جرائم الاتجار. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان ضمان التعاون الإقليمي بشأن مكافحة الاتجار بالبشر إلى جانب مشاركتنا الدولية. واستشرافاً للمستقبل، أود أن أقترح ثلاثة توصيات لمكافحة الاتجار بالبشر يمكن تطبيقها على الصعيد الدولي، وتحديداً فيما يتعلق بالأزمات في منطقتنا.

أولاً الوقاية. فبينما يتعين علينا معالجة الاتجار داخل حدودنا، يجب علينا أيضاً التعاون مع البلدان التي ينشأ الاتجار فيها. وهذا يعني العمل مع الحكومات لضمان قنوات الهجرة المشروعة، فضلاً عن التركيز على منع الظروف التي تفتح الباب للمتجرين لاستغلال الأفراد، من خلال تعزيز سيادة القانون لحماية المواطنين وتوفير الفرص الاقتصادية لهم. إن الوقاية الناتجة عن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع أمر أساسي للتصدي للأسباب الجذرية لهذه المشكلة.

ثانياً، إن وكالات مكافحة الرق المعاصر تواجه تحديات عديدة بقدر ما هي معقدة. وبسبب ذلك، يجب على المؤسسات متعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن تأخذ زمام المبادرة في تحسين التعاون الدولي بين القطاعين العام والخاص وفيما بين الحكومات والمؤسسات الدولية. وعندما نعتمد الاتفاق العالمي المقبل بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، فيجب أن يشمل أحكاماً تعالج الرق المعاصر.

وأخيراً، نحث مجلس الأمن على تعزيز تصدّيه للاتجار بالبشر، وهي مشكلة ترتبط بالتطرف العنيف والإرهاب. ونؤيد استفادة المجلس الكاملة من الأدوات المتاحة له لمكافحة آفة الجماعات التي تستغل الفئات الضعيفة وتثير النزاعات. ولن نتمكن من مواجهة هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين بصورة شاملة والقضاء عليه إلا عندما يعمل المجتمع الدولي معاً بصورة حقيقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماك هيو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، سيدي الرئيس. تفخر أيرلندا بأن تكون أحد مقدمي القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع، الذي تم اتخاذه في كانون الأول/ديسمبر، وتشكّل مناقشة اليوم فرصة حاسمة لمواصلة ذلك الزخم. إن هذه مسألة تؤثر على أكثر من ٢١ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أكثر من ٥ ملايين منهم من النساء والأطفال، ولذلك يتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتصدي لها.

وأؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. يؤدي الاتحاد الأوروبي أيضاً دوراً قيادياً في مختلف المبادرات السياساتية والبرنامجية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وستواصل أيرلندا دعم تلك المساعي. وسأدلي الآن بثلاث نقاط بصفتي الوطنية.

الأولى هي أن الاتجار بالبشر واقع ويجب أن نستجيب له. إن التدريب للتوعية وبناء القدرات ينبغي أن يكون في صميم استجابتنا لحالات الاتجار بالبشر والعمل القسري والرق المعاصر. ويجب على مسؤولي الأمن معرفة العلامات التي يجب البحث عنها والدعم الذي عليهم طلبه. ويجب توعية المنجدين الأوائل لضمان أن يحصل الضحايا، ولا سيما النساء والفتيات، على الرعاية الطبية والنفسية التي هم بحاجة ماسة إليها. يجب أن يدرك المسؤولون عن إنفاذ القانون والقانونيون الحقوق والمسؤوليات التي تنطوي عليها هذه الحالات. ويجب أن تُخوّل منظمات المجتمع المدني لتعمل رقيباً طوال الوقت. تتطلب الاستجابة الفعالة للاتجار بالبشر أيضاً تكوين الشراكات في إطار الهيئات الدولية والإقليمية وعبرها. ويسرنا أن نرى الشراكة المتنامية بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والأمم المتحدة كمثال على إحراز تقدم في هذا المجال. إن عمل المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة في بناء الشراكات مع المنظمات الإقليمية سيؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في المضي قدماً.

ثانياً، سوف يستمر الاتجار بالبشر إذا لم نعطِ الأولوية للوقاية. وتعتقد أيرلندا أن الإفلات من العقاب هو بمثابة محرك للاتجار بالبشر. ونحن بحاجة إلى التصدي المباشر له والنظر إلى المساءلة باعتبارها مفتاح الوقاية. ويجب تجهيز النظم

الوطنية لدعم معايير العدالة الدولية والعرفية في قضايا الاتجار بالبشر والرق المعاصر. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن إيماناً قوياً بأن علينا أن نركّز أكثر على الظروف التي تجعل الناس عرضة للمتجرين بالبشر، مما يفضي إلى أن وقوعهم في حلقة مفرغة من العمل القسري أو الرق المعاصر. إن الفقر والمشقة الاقتصادية عاملان رئيسيان في هذا الصدد. وهذا هو السبب في أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية. لقد تم تناول الاتجار بالبشر صراحة في أربعة من أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن تنفيذ جميع الأهداف الـ ١٧ في نهاية المطاف أمر ضروري إذا أردنا التصدي للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. إن زيادة التركيز على الحفاظ على السلام، لا سيما الدعم المقدم إلى مبادرات منع نشوب النزاعات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، تساعد مباشرة على وقف موجة الاتجار بالبشر.

ثالثاً وأخيراً، يجب اتباع نهج جنساني في التصدي للاتجار بالبشر. إن الاتجار بالبشر والعمل القسري والرق المعاصر تجبر الناس على ظروف لا ينبغي لبشر أن يتحملها. ويمكن للآثار المترتبة على النساء والفتيات أن تكون مروعة للغاية. ويُلزم إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١) جميع الدول بضمان أن استجاباتنا للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين تعمم المنظور الجنساني. وهذا لا ينطوي على إرساء تدابير الأمن والاستجابة الإضافية؛ فهذا يعني أيضاً ضمان مشاركة المرأة في السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة ومنع الاتجار بالبشر.

وهذه مسألة ذات أولوية بالنسبة لأيرلندا. إن التزاماتنا مبينة في خطة عملنا الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، التي هي الآن في مرحلتها الثانية. وقد أعدّت بالتشاور مع الشركاء الوطنيين والدوليين، بما في ذلك المجتمع المدني، وهي تضع برنامجاً تعاونياً واضحاً للمضي قدماً في مكافحة الاتجار وتعزيز حماية الضحايا. إن زيادة الوعي العام أمر أساسي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر. وتوفر أيرلندا أيضاً التمويل لمختلف الصناديق الدولية والمتعددة الأطراف المشاركة في مكافحة المسألة. إن منع الاتجار بالبشر تحدٍ هائل يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، ولن يتم النهوض به إلا من خلال التعاون على الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي والوطني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بمبادرتكم، سيدي، بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع.

الاتجار بالبشر ليس مسألة حقوق الإنسان فحسب، بل وتتعلق بالسلام والأمن. وبالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالفساد والجريمة المنظمة والإرهاب، لا مغالاة في التأكيد على الآثار المدمرة للاتجار بالبشر على السلام والأمن. وفي حين أن النزاعات تولد بيئة مواتية للاتجار بالبشر، فإن الاتجار بالبشر في حد ذاته هو أيضا أحد العوامل التي تفاقم الصراعات. وهو يتفاقم لأن الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال واللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا هم أكثر عرضة للاتجار بالبشر في حالات النزاع. والواقع أن الجماعات المتطرفة العنيفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، لا تستخدم العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب فحسب، بل وتستخدم بشكل استراتيجي الاتجار بالبشر لتجنيد المقاتلين الإرهابيين، بمن فيهم الأطفال الجنود، وتمويل الحرب والإرهاب. وباختصار، تستغل هذه الجماعات الاتجار بالفئات السكانية الضعيفة كوسيلة لتعزيز وتوسيع سلطتها ونفوذها. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجار بالبشر عابر للحدود

الوطنية بطبيعته، ويحدث في جميع أنحاء العالم ويؤثر على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

ومع أخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية في مناقشاتنا بشأن سبل مكافحة الاتجار بالبشر في حالات التراع.

أولا، يجب على جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك المنخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التراعات أو المتأثرة بها، أن تعمل معا لمكافحة الاتجار بالبشر في حالات التراع. وبالنظر إلى طابعه العابر للحدود الوطنية، لا يمكن للبلدان المتأثرة بالتراع وحدها التصدي بفعالية للاتجار بالبشر. علاوة على ذلك، ينبغي في التعامل مع هذه الجريمة توخي العناية الواجبة من أجل التقيد بالمبادئ المنصوص عليها في جميع اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

ثانيا، النهج المنسق أمر ضروري. ينبغي للوكالات الدولية التي تتناول الجوانب الجنائية للاتجار بالبشر، مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتلك التي تتعامل مع القضايا الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، أن تعمل معا بشكل وثيق من خلال استجابات واستراتيجيات منسقة من أجل تعزيز أوجه التآزر.

ثالثا، بغية إيجاد حلول فعالة ومستدامة للاتجار بالبشر في حالات التراع، ينبغي بذل أقصى الجهود لحماية ودعم الضحايا ومساءلة الجناة. ويتعين كذلك تعزيز الحملات لإذكاء الوعي العام بالعواقب الوخيمة للاتجار بالبشر من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي. ومن جانبها، اتخذت جمهورية كوريا في السنوات الأخيرة تدابير ملموسة لتعزيز الأسس المؤسسية لمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيدين المحلي والدولي. ولم نقم بتدوين الاتجار بالبشر بوصفه جريمة خطيرة في نظامنا القانوني الوطني في عام ٢٠١٣، بل وقمنا أيضا بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال في عام ٢٠١٥.

وفي الوقت نفسه، أعتقد أن لكوريا، بوصفها رئيس لجنة بناء السلام هذا العام، دورا في التعامل مع هذه المسألة في سياق الحفاظ على السلام. إن لجنة بناء السلام، في الواقع، تجري مداولات بشأن أهمية النهج الإقليمية والجهود الجماعية في التصدي لهذه التحديات العابرة للحدود، ولا سيما في أماكن مثل منطقة الساحل في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن النساء والشباب، أكثر الفئات عرضة لخطر الاتجار بالبشر، هم أيضا في صدارة جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي هذا العام، ستواصل لجنة بناء السلام التداول بشأن تمكين تلك الفئات حتى تتمكن من المساهمة بشكل أفضل في عملية بناء السلام، وآمل أن تضيف هذه المناقشات زخما أكبر للتصدي للاتجار بالبشر في السياق الأوسع لبناء السلام والحفاظ على السلام.

ولا يسعني ببساطة أن أتكلم عن الاتجار بالبشر في القاعة اليوم بدون الإشارة إلى مواطنينا الذين يعانون من تلك الجريمة البشعة، وإن كان ذلك في سياق مختلف بعض الشيء. بينما أتكلم، يتعرض الكوريون الشماليون الذين هربوا من بلدهم بحثا عن الحرية لخطر الوقوع ضحايا للاتجار بالبشر. في الواقع، لا سلام ولا أمن من دون حقوق الإنسان، وبدون السلام والأمن لا توجد حقوق إنسان. وهذا أكبر مبرر لأن جمهورية كوريا تولي أهمية كبيرة للقضاء على الاتجار بالبشر على الصعيد العالمي في حالات التراع والظروف الأخرى. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي، التزامنا بالاضطلاع بالدور المنوط بنا في تحقيق ذلك الهدف الجماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند.

السيدة تشارتسون (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بحكومة المملكة المتحدة على دورها في ضمان أن ينظر مجلس الأمن في كيفية مواصلة تكريس نفسه وكيفية المشاركة في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمكافحة هذه الجريمة البغيضة.

إن مسألة الاتجار بالأشخاص والرق المعاصر والسخرة تتصدر جدول الأعمال الوطني في تايلند، إذ أقرت الحكومات المتعاقبة بأن الاتجار بالبشر يقوض الأمن البشري ويشكل تهديدا خطيرا لكل من تايلند والمجتمع الدولي. وعلى الصعيد المحلي، بذلت تايلند جهودا جبارة لتعزيز التشريعات المحلية سد الثغرات القانونية وعملت بقوة لكفالة المحاكمات الفعالة. ومن أجل توسيع نطاق جهود الحماية والوقاية، قمنا أيضا بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في زيادة الشفافية في سلاسل الإمداد التجارية، ولا سيما في قطاع صيد الأسماك.

وعلى الصعيد الدولي، ركزت تايلند تركيزا كبيرا على التعاون الثنائي والإقليمي والدولي من أجل القضاء على الاتجار بالبشر والعمل القسري وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تستغل الفئات الضعيفة. ولذلك شجعنا رؤية المجلس يعتمد القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) قبل ثلاثة أشهر، وشجعنا مرة أخرى اليوم سماع المجلس يناقش كيفية دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص بفعالية أكبر.

ومن وجهة نظر تايلند، أولا، يجب تدريب أفراد عمليات حفظ السلام وسائر الأفراد الذين يتم نشرهم في مناطق التراع وما بعد التراع بشكل مناسب على تحديد الضحايا والأشخاص المعرضين للاتجار. ويجب أن يكون لديهم فهم للتهديدات والتحديات الأمنية التي تنشأ عن شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب أن يكونوا على دراية بسبل الحماية الفورية والعملية والقانونية المتاحة. ويجب أن تكون لديهم القدرة على تلبية احتياجات الضحايا والفئات الضعيفة.

ثانيا، يجب جمع البيانات والاتجاهات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص في حالات التراع ورصدها وتقييمها لتوجيه السياسات والإجراءات المتضافرة ضد الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة. ويتعين تقييم هذه البيانات في الإطار الأوسع لاتجاهات الاتجار بالأشخاص على الصعيد العالمي. عندئذ فقط سنتمكن من أن نرى حقا صورة شاملة للمشكلة ونتصدى لها على نحو شامل وفعال. كما يجب أن تشكل جزءا رئيسيا من عملية النظر في الإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن حالات التراع وما بعد التراع.

ثالثا، علينا أيضا أن ننظر بجدية في تعزيز التنسيق بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة الاتجار بالأشخاص. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ربط فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص مع إدارة عمليات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية، أو من خلال تقديم إحاطات أكثر تركيزا في المجلس تشرك وكالات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو المنظمة الدولية للهجرة. وأيا كان الخيار، حان الوقت الآن لتحقيق ذلك.

ولكي تكون جهود مكافحة الاتجار بالبشر فعالة، يحتاج المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف مشترك ومتسق ومنسق بشأن المسألة بمشاركة منظومة الأمم المتحدة برمتها، إضافة إلى الدعم الحاسم من مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواليه (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة

الهامة جدا بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. أولا، أود أن أعرب عن امتناني وتهنئتي لوفد المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى اليوم، التي تتيح لنا تعميق فهمنا لظاهرة خطيرة ووضع تحليل مشترك لأسبابها والأساليب المتطورة بشكل متزايد للإرهابيين والمتجرين، فضلا عن تحديد الحلول المناسبة لحل المشكلة على نحو مستدام. ونشدد على حصافة المذكرة المفاهيمية (S/2017/198، المرفق)، التي تحدد المشكلة بجلاء، وتوضح ما هو على المحك وتطرح عددا من المسائل الرئيسية في إطار نهج استكشافي.

وأشكر الأمين العام والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلا عن السيد كيفن هايلند والسيدة إلواد علمان، على منظوراتهم وتحليلاتهم الثاقبة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

الاتجار بالأشخاص جريمة عبر وطنية لا ينجو منها اليوم أي بلد.

والمؤسف أننا كثيرا ما نشهد مأساة تؤثر على الآلاف من الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وبالإضافة إلى تحمّلهم أهوال الصراعات المسلحة، فإنهم يقعون في أغلب الأحيان ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الجنسي، وهما الجريمتان اللتان تشكلان إهانة شديدة للكرامة الإنسانية، وقد تمثلان في ظل ظروف معينة انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومسألة الاتجار بالبشر كانت تستأثر باهتمام الأمم المتحدة طوال العقود القليلة الماضية. فبروتوكول باليرمو لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٠ يشكلان حجر الزاوية، وهما وثيقتان رئيسيتان بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وفي الوقت نفسه، شهدنا في السنوات الأخيرة تحولا في أشكال الاتجار بالبشر، لا سيما أثناء النزاعات وبعدها.

وفي مختلف أنحاء العالم المتضررة من النزاعات، يُستخدم العنف الجنسي كأحد أساليب الحرب أو الإرهاب المدمرة، وكذلك كأحد العناصر الرئيسية لفكر الجماعات المتطرفة وأنشطتها، مثل جماعة بوكو حرام، وتنظيم داعش، وحركة الشباب. وتعمل هذه الجماعات الإرهابية بشكل علني على تعزيز الاتجار بالبشر كجزء من استراتيجيتها العسكرية أو كمصدر للتمويل. ونتيجة لذلك، يجب على مجلس الأمن أن يولي اهتماما خاصا للصلات القائمة بين ظواهر من قبيل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي في حالات الصراع وأنشطة الجماعات الإرهابية.

وتدرك جيبوتي أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، يشكلان الإطار الدولي الأساسي لمكافحة الاتجار بالبشر. وروح الاتفاقية يجب أن تندرج في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء ويجري تنفيذها على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، نعلّق أهمية كبيرة على المساعدة التي تقدّمها الهيئات المعنية إلى الدول الأعضاء، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، ولا سيما توجيهاتها بشأن التشريع والتنفيذ. ونأمل أن تحرز المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة، ونؤيد عملها البالغ الأهمية.

ولقد أبرزت المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، ماريا غراتسيا جيامارينارو، ما يلي في تقريرها:

”وتشير التقديرات إلى أن الإناث يمثلن ما بين ١٠ و ٣٠ في المائة من الأطفال في القوات المقاتلة. والفتيات

اللائي يجندن قسرا أو يختطفن لأغراض الخدمة العسكرية يواجهن عادة العمل المترلي القسري وأشكال العنف الجنسي والاستغلال الجنسي من قبيل الزواج القسري و/أو الاسترقاق الجنسي.“ (A/71/303)، الفقرة ٣١.

بالإضافة إلى ذلك، أبرز تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2016/361/Rev.1) حقيقة أن العنف الجنسي في السنتين الماضيتين تزايد ارتباطه بالأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية والمالية للجماعات المتطرفة والإرهابية.

وفي التقرير الثالث للجنة مكافحة الإرهاب عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) من جانب الدول المتضررة من مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب (S/2015/975، المرفق)، قامت المديرية التنفيذية التابعة لها بتشجيع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات إقليمية فعالة لمعالجة المسائل العابرة للحدود، والتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية الحدودية بغية تعزيز تقاسم المعلومات.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الواقع، إذا أردنا التصدي بفعالية لهذه الآفة، فنحن نحتاج إلى التواصل بمزيد من الفعالية، وتبادل المعلومات وتعبئة الموارد. وهذا يتطلب الاستثمار واليقظة والتعاون.

وهناك ما يزيد على ٩٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال من البلدان المجاورة مرّوا عبر جيبوتي في طريقهم إلى اليمن ومواقع أخرى في الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠١٥، وخلال الاجتماع السادس الذي عقدته في جيبوتي العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، وهي تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، قررت الدول الأعضاء في الهيئة مضاعفة جهودها لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وعمدت حكومة بلدي مؤخرا إلى سن قانون جديد لمكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بشكل غير مشروع، مع إلغاء قانون جيبوتي لعام ٢٠٠٧.

وفي الختام، تشعر جيبوتي بالجزع إزاء جعل البشر سلعة وتجريدهم من إنسانيتهم. وهي تكرر التزامها واستعدادها تجاه التعاون مع المجتمع الدولي في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذه الخطة المعقدة والمتطورة بشكل متزايد من جانب شبكة واسعة من الميسّرين والمجرمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مجرد تذكير الجميع بأنه لا يزال لدينا ١٠ متكلمين على القائمة. وبغية إنصاف الجميع، أرجو من المتكلمين أن يبقوا ضمن الإطار الزمني المحدد بأربع دقائق. وإلاّ فسوف أستخدم المطرقة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة ناتيفيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع، مع التركيز على العمل القسري والرق والممارسات الأخرى المماثلة.

قبل عام تقريبا، خاطبت المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، ماريا غراتسيا جيامارينارو، المجلس وقالت

”إن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع والأزمات ليس مجرد إمكانية أو حادثا منعزلا؛ على العكس من ذلك، فإنه يقع بصورة منتظمة كنتيجة للنزاع“ (S/PV.7704، ص ٨).

لذلك، يجب أن يُنظر إليه ويجري التصدي له كنتيجة منهجية للصراع. ومع ذلك، نادراً ما يُكتشف الإتجار بالبشر المتصل بالنزاعات، ناهيك عن التصدي له. وهذه الملاحظة يتشاطرها المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر التابع للفلبين، الذي يقرّ بوجود حوادث إتجار

بالأشخاص في مناطق النزاع في الفلبين، ولكنه يواجه صعوبة في تتبع أثر تلك الحوادث.

ولقد اعتمدت الفلبين نهج فريق البلد الواحد وأصحاب المصلحة المتعددين حيال الاتجار بالبشر، مما يعزز الولايات والجهود والموارد والمصالح العائدة لأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة من أجل بلورة استجابة قوية. وأدى ذلك إلى تعزيز الوعي وتعميم المبادرات، وصولا لمستوى القواعد الشعبية. وإذ تدرك الحكومة تزايد ضعف السكان في مناطق الصراع، فإنها عمدت إلى تفعيل هيكل يسمى المجموعة المعنية بمكافحة العنف الجنساني، وهو يتألف أساسا من القائمين على إنفاذ القانون ومقدّمي خدمات الرعاية الاجتماعية المتخصصين في المسائل الجنسانية، وممثلي المجتمع المدني. وهذه المجموعة مكلفة بتلبية احتياجات النساء والأطفال في حالات الصراع، ولا سيما التخفيف من أوجه ضعفهم أمام العنف الجنسي والاتجار بالبشر. وتعمل المجموعة على وضع وتنفيذ برامج للحصول على المعلومات، وتوفير الرعاية النفسية الوقائية، والوصول إلى فرص التعليم وتحقيق الفرص الاقتصادية.

ومسألة الجنود الأطفال، ولا سيما الشبان والفتيان، هي أيضا مصدر قلق بالغ لحكومة الفلبين. وتعتبر الحكومة أن تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود يشكلان انتهاكا خطيرا لحقوق الطفل. وفي هذا الصدد، تنصبّ جهودنا على منع تجنيدهم والتحقيق في المزاعم المتعلقة بذلك، ومساءلة الضالعين وتدريب الأفراد الموجودين في الخطوط الأمامية على الأساليب المناسبة لمساعدة الأطفال ممن كانوا محتجزين لدى الجماعات المسلحة.

وبغية التصدي لمشكلة الإتجار بالبشر كوسيلة لتمويل أنشطة الإرهابيين، والجماعات المسلحة، وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من المهم التدقيق في الممرات المستعملة للإتجار والأعمال الناجمة عن ذلك. وهذا النهج قد مكّن الفلبين استراتيجيا من تحديد الضحايا والمتجرين في العملية برمتها، ولا سيما في نقاط التدخل الحرجة حيث يكون هؤلاء الضحايا أكثر وضوحا ويمكن إنقاذهم. كما يتيح تحديد النقاط الحرجة في الأعمال التجارية توجيه أقوى ضربة إلى شبكات الاتجار، ووضع استراتيجيات لوقف الوسائل الجديدة التي يستخدمها المتجرون.

وقد جعلت الحكومة الفلبينية أولوية لتوفير الحماية للعمال المهاجرين من الاتجار بالبشر والاستغلال. ويجري توفير هذه الحماية من خلال القوانين الوطنية، والترتيبات الدولية، والتعاون مع بلدان المقصد، والمبادرات في المنتديات المتعددة الأطراف. وعملنا مؤخراً مع الولايات المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين بشأن المبادرة المتعلقة بالمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات من أجل تحسين الاستجابات لمساعدة المهاجرين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية. والمبادئ التوجيهية، والمبادئ والممارسات تستثمر الكفاءات وأوجه القوة لدى مختلف أصحاب المصلحة، من أجل إنقاذ الأرواح وزيادة الحماية والتقليل من ضعف المهاجرين، بما في ذلك من الإتجار بهم. والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية يوفر لنا أيضا الفرصة لتعزيز التعاون الدولي بغية أن يتمكن المهاجرون من التنقل عبر الحدود بأمان، ومنع وقوعهم في أيدي المتجرين.

إن طبيعة الإتجار بالبشر تتطلب التعاون عبر الحدود. وتحتاج الدول الأعضاء إلى تعزيز التنسيق الدولي بشأن تبادل المعلومات، وإنفاذ القانون، ومراقبة الحدود والنظم القضائية، وتعلّم الدروس الهامة لتعزيز خطط عملها الوطنية في سبيل مكافحة هذه المشكلة بمزيد من الفعالية. ويجب عدم السماح لشبكات الإجرام والجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية بتحقيق مزيد من الازدهار في حالات عدم الاستقرار والفوضى، وإلحاق الأذى بالضعفاء الآخرين الذين يواجهون الصعاب والبؤس، ويجدون أنفسهم في خضمّ الصراع وما

بعد الصراع، أو الاستفادة من العمل القسري والرق وسائر أشكال الاستغلال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة بورا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشيد بالمملكة المتحدة وأن أهنئها على مبادرتها إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

وتؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف ما يلي.

إن الإتجار بالبشر والرق المعاصر هما في الواقع جريمتان عالميتان تنتهكان حقوق الإنسان، وتضرّان وتدمّران المجتمعات المحلية، وتشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد تبلغان في حالات الصراع مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

في حالات النزاع المسلح وعدم الاستقرار، تستهدف الشبكات الإجرامية والمتجرون أشد فئات السكان ضعفا، وتحديدا النساء والأطفال والمشردين واللاجئين. وتشارك الجماعات المسلحة بصورة منهجية في الاسترقاق الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات، وتعامل السكان المدنيين كمصدر للاستغلال وكسلع للاتجار والتداول بوصفها جزءا من اقتصاد الحرب.

يحدد تقرير الأمين العام (S/2016/949) لعام ٢٠١٦ العلاقة المعقدة القائمة بين الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة والفساد والنزاع المسلح والإرهاب. وبالرغم من الأطر التشريعية الهامة التي اعتمدها المجتمع الدولي من أجل مكافحة هذه المشكلة العالمية في العقود الأخيرة، لا يزال الاتجار بالبشر واستغلالهم بعدة أشكال، بما في ذلك السخرة والتجنيد في الجماعات المسلحة مسألة تثير قلقا بالغا وتحديا أمام إنفاذ القانون.

وإذ نأخذ في الاعتبار المستويات غير المسبوقة من التشريد البشري وزيادة ضعف الضحايا المحتملين في تدفقات اللاجئين والهجرة، يجب أن يحظى منع الاتجار بالبشر الآن بالأولوية. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي في الوقت نفسه التركيز على حملات التوعية الشاملة وإنشاء نظام استباقي وشامل لتحديد الضحايا وتعزيز إنفاذ القوانين.

وفي جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، يجب علينا كبح الأرباح الهائلة التي يولدها المتجرون وتتبع المسارات المالية واستخدام جميع أدوات التحقيق المتاحة لمقاضاة الجناة. وسيكون تنفيذ الإطار القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر أكثر فائدة إن اقترن بجهود لتحديد الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم وإعادة تأهيلهم. وعلينا العمل معا بشكل وثيق من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتوطيد إجراءات التحديد المبكر ووضع آليات إحالة قوية لكي يتمكن الضحايا من الحصول على خدمات الحماية.

ومن خلال التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الرائدة ومؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن التدريب المتخصص لموظفي إنفاذ القانون والموظفين على الخطوط الأمامية يكتسي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. وإذ نكرر ما ورد في بيان الاتحاد الأوروبي، نؤكد أهمية تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف وإشراك المزيد من النساء والشباب تمشيا مع القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر.

لقد أنشأت اليونان، نقطة الدخول الأولى لمئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا، مكتب المقرر الوطني المعني بالاتجار بالبشر، داخل وزارة الخارجية

وكذلك آلية وطنية لتحديد ضحايا الاتجار وإحالتهم. وبالطبع سيؤدي الحفاظ على السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف إلى التصدي لعدد من الأسباب الجذرية التي تفضي إلى الاتجار والسخرة والرق المعاصر.

ونحن على ثقة بأن هذه المناقشة والزخم الذي ولدته في مجلس الأمن سيسهمان في جهودنا المشتركة. واليونان مستعدة لدعم جميع المبادرات ذات الصلة والمشاركة فيها بنشاط لتعزيز استجابتنا لهذا التحدي العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد هاو دو سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ويعرب وفد بلدي عن أفضل تمنياته بنجاح رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن.

لقد أصبح الاتجار بالأشخاص تهديدا خطيرا لملايين الأشخاص الذين يعانون الضعف والهشاشة في جميع أنحاء العالم. ومشكلة الاتجار ترتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من التحديات الأخرى، ألا وهي: النزاع والإرهاب والجريمة المنظمة، والفقر المدقع، والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات وتهريب المهاجرين. ونظرا لخطورة المشكلة، التزم المجتمع الدولي بالقضاء على الاتجار بالبشر من خلال تنفيذ الأهداف ٥ و ٨ و ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وكجزء من جهودها الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، فإن ميانمار دولة طرف في مختلف الصكوك القانونية الدولية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ومعاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتفقة في الرأي.

وقد سنت ميانمار قانونا لمكافحة الاتجار بالأشخاص في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونقوم الآن بمراجعة القانون لمواءمته مع الظروف المتغيرة. وتشكر ميانمار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكونه شريكا قويا في مكافحة الجرائم عبر الوطنية بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). لقد دأبت ميانمار على معالجة هذه المسألة من خلال إطار شامل يتضمن تشريعا محليا – هو خطة العمل الخمسية الوطنية. وقد أطلقنا مؤخرا خطة العمل الخمسية الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتوضع برامج عمل سنوية لتنفيذ الخطة في خمسة مجالات رئيسية، وهي السياسات والتعاون والمنع والمقاضاة والحماية وبناء القدرات.

كما تشارك ميانمار بنشاط في الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وما فتئنا نعمل عن كثب مع شركائنا الإقليميين بشأن المسائل من خلال الآليات الإقليمية مثل المبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار بالبشر وعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

إن إنهاء النزاع وبناء السلام بعض من أكثر السبل فعالية لحل مشكلة الاتجار بالبشر. وقد جعلت حكومة ميانمار الديمقراطية المصالحة الوطنية والسلام أحد أهم أولويات البلد، وهي ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق ذلك الهدف. وقد نهضت بعملية السلام عن طريق وضع جدول زمني منتظم للمفاوضات من خلال مؤتمر السلام للاتحاد وإجراء الحوار مع كافة الجماعات العرقية المسلحة. وعقدت الدورة الأولى لمؤتمر السلام، المعروف أيضا باسم مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر

من عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تعقد الدورة الثانية قريبا عند اختتام المناقشات السياسية على الصعيد الوطني. وقد أبرزت الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في ولايتي شان وكاشين أهمية إحلال السلام بل وطدت عزمنا الأكيد على المضي قدما بعملية السلام لإنهاء النزاع.

كما اتخذنا تدابير مناسبة لمنع احتمال الاتجار بالبشر والاسترقاق واستغلال اليد العاملة في مناطق النزاع. وكجزء من تلك التدابير، أطلقنا حملات تقاسم المعلومات وحلقات العمل وندوات التوعية بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم. ووزعت كتيبات التوعية التي نشرت باللغات المحلية. واضطلعنا بكافة هذه الأنشطة بالتعاون مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجموعات الدينية.

ومع سرعة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى ميانمار، اتخذنا تدابير لتفادي استغلال اليد العاملة وممارسات العمل التعسفية. وبهدف تحسين تعزيز وحماية حقوق العمل لعمالنا، أدخلت الحكومة تشريعات وسياسات ولوائح، وفقا لأحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

وستواصل ميانمار بذل كل جهد ممكن لمكافحة خطر الاتجار بالبشر بطريقة شاملة ومتسقة، تجمع بين إنفاذ القانون وحقوق الإنسان ومنظورات التنمية الاجتماعية، على نحو ما أكدته مجددا خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلينا جميعا أن نواصل جهودنا وإجراءاتنا التعاونية للتصدي لمسألة الاتجار بالبشر من أجل جعل عالمنا أكثر أمنا وأمانا للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بقراءة كلمات زينب الأيزيدية ذات الـ ٣١ ربيعا:

”كنا في قرية كوتشو عندما أتوا ... أخذت الفتيات من سن ١٠ إلى ٣٠ إلى الموصل ... وأنا أخذت إلى تلعفر وحبسوني في قفص. هربت ... ولكن تم أسري مرة أخرى. حبسوني في منزل كجارية لمدة شهر. ثم هربت وفتاة أخرى من نافذة صغيرة. سلموني مرة أخرى إلى داعش. الرجل الذي اشتراني هذه المرة ضربني ضربا مبرحا ثم دأب على اغتصابي متى شاء. أجبرني على غسل ملابسه وتنظيف بيته ... [ثم هربت مرة أخرى، ولكن رجلا آخر] ضربني واغتصبني وحبسني في غرفة مغلقة ... لا يسعني الجهر بنصف الأشياء التي حدثت لي ... لم أكن أعتقد أنه يمكنني احتمال أكثر من ذلك“.

قد يكون من الصعب أن نصدق أو ربما نفضل ألا نصدق أن ٤٥ مليون شخص يجدون أنفسهم في شكل من أشكال الرق المعاصر.

ووفقا للمؤشر العالمي للاسترقاق الصادر عن مؤسسة ”لنمشِ أحرارا“، فإن هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٤٥ مليون شخص حُرموا من هويتهم، وانتزعوا من أسرهم، ونقلوا وتم الاتجار بهم من جهة إلى أخرى كما لو كانوا قطع من الممتلكات وليسوا بشرا – تصوروا ٤٥ مليون شخص محرومين من الحرية. وقد يساوي هذا العدد عدد سكان أوكرانيا بالكامل، أو ٧٠ في المائة من سكان فرنسا، أو ٤,٥ أضعاف عدد سكان بوليفيا، أو ٥,٥ أضعاف عدد سكان بلدي، أو أكثر من ١٣ ضعف عدد سكان أوروغواي. إنه لمن الصعب استيعاب هذا العدد، ناهيك عن فهم المأساة والمعاناة. ولكن من المستحيل، بل ومن اللاإنساني، أن نظل غير مبالين بعد الاستماع إلى كلمات أشخاص مثل زينب.

إن الاتجار بالبشر والعمل القسري والرق قد أصبحت في السنوات الأخيرة بالنسبة للضحايا أكثر صعوبة وإيلاما مع كل يوم يمر. وبالنسبة لمنطقتنا، الشرق الأوسط، فلا يمكن المبالغة في وصف أهمية هذه المناقشة وحسن توقيتها. إن الفئات الضعيفة من اللاجئين الفارين من ويلات الحرب في سورية كثيرا ما ينتهي بها الأمر إلى واقع مروع آخر، يتمثل في الرق والاستغلال. فالجماعات المسلحة والإرهابيون والشبكات الإجرامية عبر الوطنية القوية تستغل ضعف اللاجئين، بمن فيهم الأطفال الصغار، وتجبرهم على العمل وارتكاب الجرائم والبغاء بينما تعدهم كذبا بمستقبل أفضل في أوروبا. وتقوم الجماعات الإرهابية مثل داعش بإكراه الفتيات بصورة منتظمة على العمل كرقيق جنسي وإجبار الأولاد بعمر ثمانية أعوام على القيام بأعمال إرهابية من قبيل التفجيرات الانتحارية.

وقد تبدو هذه الفظائع بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم واقعا بعيد التحقق. ولكن بالنسبة لنا في إسرائيل، فإننا للأسف نشهد هذه الفظائع على مرمى حجر منا. وإلى جانب وجود طفرة في الإرهاب الدولي، ثمة حالات لا يمكن تصورها من العمل القسري والرق والوحشية التي تفوق الوصف تغمر الشرق الأوسط وتتدفق إلى مناطق أخرى من العالم.

وقد كان التوقيع على بروتوكول باليرمو واتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) خطوتين في الاتجاه الصحيح، ولكن التوقيع على إعلانات واتخاذ القرارات ليس كافيا. ومن واقع تجربتنا، فإننا نعلم أن المفتاح لإنقاذ الأرواح يكمن في حماية أولئك الأكثر ضعفا، وسن قوانين وإنفاذها، وتشجيع إعادة التأهيل. ففي إسرائيل عام ٢٠١٠، تمكنا أخيرا من إنهاء الاتجار بالنساء لأغراض البغاء. وتمكنت إسرائيل من تحقيق هذه النتيجة من خلال تطبيق نظام المنع والمحاكمة وإعادة التأهيل. وتؤمن إسرائيل إيمانا قويا أنه بالجمع بين هذه الإجراءات الثلاثة الحاسمة، سنتمكن من العمل باتجاه القضاء على الرق والاتجار بالبشر.

وختاما، فإن اليهود في جميع أنحاء العالم سيجلسون خلال أقل من شهر حول طاولة عيد الفصح ويتذكرون القصة القديمة عن الكيفية التي هرب بها اليهود القدماء من العبودية في مصر القديمة ونالوا الحرية في أرض إسرائيل. فالحرية وإلغاء الرق للبشرية جمعاء مكرسان أساسا في ثقافتنا. وفي الواقع، أننا مأمورون برواية هذه القصة كل سنة والتذكير بالكيفية التي كنا نُعامل بها عندما كنا عبيدا، وقد دأبنا على ذلك منذ آلاف السنين. ونتيجة لهذه الذكريات المريرة للرق التي تشكل ذاكرتنا الجماعية، أصبحت إسرائيل أكثر التزاما من أي وقت مضى بالتعاون مع المجلس لمكافحة الإرهاب، والاسترقاق، والعمل القسري، والاسترقاق الجنسي والممارسات الأخرى المماثلة. لقد آن الأوان لنعمل جميعا معا من أجل محو هذا البلاء القديم في نهاية المطاف من تاريخ البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد يعقوب (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم ماليزيا إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر للمملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. إن التركيز على مسألة الاتجار بالبشر في النزاعات المسلحة، الأمر الذي يسلط الضوء على اتجاه مثير للقلق يستدعي تعزيز العمل الدولي، هو حقا جدير بالثناء ويتصف بحسن التوقيت.

كما أود أن أشكر كلا من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين والتزامهما الثابت بالتصدي لمسألة الاتجار بالبشر. والشكر موصول للسيد كيفن هايلند، والسيدة إلواد علمان، على شهادتيهما المروعتين والجريئتين. فشجاعتهما وثباتهما في مواجهة أهوال تفوق الوصف أمران ينبغي أن يحملانا على العمل وإبداء العزم

الأكيد من جانب المجتمع الدولي على كفالة عدم تكرار المعاملة البغيضة التي تعرضا وغيرهما لها.

إن الاتجار بالبشر عمل غير مقبول على الإطلاق في أي سياق كان. فالاتجار بالبشر ينطوي على أحكام من خارج نطاق القضاء مفادها أن ثمة مجموعات معينة من البشر هي أدنى منزلة – سواء على أساس العرق أو الدين أو نوع الجنس أو الوضع الاقتصادي أو السن أو أي معايير عشوائية أخرى – ويمكن استغلالها كوسيلة لتحقيق غاية ما. ويتعامل المتجرون بالبشر مع الأشخاص دون كرامة وينكرون الاحترام المتأصل لجميع البشر. ويكون لهذه المفاهيم والمعتقدات الملتوية آثار ضارة للغاية في حالات النزاع المسلح، حيث إن ضعف المجتمعات المحلية المدنية يجعلها أهدافا رئيسية لهذه الأعمال البشعة.

ونحن نشهد حاليا وضعا مروعا تشارك فيه الجماعات المسلحة من غير الدول بصورة نشطة في ممارسات الاتجار بالبشر تحقيقا لرؤيتها المشوهة للعالم. وقد أظهر تنظيم داعش وأمثاله القدرة على ممارسة القسوة الشديدة من خلال إشاعة استخدام العنف الجنسي واسترقاق النساء والفتيات والاتجار بهن بهدف التجنيد وتحقيق أغراض تمويلية. وفي هذا الصدد، فإن الممارسات التي تقوم بها جماعات مثل داعش وبوكو حرام لإدامة العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال الاتجار بالنساء والأطفال، تقتضي أن يوليها المجلس المزيد من الاهتمام، وأن يتصدى لها بصورة أكثر فعالية. ونود أن نبرز بإيجاز ثلاثة جوانب نعتقد أنها ستحدث تغييرا حقيقيا في التصدي لهذه الآفة.

أولا، وكما هو الحال مع جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية، لا بد من تعزيز العمليات والتنسيق بين الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الإضافي ولم تنفذها – اللذين يحظران الاتجار في النزاعات المسلحة، ويحددان الجناة ومحاسبتهم – إلى تقديم المعلومات والأدلة على أعمال الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي في حالات النزاع للمجلس وتوجيهها إلى لجنة الجزاءات ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ونؤيد دمج التركيز على الاتجار بالبشر واستخدام العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح في أعمال فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، نظرا لوجود صلات واضحة بالأنشطة الإرهابية.

وفي الوقت نفسه، يجب الاستفادة بصورة أفضل من الدور الحاسم للتوعية والدعوة الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي استمرار السعي إلى ضمان تنفيذ التزامات الأطراف في النزاع وخطط عملهم من أجل إنهاء الانتهاكات والاعتداءات المرتبطة بالاتجار بالبشر ومنعها، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم. وندعو إلى استمرار تفاعل المجلس مع هاتين المبعوثتين، بما في ذلك عبر الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومختلف لجان الجزاءات.

وأود التأكيد على الحاجة إلى تقديم الدعم إلى الضحايا والناجين من الاتجار بالبشر والعنف الجنسي، ومساعدتهم على العودة لعيش حياة آمنة ومستقرة. ويجب اعتبار النساء والأطفال الذين يتعرضون لأي انتهاكات واعتداءات، بما في ذلك الاتجار والعنف الجنسي على أيدي عناصر تنظيم داعش

والجماعات المماثلة، ضحايا يحق لهم الحصول على التمويل، واعتبارهم الأساس الرئيسي لما يتعين علينا اتخاذه من إجراءات محددة في أقرب وقت ممكن. ونظرا للأبعاد المتعددة الأوجه للاتجار بالبشر، بما في ذلك عندما يرتبط بالعنف الجنسي وتمويل الأنشطة الإرهابية، فمن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على حشد الوسائل القانونية التكميلية، حيثما توافرت، لإجراء تحقيق بشأن شبكات الاتجار بالبشر وتعطيل نشاطها وتفكيكها. ونؤيد تماما الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الهيئات، فضلا عن الشركاء الثنائيين، في تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لبناء قدراتها في مجال إنفاذ القانون.

لقد تعلمنا، من خلال تجربتنا كبلد مقصد وعبور، أن التعاون والتنسيق مع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي أمران أساسيان في جهودنا المشتركة الرامية إلى مكافحة هذه الآفة القبيحة. ويسر ماليزيا، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن الرابطة قد تعهدت بالتزام موحد بمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه من خلال تنفيذ اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وخطة العمل المرتبطة بها، المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ونقدر أيضا الدعم القوي لهذه الجهود على الصعيد الإقليمي من جانب الشركاء في مؤتمر قمة شرق آسيا، على النحو المبين في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة المعتمد في أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي مجال صون السلم والأمن الدوليين، يجب على مجلس الأمن الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات المتاحة له بغية رصد الاتجاهات في المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين يؤدون دورا محوريا في كفالة إعادة إدماج الناجين وتأهيلهم والقضاء على وصمة العار التي قد ترتبط بالمحنة التي يعانونها. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد استمرار الشراكة مع المجتمع المدني لتمكين الناجين والمجتمعات المحلية من التعافي والعودة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على عزم ماليزيا الراسخ على مكافحة الاتجار بالبشر والقضاء عليه، وكذلك على التزامنا القوي المماثل بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي إلى أن نتمكن من القضاء على تلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلمين القلائل المتبقين بمحاولة قصر بياناتهم في مدة أربع دقائق المحددة لنكون عادلين مع من لم يتكلموا بعد.

وسيومض الضوء عندما تنتهي الدقائق الأربع.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب الوفد النيجيري عن شكره لوفد المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن ”الاتجار بالبشر في حالات التراع: العمل القسري والرق والممارسات الأخرى المماثلة“. أشكر أيضاً وفد بلدكم على المذكرة المفاهيمية المتميزة (انظر S/2014/869، المُرفق) التي أُعِدت لتوجيه مناقشاتنا. كما نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على تشاطرهم منظوراتهم بشأن هذا الموضوع المهم.

كما تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يظل الاتجار بالأشخاص ظاهرة عالمية تمس أضعف الناس العالقين في شبكة التراعات، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون. والجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وغيرهم، تستخدم الاتجار بالبشر والسخرة والممارسات الأخرى المماثلة بوصفها أسلحة للإرهاب ومصادر هامة للإيرادات.

الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والزواج القسري والبغاء القسري هي من بين العوامل الخطيرة التي يقوم عليها الاتجار بالبشر أثناء النزاعات وفي أعقابها. والجماعات المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام ومنتسبيها، تستخدم هذا الاستغلال لتوليد الإيرادات، فضلا عن مكافأة المقاتلين الإرهابيين والاحتفاظ بهم.

واليوم، يقدر أن أكثر من ٦٠ مليون من النساء والأطفال والرجال يفرون من الحروب أو النزاعات، بحثا عن حياة أفضل. ومع ذلك، وإذ يشرعون في رحلتهم، يقع الكثير منهم في شبكة الاتجار بالبشر وإكراههم للوقوع في براثن الرق وسائر أشكال الاستغلال. أما وقد أدركنا الآثار الضارة لهذه الظاهرة، فمن دواعي السرور أن نلاحظ أننا متحدون جميعا في اقتناعنا بضرورة التغلب على آفة الاتجار بالأشخاص، من خلال التعاون الدولي الفعال.

وتدرك نيجيريا حاجة المجتمع الدولي الملحة إلى مكافحة الاتجار واتخاذ الخطوات اللازمة لوقف التدفقات المالية بين المنظمات الإرهابية. ومن المهم أن تجري الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التحقيقات والملاحقة القضائية في قضايا الاتجار التي يرتكبها رعاياها. وترى نيجيريا أن من الضروري تقديم جميع الجناة إلى العدالة من خلال استجابة دولية متضافرة لازمة للتصدي لتحديات الاتجار بالبشر. وبما أنه قد ثبت أن معظم ضحايا الاتجار هم من النساء والفتيات، فمن المناسب أن تتضمن استجاباتنا اهتماما خاصا بحقوقهم. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول الأعضاء، في هذا الصدد، أن تعتمد أيضا سياسات هجرة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتقوم على الحقوق.

ومكافحة الاتجار بالبشر تمثل أولوية بالنسبة لحكومة نيجيريا. وقد قدمت الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص، وهي المؤسسة الرئيسية المكلفة بمسؤولية قيادة هذا الكفاح، إطارا مؤسسيا وقانونيا فعالا وشاملا لحظر جرائم الاتجار بالبشر ومنعها وكشفها ومقاضاة مرتكبيها والمعاقبة عليها. وقدمت الوكالة، بالتعاون النشط مع الشركاء الدوليين، إسهامات كبيرة جدا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ونقدر جهود الجهات الفاعلة الإنسانية التي تضطلع بحملات الدعوة للتعريف بمخاطر الاتجار والتكتيكات المستخدمة لإكراه الضحايا والاتجار بهم وما يمكن أن يفعله الضحايا لحماية أنفسهم. وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير وقائية، يجب على الدول أن تشارك في حماية الضحايا. ويقتضي بروتوكول باليرمو على وجه التحديد أن تقوم الدول بحماية حقوق الإنسان للضحايا وتوفير تدابير التعافي البدني والنفسي والاجتماعي لضحايا الاتجار.

وتدرك نيجيريا مختلف الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر. إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ بالإجماع قد أدان عمليات بيع الأشخاص المحتجزين لدى تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الأخرى أو المتاجرة بهم لأغراض الاسترقاق الجنسي والاستغلال والسخرة. وعلى النحو الوارد في المذكرة المفاهيمية، فإن الاتجار بالبشر والرق الحديث هما جريمتان عالميتان، مع عدد كبير من الضحايا النازحين. ونظرا للطابع متعدد الأبعاد لهذه الظواهر، نعتقد أنه يجب التصدي لهذه الجرائم بشكل جماعي وشامل، بما في ذلك عن طريق إلقاء نظرة فاحصة على أسبابها الجذرية ودوافعها. يجب أيضا أن نتبع نهجا متسقا وشاملا ومنسقا، مع الاعتراف بأدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد في تعزيز وضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد المعرضين لهذه الجرائم.

يجب أن نهدف إلى تعزيز الاتساق وبناء التحالفات لمواجهة هذه المسائل مباشرة. وتتسم بنفس القدر من الأهمية الحاجة إلى زيادة تقاسم المسؤولية من أجل توفير الحماية

لمن هم في حاجة إليها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب تنفيذ الاستراتيجية الواردة في خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. ويمكننا، بالشراكات المتينة والنهج الواضح، أن نضمن تقديم المجرمين إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد غوني (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولدينا كل الثقة فيكم، وسنقدم لكم الدعم خلال فترة ولايتكم.

يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، التي تتيح لنا الفرصة لمناقشة هذه المسألة الهامة. كما أود أن أهنئ المتكلمين هذا الصباح على إسهاماتهم التي قدموها في مناقشتنا.

يشكل الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع مصدر قلق بالغ. والصور والشهادات المقدمة من وسائط الإعلام في مناطق النزاع تظهر مدى هذه الظاهرة ليست فقط بوصفها انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، ولكن أيضا كتهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين. استمعنا في الأمم المتحدة يوم الخميس، ٩ آذار/مارس، خلال مناسبة رفيعة المستوى بشأن مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع، لبيان مؤثر أدلت به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. كما استمعنا لقصة ينفطر لها القلب روتها فتاة أيزيدية كانت رهينة لدى جهاديي تنظيم الدولة الإسلامية، واستمعنا لمناشدها مجلس الأمن تناول مصير شعبها في العراق. ومثل هذه الشهادة التي أدلت بها الفتاة العراقية قد تكون شهادة أشخاص في حوض بحيرة تشاد، والعديد من البلدان في حالات النزاع والكثير في مخيمات اللاجئين في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. ومنذ هذا الصباح، أشار كثير من المتكلمين إلى هذه الممارسات المعروفة والمتنوعة. وهي تشمل الاسترقاق الجنسي، واستخدام الضحايا للعمل، والعمل المترلي والتجنيد القسري في الجماعات المسلحة.

ومنذ عام ٢٠٠٢، ما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – التي ينتمي إليها بلدي والتي تضررت من هذه الظاهرة – تعتمد العديد من خطط العمل بانتظام، وتغطي آخرها الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتقترح هذه الخطط، في جملة أمور، اعتماد تشريعات وطنية تعاقب على الاتجار بالأشخاص، وتدابير لحماية ومساعدة الضحايا، علاوة على حملات التوعية العامة. وفي هذا السياق ينبغي التشديد على أن الدعم الاستراتيجي والعملياتي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الجماعة قد أسهم إسهاما كبيرا في منع وقمع الاتجار بالأشخاص في غرب أفريقيا.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الأمم المتحدة على الأشكال المتعددة للدعم من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتماشيا مع هذه الاستراتيجية الإقليمية، صدقت كوت ديفوار في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ووقعت على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما اعتمدنا قانون ٢٧٢ لعام ٢٠١٠ بشأن حظر الاتجار بالأشخاص وأسوأ أشكال عمل الأطفال، وكذلك قانون أيلول/سبتمبر بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص.

ونظرا للنطاق غير المسبوق لظاهرة الاتجار بالبشر في أوقات النزاع، فإن الحاجة إلى تعبئة المجتمع الدولي بأسره أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) في كانون الأول/

ديسمبر الماضي. وعلى وجه الخصوص، يشجع بلدي جميع الدول الأعضاء على تشجيع تنفيذ الصكوك القانونية الوطنية والدولية القائمة لمكافحة هذه الآفة، لا سيما بتقديم مرتكبي هذه الجرائم أمام المحاكم الجنائية المختصة.

فوجود شبكات الجريمة المنظمة الدولية يعني وجوب أن تقوم الدول ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة بتنسيق إجراءاتها. وكما أشير طوال هذه المناقشة، الاتجار بالأشخاص في أوقات النزاع غالبا ما يزدهر في بيئة أضعفها انخفاض في سيادة القانون. ويبدو أن تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية القوية أمر أساسي في هذا الصدد.

كما ينبغي تشجيع تعزيز قدرة المدنيين على مكافحة هذه الظاهرة.

وبينما يبدو أن الارتباط بين بؤر النزاع وعودة ظاهرة الاتجار بالأشخاص لا يمكن إنكاره، فإنه يجب علينا أيضا ألا نغفل عن حالات مثل الفقر وتدني مستويات التعليم. وتعتقد حكومة كوت ديفوار، بالتالي، أن مكافحة الاتجار بالأشخاص في وقت النزاع وفي وقت السلام يجب أن تتبع نهجا شاملا. ويتيح التنفيذ السليم لأهداف التنمية المستدامة في البلدان الهشة فرصة. ومن المهم أيضا دعم الدول المتضررة من خلال إنشاء قواعد بيانات لتحسين التعرف على ظاهرة الاتجار بالأشخاص من أجل تحسين مساعدة الضحايا.

وبينما تنعقد الدورة الحادية والستون للجنة وضع المرأة حاليا على خلفية تمكين المرأة، يأمل وفد بلدي أن تساعد مناقشة اليوم في إعطاء الأمل لجميع ضحايا الاتجار بالبشر في حالات النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية بشأن الموضوع (S/2017/198، المرفق).

ونحن ممتنون أيضا للأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم.

إن استغلال الأشخاص من خلال الاتجار، بما في ذلك العمل القسري والرق والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، هو انتهاك خطير لحقوق الإنسان، في حين أن بعض الأفعال المرتبطة بالاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة قد تشكل جرائم حرب. وأذربيجان تدين بشدة جميع أعمال الاتجار بالأشخاص وتلتزم بمكافحة هذه الأعمال وغيرها من الممارسات المماثلة. ونحن نتشاطر مشاعر القلق إزاء حجم وعدد التحديات، والتي تفاقمت مؤخرا بسبب تزايد العنف والأنشطة الإرهابية والأزمات الإنسانية.

يقوم الإطار القانوني الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر على القواعد المعمول بها في فروع القانون الدولي ذات الصلة والتي تكفل الحماية في جميع الحالات، بما في ذلك حالات النزاع المسلح. والنجاح في مكافحة الأنشطة الإجرامية أثناء النزاعات، بما في ذلك الاتجار بالبشر والممارسات المماثلة، يتطلب أولا وقبل كل شيء التزاما قويا بالالتزامات والمعايير الملزمة. ومن المهم للغاية ضمان التنفيذ الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها.

ونلاحظ مع القلق الصلات القائمة بين الاتجار بالأشخاص والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما يجب إيلاء اعتبار خاص للنزاعات المسلحة التي تتفاقم بفعل الاحتلال العسكري الأجنبي والدعم السياسي والعسكري والمالي وغيره من أشكال الدعم الخارجي للنظم الانفصالية المنشأة على أراض محتلة

وللشبكات الإجرامية المنظمة العاملة في تلك المناطق. ولا بد من إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى إنهاء هذه الأوضاع غير القانونية وتعطيل وتفكيك الشبكات الضالعة في ذلك.

ومن بين المسائل التي تتطلب الاهتمام في سياق الاتجار بالبشر والعمل القسري والرق المعاصر وانتزاع الأعضاء وغيرها من الممارسات المماثلة مسألة احتجاز المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، رهائن أو اعتبارهم في عداد المفقودين في حالات النزاع المسلح. وأذربيجان تواصل جهودها الحثيثة في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال مشاريع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولجنة وضع المرأة التي تُقدم مرة كل سنتين، وبلدي هو أحد المقدمين الرئيسيين لها.

ولا شك في أن أفضل رادع يتمثل في ضمان سرعة إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات ذات الصلة بالنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان باستخدام جميع الوسائل المتاحة. وعندما تعجز السلطات الوطنية عن التحقيق والمقاضاة وإدانة الجناة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور أكثر استباقية. ومن المهم أن يكفل مجلس الأمن والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والوسطاء والمبعوثون في عمليات الوساطة والسلام وعمليات الدبلوماسية الوقائية اقتران إحلال السلام بتحقيق العدالة على نحو فعال.

ومن الضروري أيضا التأكيد على دور الولايات الإنسانية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في معالجة حالات النزاع المسلح وأهمية التعاون الدولي في إنفاذ القانون، بما في ذلك ما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة في قضايا الاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد كايوبوسي (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أنقل تحيات حارة من وزير خارجية بلدنا، صاحب المقام سام كوتيسا، وأبلغكم باعتذاره لعدم تمكنه من الحضور والمشاركة شخصيا في هذه المناقشة الهامة بسبب واجبات رسمية أخرى. وهو يعرب عن عظيم تقديره لرئاسة المملكة المتحدة على الدعوة التي وُجهت إليه للمشاركة في هذه المناقشة الهامة حول موضوع في غاية الأهمية بالنسبة لأوغندا.

ويقدّر وفد بلدي أيما تقدير أيضاً الإحاطات الإعلامية التي قدمها في وقت سابق الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون.

ربما يكون الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع أحد أصعب الشرور التي تواجه العالم حالياً، وتنظيم وفد المملكة المتحدة لهذه المناقشة المفتوحة تحت رئاسته لمجلس الأمن حسن التوقيت جدا حيث أنه يتيح فرصة للدول الأعضاء لتبادل الرؤى بشأن كيفية التصدي بفعالية للأسباب الجذرية لهذه الآفة وللتحديات التي نواجهها في مكافحتها.

تقع أوغندا في منطقة شهدت الكثير من النزاعات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة الاتجار بالبشر في المنطقة. وقد جعلت النزاعات في منطقتنا غالبية شعوبنا، ولا سيما النساء والأطفال، أكثر عرضة للشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار بالبشر إلى بلدان المقصد لأغراض تتمثل أساسا في العمالة القسرية والرخيصة والاستغلال الجنسي، ولأغراض الرق في بعض الحالات.

وأماط عدد من التقارير مؤخراً اللثام عن بعض أبشع التجارب التي مرّت بها النساء والبنات اللائي تم الاتجار بهن في بعض بلدان المقصد حيث ينتهي بهن الحال إلى أن يجري بيعهن كسلع. ويعاني الأشخاص المُتجر بهم، ولا سيما النساء والفتيات، من التعذيب والاعتداء الجنسي اللذين يفوقان الوصف على أيدي جلاديهم. ووفد أوغندا يعرب عن أسفه الشديد لهذه الظاهرة، وهي أمر غير مقبول، ويدعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لمواجهتها بصورة حاسمة.

وكما ورد بحق في المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2017/198، المرفق)، فإن الصلة بين الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة والإرهاب تزداد في حجمها ونطاقها، كما تُظهر بوضوح حالة ليبيا، حيث يستمر تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في توفير تمويل مباشر وغير مباشر للجماعات المسلحة والإرهابية. وهذا مثال واضح على كيف أن حالات النزاع، التي ترجع إلى أسباب جذرية متعددة الجوانب، توطد هذه الصلة وتؤدي إلى نموها ووصولها إلى أبعاد لا يمكن تصورها، مما يتسبب في زيادة تفاقم معاناة البشر.

والاتجار بالأشخاص في حالات النزاع يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بأشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأخرى، مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات. وتسمح الموارد المالية التي يدرّها الاتجار بالبشر بازدهار غسل الأموال مما يساهم بدوره إلى حد كبير في تمويل الأنشطة الإرهابية. وتستمرّ هذه الدورة. ولذلك، فمن الواضح أن هذا الأمر يتطلب اتباع نهج كلي، يعالج الترابط بين هذه الرذائل في مجتمعاتنا.

ومن الضروري أن تنشئ الدول الأعضاء، بدعم من المجتمع الدولي، آليات شاملة، تشجع اتباع نهج منسق في التصدي للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وغني عن البيان أن بعض الأسباب الجذرية لحالات النزاع هذه والتي تسمح بازدهار الاتجار بالبشر تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التفاوتات الواسعة في البيئة الاقتصادية العالمية والفقر والاحتلال الأجنبي في بعض الحالات، والتمييز على أساس الدين ونوع الجنس والعرق وغير ذلك من الرذائل. وتتطلب معالجة هذه الأسباب الجذرية والتخفيف من الآثار السلبية الهائلة المرتبطة بهذه الظاهرة الشريرة اتباع نهج شامل بدعم كامل من مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة المفتوحة ويعرب عن كامل دعمه للتدابير التي سيجري الاتفاق عليها لمعالجة هذه المشكلة. إن العمل معا من خلال منظومة الأمم المتحدة من شأنه المساعدة في إرسال رسالة قوية إلى مرتكبي هذه الجرائم وفي تقويض وتقليص قدرات شبكاتهم على تنفيذ أنشطتها الإجرامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، شأني شأن المتكلمين الآخرين، أن أتوجه بالشكر للرئاسة البريطانية على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع هام ومعقد.

وفي ضوء الأهمية التي توليها أروبا – أحد البلدان الأربعة في مملكتنا – لمكافحة الاتجار بالبشر والرق المعاصر، أود أن أنوه بحضور الوزير هوير – فينكلار، وزير التعليم والسياسة الأسرية في حكومة أروبا ورئيس وفد مملكة هولندا إلى لجنة وضع المرأة.

وتؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا، أيضا في سياق فارة ولايتنا المشتركة في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

هناك حاجة واضحة لأن يعالج المجلس مسألة الاتجار بالبشر في حالات النزاع، حيث يتضح أنها تقوض السلم والأمن الدوليين. وسوف أركز على ثلاث مسائل في هذا الصدد، هي: المنع والحماية والمقاضاة. وأود أن أبدأ بالمنع.

إن المسؤولية الوطنية والتعاون الدولي هما أساس وجود نهج وقائي فعال لمكافحة الاتجار بالبشر. وهذا يتطلب توافر ثلاثة أشياء على الأقل. أولا، نحن بحاجة إلى إجراء المزيد من التحليل المتعمق وزيادة تبادل المعلومات من أجل فهم كيفية عمل الشبكات الإجرامية، لأن الجماعات الإرهابية

تشارك بصورة متزايدة في الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص. وتحقيقا لهذه الغاية، تشجع هولندا التعاون الدولي بين وحدات الاستخبارات المالية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا المشتركة لمكافحة الشبكات الإجرامية الحالية الضالعة في الاتجار بالبشر، على سبيل المثال في مجال أمن الحدود. وبوصف هولندا رئيسا مشاركا مع المغرب، للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فإنها تلتزم بإدراج هذا الموضوع في صدارة جدول الأعمال، حيث إن زيادة أمن الحدود تتناول أيضا الاتجار بالبشر عبر الحدود في مناطق النزاع.

ثالثا، نعتقد أنه ينبغي لنا زيادة يقظتنا. وبغية تعزيز تنفيذ ما لدينا من تشريعات وسياسات لمكافحة الاتجار بالبشر، قامت هولندا في عام ٢٠٠٠ بتعيين مقررة وطنية مستقلة معنية بالاتجار بالبشر مع وضع هذا الهدف بصفة خاصة في الاعتبار.

وهذا يقودني إلى المسألة الثانية، وهي الحماية أثناء حالات النزاع. وهنا، ينبغي أن يتمثل أحد مجالات التركيز المحددة في حماية الفئات الضعيفة في أوساط اللاجئين والمشردين داخليا، وبخاصة النساء والأطفال، ضد المتجرين بالبشر. وأحد السبل إلى ذلك هو رفع مستوى قدرة كل من المشردين والمجتمعات المضيفة على التحمل. ومن هذا المنظور، تؤيد هولندا توفير التعليم وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل للمشردين والمجتمعات المضيفة في منطقة سورية الأوسع نطاقا وفي القرن الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان أن تكفل توفير الرعاية الملائمة لضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك المأوى الآمن والرعاية الطبية والنفسية.

وأود أخيرا أن أنتقل إلى المسألة الثالثة، وهي المقاضاة بعد انتهاء النزاع. ففي ضوء المعاناة البشرية الهائلة التي يتسبب فيها المتجرون، يعد إفلاتهم من العقاب أمرا غير مقبول. وعلينا، معا، أن نوحد جهودنا للتحقيق مع المتجرين ومساءلتهم. وهذا يتطلب تعزيز الأطر القانونية على الصعيد الوطني. ويجب أن تكون هذه الأطر بطبيعة الحال متماشية مع المعايير الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة للبلدان غير القادرة على القيام بذلك.

فبناء القدرات أمر حاسم أيضا عندما يتعلق الأمر بتدريب الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، والمدعين العامين، والمحامين. وفي هذا الصدد، أود الثناء على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جميع جهود بناء القدرات التي يقوم بها على مستوى العالم لإنهاء إفلات المتجرين بالبشر من العقاب.

وختاما، فقد اعتمد المجلس بالإجماع، خلال الرئاسة الإسبانية، القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع. ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية تنفيذ القرار والاتفاقيات الدولية الأخرى. وعلينا، معا، أن نضاعف جهودنا الرامية إلى التعاون لمنع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومقاضاة الجناة. ومملكة هولندا مستعدة لمواصلة الشراكة في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة العمل الدولية.

السيد هومايونبور (تكلم بالإنكليزية): على نحو ما سمعنا مرارا وتكرارا اليوم، تقدر منظمة العمل الدولية وجود ٢٠,٩ مليون شخص ضحايا للعمل القسري. أي ما يعادل حوالي ٣ أشخاص من كل ١ ٠٠٠ شخص من سكان العالم اليوم. ويمثل الاستغلال الجنسي القسري ٢٢ في المائة من مجموع من الضحايا، في حين يشكل العمل القسري ٦٨ في المائة من المجموع. وهذا أمر جلل. والواقع أن التقديرات في عام ٢٠١٤ أشارت إلى أنه يدر أرباحا سنوية قدرها ١٥٠ بليون دولار. ويأتي ثلثي الإجمالي التقديري، أو ٩٩ بليون دولار، من الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، في حين تنتج ٥١

بليون دولار أخرى عن الاستغلال الاقتصادي القسري، بما في ذلك الأعمال المترلية والزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمدت منظمة العمل الدولية البروتوكول الملحق باتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، الرامية إلى معالجة الأشكال الحديثة للعمل القسري وتعزيز الجهود العالمية من أجل القضاء عليه. وكان البروتوكول، الذي دعمته توصية، قد اعتمدته الحكومات وأرباب العمل والعمال المندوبين إلى مؤتمر العمل الدولي. ويعزز البروتوكول الإطار القانوني الدولي من خلال إيجاد التزامات جديدة لمنع العمل القسري، وحماية الضحايا، وتوفير سبل الانتصاف، مثل التعويض عن الضرر المادي والبدني. ويتطلب ذلك من الحكومات أن تتخذ تدابير لتحسين حماية العمال، وبخاصة العمال المهاجرين، من الممارسات الاحتيالية والتعسفية، ويشدد على دور أرباب العمل والعمال في الكفاح ضد العمل القسري. والبروتوكول متاح الآن للتصديق عليه، ويسعدني أن أبلغكم ببلوغ التصديقات عليه ١٣ تصديقا حتى الآن، بما في ذلك تصديق المملكة المتحدة.

ومن الواضح بجلاء أنه لكل فرد دورا يقوم به في مكافحة الرق المعاصر وأنه إن لم نعمل جميعا معا ونتوحد ضده، فإننا بصدد خوض معركة شاقة. ولهذا السبب، قامت منظمة العمل الدولية، مع العديد من الشركاء، بتيسير إنشاء التحالف المعني بالغاية ٨,٧. وهذا التحالف المعني بالغاية ٨,٧، المسمى بشراكة من الشراكات، هو ائتلاف ملتزمة بتسريع وتكثيف الإجراءات الرامية إلى معالجة مشاكل العمل القسري والرق المعاصر والاتجار بالبشر وعمل الأطفال، مما يسهم في تحقيق الغاية ٨,٧ من أهداف التنمية المستدامة. وأدعو الجميع إلى الانضمام إلى التحالف والمساعدة على تحسين التنسيق والعمل المشترك، وهي أمور، كما سمعنا مرارا وتكرارا اليوم، لا تزال تمثل تحديات حقيقية في هذا المجال.

كما تقوم منظمة العمل الدولية بإنشاء شبكة عالمية للأعمال التجارية لمكافحة العمل القسري والاتجار بالبشر للعمل مع أرباب العمل والقطاع الخاص لضمان ألا يتسلل الرق إلى سلاسل الإمداد. ونحن في المنظمة نتطلع إلى مواصلة وتوسيع نطاق عملنا معا في مكافحة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.